دەزگای توێژینەوەو بڵاوکردنەوەی موکریانی

بۆ خوێندنەوە و داگرتنی سەرجەم کتێبەکانی دەزگای

موکریانی سەردانی مالپەڕی دەزگای موکریانی بکە...

www.mukiryani.com

بۆ پەیوەندی..

info@mukiryani.com

MUKIRYANI
ESTABLISHMENT FOR RESEARCH & PUBLICATION

القضية الكوردية في تركيا

هنري باركي

گراهام ڤاولر گولستان گورباي

مايكل گونتر كريم يلدز

ترجمة: هەڤال

أربيل - ٢٠٠٧

أسم الكتاب: القضية الكوردية في تركيا

- تأليف: هنري باركي وآخرون
- ترجمة: هەڤال
- التصميم الداخلي: هەردى
- تصميم الغلاف: ئاسۆ مامزاده
- مشرف الطبع: هێمن نەجات
- رقم الايداع: (٥٥١)
- عدد النسخ: (١٠٠٠)
- الطبعة الاولى ٢٠٠٧
- السعر: (٢٠٠٠) دينار
- المطبعة: مطبعة مؤسسة ئاراس

تسلسل الكتاب (٢٢)

مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر
www.mukiryani.com
asokareem@ maktoob.com
Tel: ٢٢٦٠٣١١

المحتويات

مقدمة ٥- ٩

الفصل الأول:

أصول المشكلة: جذور القومية الكوردية ١١- ٣٦

الفصل الثاني:

تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ

ثمانينات القرن العشرين..... ٣٧- ٩٢

الفصل الثالث:

العامل الكوردي في السياسة الخارجية التركية ٩٣-١٥٣

الفصل الرابع:

تركيا، الكورد والاتحاد الأوربي ١٥٥-١٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم يسبق للقضية الكوردية في تركيا أن حظيت عبر تاريخها بما تحظى به من اهتمامٍ منذ عقدين من قبل الكتاب والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية وخارجها، وفي وسائل الإعلام المختلفة، بما فيها التركية منها. ويرجع هذا الاهتمام إلى التطورات التي شهدتها القضية الكوردية في تركيا منذ اندلاع الصراع المسلح في المناطق الكوردية جنوب شرق البلاد سنة ١٩٨٤، وامتداد هذا الصراع جغرافياً إلى مناطق أخرى داخل تركيا، وإلى خارجها أيضاً. هذا بالإضافة لما لذلك الصراع من آثارٍ عميقة ليس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا فقط، بل على علاقاتها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي أيضاً. والواقع أن القضية الكوردية أصبحت، وبصورة خاصة منذ تسعينات القرن العشرين، عنصراً مهماً في سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع العديد من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وبسبب هذه الأهمية المتزايدة للقضية الكوردية في تركيا، وبغية تسليط الضوء على بعض جوانبها، ارتأينا ترجمة عدد من الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع وتقديمها إلى القارئ الكريم في هذا الكتاب بعد ترتيبها على شكل فصول وفق تسلسل زمني وموضوعي.

يتضمن الكتاب أربعة فصول، يُعد الفصل الأول منها بمثابة تمهيد وعرض تاريخي لأصول وتطور القضية الكوردية في تركيا منذ العهد العثماني حتى ثمانينات القرن العشرين. وهذا الفصل هو ترجمة للفصل الأول من الكتاب

الذي ألفه هنري باركي وگراهام ڤاولر بعنوان بعنوان "القضية الكوردية في تركيا" وصدر في سنة ١٩٩٨[١].

أما الفصل الثاني من الكتاب فهو ترجمة للدراسة التي أعدتها گُولستان گورباي بعنوان "تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ ثمانينات القرن العشرين" ونُشر ضمن كتاب "الحركة القومية الكوردية في تسعينات القرن العشرين وأثرها على تركيا والشرق الأوسط" والذي أشرف على تحريره الباحث والأكاديمي المعروف روبرت أولسن، وصدر سنة ١٩٩٦[٢]. وتتميز دراسة گورباي بكونها دراسة تحليلية معمقة عن تطور القضية الكوردية في تركيا في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. وقد عالجت الموضوع في إطار النظام السياسي والقانوني التركي الذي يرفض الاعتراف بوجود هويات إثنية أخرى في البلاد عدا الهوية التركية. وتتناول الدراسة موضوعات مهمة منها هيمنة العسكر على عملية صنع القرار في تركيا، ومواقف الأحزاب السياسية التركية من القضية الكوردية، وانبعاث القومية الكوردية وحركات المقاومة الكوردية في تركيا، وتختتم الدراسة بمناقشة إمكانيات حل الصراع المسلح والتوصل إلى تسوية يتم من خلالها الاعتراف بالهوية الكوردية في تركيا مع ما يترتب على ذلك من منحهم حقوقاً ثقافية ولغوية، وحتى حكماً ذاتياً. كما ناقشت موضوع تسوية الصراع المسلح في إطار عضوية تركيا في بعض المنظمات الدولية، ومدى إمكانية تلك المنظمات على أداء دور في هذا الشأن.

واختص الفصل الثالث من هذا الكتاب بدراسة دور العامل الكوردي في السياسة الخارجية التركية، وهو في الأصل ترجمة للفصل الرابع من كتاب الباحث الأمريكي مايكل گونتر، والذي صدر سنة ١٩٩٧ بعنوان "الكورد ومستقبل تركيا"[٣]. وقد تناول الباحث في هذا الفصل تأثير القضية الكوردية على علاقات تركيا مع دول الجوار الشرق أوسطي (سوريا، إيران، العراق) وما

أفرزته من توترات مع سوريا وإيران اللتين اتهمتهما مراراً بدعم وإيواء حزب العمال الكوردستاني "ب.ك.ك". كما تناول تأثير العامل الكوردي على السياسة التركية تجاه كوردستان العراق بعد ١٩٩١ لاحتواء التأثيرات المحتملة للتطورات السياسية في هذه المنطقة، لاسيما إعلان قيام حكومة إقليم كوردستان العراق سنة ١٩٩٢، على كورد تركيا من جهة، والتعاون مع الأحزاب الكوردية العراقية ضد حزب "ب.ك.ك". ثم تطرق الباحث إلى دور القضية الكوردية في علاقات تركيا مع دول أوربا الغربية وما أفرزته من مشكلات في تلك العلاقات أحياناً. كما أشار إلى امتداد تأثير هذه القضية إلى العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعد حليفاً رئيسياً لتركيا منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وضرب مثالاً على ذلك بانتقادات تقارير وزارة الخارجية الأمريكية لتركيا في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصاً في المناطق الكوردية في جنوب شرق البلاد، وبروز بعض الأصوات في الكونكرس الأمريكي التي تطالب بإيقاف بيع بعض المعدات العسكرية والأسلحة الأمريكية إلى تركيا التي قد تستخدمها ضد مواطنيها الكورد. ويختتم الفصل بدراسة تأثير القضية الكوردية في علاقات تركيا مع ثلاث دول أخرى وجهت تركيا أصابع الاتهام إليها بدعم حزب "ب.ك.ك" وتوفير الملاذات ومعسكرات التدريب لهم، أو السماح بنشاطات سياسية من جانب كورد تركيا على أراضيها. وهذه الدول هي أرمينيا واليونان وروسيا. وخلص الباحث إلى القول بأن القضية الكوردية فرضت قيوداً على تركيا أو قلّلت من قدرتها على أداء دور أقوى في بعض الميادين مثل البلقان والشيشان وغيرها. وبأن تأثير العامل الكوردي سيصبح أكثر أهمية في السياسة الخارجية التركية.

أما الفصل الرابع من الكتاب فهو بعنوان "تركيا، الكورد والاتحاد الأوربي". وهو في الأصل ترجمة للفصل الثالث من كتاب كريم يلدز "الكورد في تركيا : الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وحقوق الإنسان" والذي صدر سنة ٢٠٠٥[٤]. وبعد أن يستعرض الباحث التوجهات الغربية لتركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومسعى تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي منذ اتفاقية الانتساب سنة ١٩٦٣ ولغاية قرار الاتحاد الأوربي في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ بفتح باب مفاوضات الانضمام الرسمي مع تركيا، يتطرق إلى الاعتبارات السياسية والإستراتيجية الكامنة وراء ذلك القرار في وقت لم تكن تركيا قد أوفت بمعايير كوبنهاكن بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات. ويتضمن الفصل تقييماً للتغييرات التي شهدتها تركيا في مجال القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان لتصبح مؤهلة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. ويبين الباحث أن تلك التغييرات، رغم أنها تستحق بعض الثناء، ولكنها غير كافية. كما إن الاتحاد الأوربي لم يولي القضية الكوردية الاهتمام الذي تستحقه في مفاوضات الانضمام، فضلاً عن عدم تقييم الاتحاد الأوربي محنة الكورد في تركيا تقييماً موضوعياً. ويرى أن هذا الموقف من جانب الاتحاد الأوربي أمر مُخيب لآمال الكثيرين من الكورد. لكن الباحث يرى أيضاً أن بإمكان الاتحاد الأوربي تدارك هذا الأمر من خلال الضغط على تركيا لتبدأ حواراً سياسياً مع الكورد يُفضي إلى إنهاء الصراع المسلح في جنوب شرق البلاد، في حين أن فتح باب المفاوضات مع تركيا في ظل أوضاعها الحالية سيقوّض الفوائد المرجوة من عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي بخصوص تقدم العدالة والديمقراطية في هذا البلد، ويعطي انطباعاً خاطئاً بأن سلوك الدولة التركية منسجم مع معايير حقوق الإنسان العالمية، ويقلل من شأن خروقات حقوق الإنسان في تركيا. ويرى الباحث أن على الاتحاد الأوربي أن

يقوم بدوره في هذه المرحلة من المفاوضات مع تركيا لإنهاء سنوات طويلة من الصراع والمعاناة الكوردية في تركيا قبل أن يفوت الوقت وتضيع هذه الفرصة.

لا بد من الإشارة أخيراً إلى أن البحوث الواردة في هذا الكتاب قد اتسمت بالمعالجة الموضوعية للجوانب التي تناولتها من القضية الكوردية. ونأمل أن نكون قد وُفقنا في ترجمتها ترجمة أمينة وواضحة. ومن الله التوفيق.

الهوامش

(١) Henri J.Parkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question (New York-١٩٩٨) pp. ٥-٢٠.

(٢) Gülistan Gürbey " The Development of the Kurdish Nationalist Movement in Turkey since the ١٩٨٠'s " in ; Robert Olson (ed.) , The Kurdish Nationalist Movement in the ١٩٩٠'s : Its Impact on Turkey and the Middle East (University Press of Kentucky – ١٩٩٦) pp. ٩-٣٧.

(٣) Michael M. Gunter, The Kurds and the Future of Turkey (New York- ١٩٩٧) pp. ٨٩-١١٤.

(٤) Kerim Yildiz , The Kurds in Turkey : EU Accession and Human Rights (London-Kurdish Human Rights Project – ٢٠٠٥) pp. ٢٠-٤٠.

هەڤال

٢٠٠٧/٣/١٦

الفصل الاول

أصول المشكلة: جذور القومية الكوردية

هنري جي. باركي

گراهام إي. فاولر

يمّر الكورد اليوم بفترة انبعاث عميقة في وعيهم القومي كشعب. ومن المؤكد أنهم كانوا يدركون لأكثر من ألف سنة بأنهم شعبٌ وجماعة متميزة — تختلف تماماً عن جيرانهم العرب والأتراك من الناحية اللغوية، وهم فرعٌ مُميز بين الشعوب الإيرانية المتنوعة. وفي أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين ثار كورد العراق وإيران وتركيا في أوقات مختلفة من أجل حقوقهم المحلية أو القومية. إن كورد تركيا (وكذلك العراق وإيران)، الذين واجهوا مجموعة من التغييرات السياسية الداخلية الدراماتيكية والتطورات الدولية العميقة، دخلوا مرحلة جديدة من الوعي القومي. إن نزعة تأكيد الذات ظهرت في سياق عالم حديث من الدول القومية، وانتشار الدمقرطة Democratization وحقوق الإنسان، والاتصالات المتزايدة بين جميع الكورد أنفسهم، والتوقعات السياسية البارزة. وإن ظهور وعي ذاتي سياسي كوردي جديد هو تطور سياسي يتسم بشكل كبير بعدم إمكانية عكسه: إن الذي لا ينسى بسهولة تعلّم الانتماء الإثني Ethnicity.

- ظهور قومي متأخر:

لماذا كان الكورد الذين يشكلون أكبر كتلة إثنية بعد العرب والفرس والأتراك في الشرق الأوسط، متأخرين نسبياً في تطوير حركة قومية حديثة؟.

إن الشعوب المختلفة تختبر، بالطبع، أنماطاً مختلفة من النمو القومي بما ينسجم مع ظروفها الجغرافية والتاريخية. إن تأخر الكورد في تطوير حركة قومية قوية يرجع إلى عوامل عديدة. وتأتي الجغرافية على رأس قائمة تلك العوامل. لقد كان الكورد، بوصفهم شعباً يسكن في منطقة جبلية بصورة رئيسية، موزعّين ومعزولين أحدهم عن الآخر، وبدون هيكل دولة مركزية قوية كتلك التي تطورت في سهول نهري دجلة والفرات العظيمة أو في وادي النيل في مصر. إن الجغرافية ونمط الحياة البدوية على مدى فترات طويلة عززّت اختلاف العديد من اللهجات الكوردية، والتي لا يمكن فهم العديد منها بسهولة اليوم على نحو مشترك. ومن الناحية السياسية كان الكورد، على مدى القرون الخمسة الأخيرة في الأقل، مقسّمين بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية. وفي السنوات السبعين الأخيرة قُسموا مرة أخرى بين دول تركيا وإيران والعراق وسوريا. ومما لا غرابة فيه أن هذه التقسيمات السياسية قيّدت بشكل جدي فُرص تطوير رؤية قومية أكثر شمولية. وفي الوقت نفسه كانت الدول المعنية عازمة بوضوح على كبح القومية الكوردية داخل حدودها.

كما أن الكورد عاشوا عموماً في مناطق أكثر انعزالاً في الإمبراطوريات الأكبر، مثل الفارسية، والخلافة العباسية العربية في بغداد، أو العثمانية. إن العزلة عن المراكز الإمبراطورية أبطأ تطورهم كشعب موحد لديه وعي بالذات بشكل قوي. إن العزلة وكذلك نمط الحياة الرعوية في أكثر الأحيان في مناطق عديدة ساهم في تطور بنية عشائرية وقبلية قوية أدامت الانقسامات السياسية والإقليمية.

خلال عهد الإمبراطورية العثمانية كان الكورد، إلى جانب المسلمين الآخرين، جزءاً من نواةٍ إسلاميةٍ سُنّيةٍ أوسع ضمن إمبراطورية متعددة الإثنيات. وكانت الإمبراطورية عالمة تماماً بأقلياتها — لكنها عرّفتهم بتعابير دينية، وليس إثنية. وهكذا كان وجود أقليات مسيحية ويهودية كبيرة أمراً معترفاً به قانونياً. وعلى أية حال، لم يكن مفهوم وضع الأقلية قانونياً

موجوداً فعلياً بالنسبة للمجموعات الإثنية المسلمة. إن الجوهر الاجتماعي والديني الإسلامي للإمبراطورية كان يتألف من الأتراك والعرب والكورد. وحتى لو كانت لغات وثقافات هؤلاء تختلف، فإن دينهم ليس كذلك من حيث الأساس. إن السُنّة هم مسلمون ومؤمنون على حد سواء. وليس للاختلافات الإثنية واللغوية فيما بينهم أية تبعة قانونية.

عومِل الكورد، بوصفهم جزءاً من الجماعة السُنية في الإمبراطورية العثمانية، كجماعة مميّزة من قبل السلطان في القرن السادس عشر، عندما تأسس عددٌ من الإمارات أو الإقطاعيات المستقلة. وكانت هذه الإمارات، التي استخدمها السلطان لضمان الاستقرار على الحدود، مستقلة ذاتياً في شؤونها الداخلية. وفي مقابل استقلالهم الذاتي فإنهم دفعوا الضرائب وجهزوا الجنود للسلطان. وبالرغم من أن العلاقة بين الأمراء الكورد والسلطان لم تكن خالية دائماً من المشاكل، إلا إن هذا النظام دام حتى القرن التاسع عشر[١]. ومن المؤكد أن القبائل والعشائر الكوردية كانت مدركة جيداً لتميزها الثقافي واللغوي، لكن هذا لم يكن عهداً تتشكل فيه المفاهيم "القومية" بشكل حسن. إن الزعماء الكورد المستقلين ذاتياً لم يكونوا يعاملون السكان التابعين لهم معاملة كريمة على نحو خاص. وعموماً، فإن الكورد تطابقوا مع المجتمع العثماني الأكبر، ولكن الأكثر أهمية جداً من ذلك، أنهم تطابقوا على المستوى المحلي مع طرق دينية عديدة أو تجمعات قبلية. وكانت هذه التجمعات القبلية في حالة صراع فيما بينها في أغلب الأحيان، مُشكِلةً بذلك أنماطاً متغيرة من التحالفات. والحقيقة أن الانقسام الاجتماعي الرئيسي كان يكمن بين المقاتلين القبليين والفلاحين المستقرين[٢].

أدّت عوامل جديدة في القرن التاسع عشر إلى تغيير سياسي تدريجي في العلاقة بين الكورد والإدارة العثمانية، وهي: التدخل الإمبراطوري في المناطق الكوردية، وتجنيد الأفراد للجيش، والحرب بين روسيا وإيران والإمبراطورية

العثمانية، والتي مسّت المناطق الكوردية. إن هذه العوامل زادت من التحديات بالنسبة لامتيازات الزعماء الكورد، وأدت إلى أنماط أوسع من التمرد ضد الحكم التركي في عموم الإمبراطورية. إن محاولة الإمبراطورية [العثمانية] بسط الحكم المركزي قوبلت باضطراب متزايد في المناطق الكوردية، والتي كان بعضها نتيجة التهور من جانب الزعامات الكوردية التي كانت تهدف إلى توسيع [نفوذها][٣]. وكان مير محمد باشا الرواندوزي* وبدرخان بك الجزيري** هما الأكثر شهرة من بين هؤلاء الزعماء المتمردون وقد قُمعت

---

* وهو أبرز حكام إمارة سوران الكوردية في راوندوز. وقد تمكن خلال فترة إمارته التي استمرت بين ١٨١٣–١٨٣٦ من توسيع إمارته لتشمل مناطق واسعة من كوردستان العراق، فضلاً عن استيلائه على مدينة جزيرة Cizre وتهديده مدن نصيبين وماردين. وقد تمتعت المناطق الخاضعة لنفوذه بأمن واستقرار افتقرت له بقية مناطق العراق في تلك الفترة حسبما أشار إلى ذلك العديد من الرحالة الأجانب. وبسبب توسع إمارته وازدياد قوتها وشأنها قررت كل من الدولة العثمانية والدولة القاجارية وضع حد لإمارته. فأرسلت الدولة العثمانية حملة عسكرية ضخمة ضده سنة ١٨٣٦ بقيادة والي سيواس "رشيد باشا"، كما هيأ الفرس حملة أخرى ضده. وفي نهاية المطاف استسلم مير محمد للعثمانيين، حيث نقل إلى إسطنبول ثم عاد إلى كوردستان بعد ستة أشهر، لكنه اغتيل في طريق عودته في طرابزون أو سيواس. (المترجم)

** أبرز وآخر حكام إمارة بوتان الكوردية، امتد حكمه على مدى السنوات ١٨٢١–١٨٤٧ التي عمل خلالها على تأكيد استقلاله وإبعاد النفوذ العثماني. واتخذ من مدينة جزيرة عاصمة للإمارة التي توسعت في عهده إلى أطراف الموصل وديار بكر وسنه (سنندج) ووان وويران شهر وشنو وأورمية ومهاباد حسب بعض المصادر. كما راعى تطبيق العدالة والمساواة بين الرعية أثناء حكمه. وفي سنة ١٨٤٧ جهزت الدولة العثمانية حملة عسكرية بقيادة عثمان باشا استطاعت إنهاء الإمارة البهدينانية في السنة ذاتها. وقد كان لأبناء وأحفاد الأمير بدرخان دور مهم في الحركة القومية الكوردية فيما بعد. (المترجم)

الثورات على حساب خسارة أرواح كثيرة. لقد بلغ العدد الإجمالي للتمردات الكوردية ضد الدولة العثمانية ٥٠ تمرداً، شارك في العديد منها أيضاً كورد العراق الحالي[٤]. ومهما يكن، فإن هذه الثورات لم تكن قومية الطابع، وأدى قمعها إلى تقوية الشيوخ وزعماء الطرق الدينية، الذين سيلعبون فيما بعد دوراً مهماً في إثارة تمردات جديدة. وعموماً، نظر السادة الإقطاعيون الكورد، أي الأغوات، إلى أنفسهم "بوصفهم رعايا مسلمين سُنّة لإمبراطورية إسلامية أساساً وليس لهم مصلحة في وحدة كوردية لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يتغير فيها وضعهم نحو الأسوأ"[٥].

إن الحظوظ المتغيرة للإمبراطورية [العثمانية] في نهاية القرن التاسع عشر، إلى جانب الأنشطة القومية للأرمن في مناطق مأهولة بالكورد أيضاً، هيأت بعض الأسباب الأخرى لتحرر الكورد من الوهم. فمع توليه العرش في سنة ١٨٧٦ سعى السلطان عبد الحميد الثاني إلى تقوية أساس الدولة العثمانية من خلال التشديد على السمة الإسلامية للإمبراطورية. وكان الزعماء الكورد والنخبة الكوردية من بين أولئك الذين كان يجب اختيارهم لهذا الغرض. ولكن، في الوقت نفسه، كانت بذور التمّايز قد زُرعت من قبل الدولة. ومن بين الأمثلة الأولى على التدخل المباشر والتمّايز في المنطقة الكوردية من جانب الحكومة الإمبراطورية في إسطنبول تأسيس وحدات عسكرية في سنة ١٨٩١ ضباطها وجنودها من الكورد، عُرفت بالأفواج الحميدية. إن هذه الأفواج التي كان الغرض منها الحفاظ على الأمن في الولايات الشرقية استُخدمت في النهاية من قبل الدولة العثمانية في حملاتها ضد الأرمن. وفي غضون ذلك أصبحت هذه الأفواج المسلحة والمنظمة على أساس قبلي مصدراً للانقسام الذي رعته الدولة في داخل المجتمع الكوردي عندما قام الكورد المستفيدين من رعاية الدولة وأسلحتها بمعاداة وقمع أولئك الذين لم يكونوا مستفيدين منها. كما إنهم مثّلوا أيضاً محاولةً من قبل الدولة، ربما بشكلٍ دالٍ على الإهمال أو

الغفلة، للتمّايز بين الكورد وغير الكورد، وبضمنهم الأتراك[٦]. إن أفواج الحميدية، شأنها في ذلك شأن نظام حراس القرى بعد حوالي قرن، عزّزت بشكل أكثر الروابط القبلية بين الكورد[٧]. وفي حين أن هناك نقاشاً حول مدى الوعي الإثني الذي أظهره الكورد خلال القسم الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان واضحاً من الأنشطة السياسية المتزايدة في إسطنبول وأماكن أخرى أن هناك شيئاً كان يأخذ مجراه. وكانت الإمبراطورية نفسها تعيش اضطراباً في المركز، فقد بدأت "جمعية الاتحاد والترقي"* بالتحريض والتآمر لعودة الحكم الدستوري الذي كان السلطان قد علّقه.

في غضون هذه الفترة صدرت أول صحيفة قومية كوردية "كوردستان" سنة ١٨٩٨ من قبل المنفيين الكورد في القاهرة، والتي انتقلت إلى جنيف لاحقاً ثم إلى إنكلترا. والحقيقة أن الكثير من أفراد النخبة الكوردية ذهبوا إلى المنفى في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط، وتركيا وأوربا[٨]. ومع ثورة الشبان الأتراك** سنة ١٩٠٨ ظهرت نزعتان متناقضتان. فمن جهة حل التأكيد على العلمانية والدستورية محل التأكيد على الإسلام. وفي جو

* في سنة ١٨٨٩ أسس كل من عبد الله جودت وإسحاق سكوتي الديار بكري، وهما كورديان، وإبراهيم تيمو الارناؤط (أي الألباني) ومحمد رشيد شركس جمعية سرية في الكلية الطبية العسكرية في إسطنبول باسم "الاتحاد العثماني". والتي كانت أساس ما عرف فيما بعد بلجنة أو جمعية الاتحاد والترقي. وقد قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب تموز ١٩٠٨ الذي أجبرت فيه السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩) على إعادة العمل بالدستور العثماني لسنة ١٨٧٦ والذي كان السلطان المذكور قد علق العمل به منذ سنة ١٨٧٨. (المترجم)

** الشبان الأتراك، أو "تركيا الفتاة"، تسمية عامة أطلقت على جماعات المعارضة العثمانية لحكم السلطان عبد الحميد الثاني، وخصوصاً تلك التي نشطت خارج الدولة العثمانية. (المترجم)

الليبرالية الذي تلا ذلك زادت الأنشطة القومية "الكوردية" عندما نظر الكثير من المثقفين الكورد، الذين كانوا قد تخلّوا عن الأمل في فعالية ثورة قومية، إلى الحركات الليبرالية العثمانية والإصلاحات الدستورية بوصفها أفضل السبل لتحقيق حقوق قومية أكبر. وانتشرت الجمعيات السياسية والثقافية الكوردية، ليس في العاصمة إسطنبول حسب بل وكذلك في المدن الكبرى في الجنوب الشرقي الكوردي. وقد تشكلت أول منظمة قومية في إسطنبول سنة ١٩٠٨باسم جمعية نهضة وتقدم الكورد*، إلا إن "ربيع القسطنطينية" سرعان ما انتهى في سنة ١٩١٠. وفي حين خدمت عودة الحياة الدستورية العناصر الأكثر عصريةً في النخبة الكوردية، فإنها أدت، من جهة أخرى، إلى رد فعل مضاد للنظام من قبل الشيوخ والطرق الدينية. وقد اشترك بعضهم في تمردات صريحة. إن نظام حكم الشبان الأتراك، الذي وجد نفسه محاصراً داخلياً ودولياً، اتجه بشكل متزايد نحو الوحدة أو الجامعة التركية Pan-Turkism كوسيلة لتعزيز سلطته. وعندما جرّ الشبان الأتراك الإمبراطورية إلى الحرب العالمية الأولى في نهاية المطاف، أثبت الكورد كونهم رعايا موالين. لقد قاتلوا في / وإلى جانب الجيوش العثمانية.

هيأت هزيمة الدولة العثمانية سنة ١٩١٨ وتوقيع معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ نقطة تحول للكورد. لقد احتل الحلفاء المنتصرون أجزاء واسعة من

* يختلف الباحثون في تسميتها باسم جمعية نهضة وتقدم الكورد "كورد تعالي وترقي جمعيتي" وجمعية تعاون وترقي الكورد "كورد تعاون وترقي جمعيتي". وقد تأسست في إسطنبول في أيلول ١٩٠٨. ومن أبرز مؤسسيها أمين عالي بدرخان والشيخ عبد القادر شمزين (أو عبد القادر النهري) والجنرال شريف باشا وأحمد رامز والدكتور شكري محمد صكبان وحاجي توفيق (بيره ميرد) ومدحت بدرخان. وجاء في نظامها الداخلي بأنها تأسست "من أجل تأمين وتسهيل وتطوير المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والعرقية للشعب الكوردي... ". (المترجم)

الإمبراطورية بهدف تجزئتها. وإن معاهدة سيفر نفسها لم تعد فقط بإقامة دولة أرمنية على المناطق التي اقتطعت من الإمبراطورية، بل أنها "تصورت فترة مؤقتة من الحكم الذاتي للمناطق ذات الغالبية الكوردية في تركيا بهدف الاستقلال الكامل إذا أراد سكان هذه المناطق ذلك"[٩]. إن هذا، بالطبع، لم يتحقق أبداً لأن الحركة القومية التركية، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، ثارت ضد السلطان والقوى الغربية المحتلة. وفي أثناء هذا التمرد نجح أتاتورك في كسب مناصرة الكورد لتحقيق مطلبه. ففي بداية حرب الاستقلال استشهد مصطفى كمال بالمساواة بين الأتراك والكورد، وبكفاحهما المشترك، والأخوة بين الشعبين[١٠]. وفي خطابه الأول في البرلمان المنعقد حديثاً [في أنقرة] في نيسان سنة ١٩٢٠ أكد مصطفى كمال بأن البرلمان لا يتألف من ممثلي الأتراك والكورد والشراكسة واللاز، بل إنه يتألف من ممثلي جماعة إسلامية موحدة بقوة. بل حتى أن [مصطفى] كمال تصوّر، حسبما ورد في بعض خطبه وأحاديثه مع الصحفيين، حكم الكورد لأنفسهم في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية على شكل استقلال ذاتي[١١]. إن [مصطفى] كمال وقواته المتمردة، الذين كانوا يواجهون نقصاً في الرجال والمواد، لم يكن بإمكانهم تحمل إبعاد أو نفور الكورد. لقد احتاجوا إلى التعاون الكوردي لشن الحرب ضد المحتلين الأجانب. وقد ادعى الكورد بأنهم قدموا الدعم على أساس الفهم بأن هناك قضية إسلامية مشتركة ضد التدخل الغربي، وبأن دولة مشتركة تركية – كوردية ثنائية الإثنية ستظهر. ومع هذا فإن بعض الكورد ثاروا ضد [مصطفى] كمال، ومن بين تلك الثورات كانت ثورة قوجكيري في سنة ١٩٢٠ هي الأهم، لأنها أجبرت [مصطفى] كمال على أن يحوّل قسماً من قواته من ميدان الحرب الرئيسية للتعامل مع ما يمكن أن يؤدي إلى انقسام خطير في الصف التركي / الكوردي.

- الجمهورية الجديدة وعهد نظام الحزب الواحد:

إذا كان الكورد توقعوا المساواة في إدارة الدولة الجديدة فإن توقعهم خاب بشكل مؤلم، لأن النظام الجديد اعتنق بسرعة كل شيء اعتبره عصرياً، من مهمة إقامة سلطة مركزية إلى منهاج علماني يجعله على اتفاق مع القيم المعاصرة لتلك الفترة بخصوص عملية بناء الأمة. كما اتخذت الدولة أيضاً طابعاً تركياً من خلال عملية اخترع النظام الكمالي بموجبها مجدداً "الإثنية" التركية. لقد لخّص عصمت اينونو I.Inönü، صديق أتاتورك الحميم وخلفه، ببلاغة الموقف الرسمي في سنة ١٩٢٥ بقوله: "نحن بصراحة قوميون... والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد. وليس للعناصر الأخرى أي نوع من التأثير في وجه الأغلبية التركية. يجب أن نعمل على تتريك turkify أرضنا بأي ثمن، وسنمحق أولئك الذين يعارضون الأتراك أو النزعة التركية le turquisme"[١٢].

إن مصطلحات "مواطنة" و "مواطن" في دستور سنة ١٩٢٤ كانت مساوية للانتماء التركي. ووفقاً لذلك، صرحت تلك الوثيقة بأن على المرء أن يكون تركيا ليصبح عضواً في البرلمان أو ما شابه. ومن المؤكد أنه يمكن للكورد أن يوصفوا بـ "أتراك"، ولكن فقط على حساب إنكار هويتهم الإثنية الخاصة. ومن هنا زرعت بذور عدم الرضا الكوردي النهائي. إن الكورد ليسوا أتراكاً في دولةٍ تصفهم الآن رسمياً بأنهم "أتراك"، وهم يمكن أن يُعاملوا كأتراك فقط إذا تخلوا عن انتمائهم الإثني. ومن الواضح أن قادة النظام الكمالي نظروا إلى الكورد غير المندمجين وغير المُتتّركين كعنصر متخلف وتهديد كامن لوحدة أراضي الدولة الحديثة التي يعتزمون [أي الأتراك] بنائها. ومما جعل المشكلة مُركبة حقيقة أنه مع بروز الشيوخ والطرق الإسلامية في القرن التاسع عشر، كان للإسلام دور رئيسي في التقريب بين الأتراك والكورد. ولكن مع قرار النظام الجديد التخلي عن الدين كإحدى السمات الموحّدة وليس، ومع إلغاء الخلافة في سنة ١٩٢٤، بدا بأن رباطاً آخر كان يوحد بين الجماعتين قد قطع.

وهذا ما هيأ مبرراً للشيوخ الكورد في الشرق، مثل الشيخ سعيد بالو [أو النقشبندي]، للتمرد ضد أنقرة. ومع تبادل السكان مع اليونان* بعد تأسيس الجمهورية [التركية] سنة ١٩٢٣، أصبح الكورد، واقعياً، الأقلية الوحيدة الأكبر الغير معترف بها والتي يمكن أن تهدد الدولة. والحقيقة أن المقاومة الكوردية لتوسع دور أنقرة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدأت. إن هذه المقاومة، التي كانت عنيفة أحياناً، كانت مستمرة وبقيت مصدر توجس رئيسي بالنسبة للحكومات المتعاقبة في أنقرة. كان تمرد الشيخ سعيد هو الأول. وقد بدأ التمرد قبل أوانه، وقبل أن يكون للمتمردين الوقت لتجميع كل مصادر قوتهم، وقمع في نهاية المطاف بقدرٍ كبير من القوة والعنف من جانب أنقرة. وقد جرت محاكمة قائده وأشخاص كثيرين آخرين وأعدموا بعد فترة قصيرة من قبل محاكم خاصة تأسست حديثاً وسميت بمحاكم الاستقلال. وأصبحت هذه المحاكم إحدى أدوات القمع الرئيسية في المنطقة لسنوات قادمة[١٣]. وكان هذا التمرد يجمع بين الصفتين الدينية والقومية: فقد كان إلى حد كبير ثورة ضد النزعات العلمانية والمضادة للإسلام التي تبناها النظام الجديد، مثلما كان أولى أنشطة القومية الكوردية[١٤]، ولو على نطاق محدد إقليمياً. وإلى يومنا هذا بقي المنحدرون من الشيخ سعيد وأصحابه ناشطين سياسياً في داخل الجماعة الكوردية وفي البرلمان التركي. وكان السبب الآخر للثورة رئيس الوزراء الليبرالي النزعة فتحي اوكيار F.Okyar الذي أُجبر على الاستقالة من قبل المتشددّين (كان

* أقرت معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في تموز ١٩٢٣ – من حيث المبدأ – اقتراحاً تقدم به العالم والدبلوماسي النرويجي ف.نانسن بخصوص تبادل السكان بين تركيا واليونان. ومن خلال عصبة الأمم توصلت تركيا واليونان إلى اتفاق تبادل السكان عبر لجنة توطين اللاجئين اليونانيين. وكان نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ يوناني غادروا تركيا في العشرينات، منهم مليون قبل معاهدة لوزان. (المترجم)

يقودهم اينونو ويدعمهم [مصطفى] كمال) الذين تبنّوا استخدام القوة ضد الكورد. إن الحكومة الجديدة التي ترأسها اينونو أصدرت قانون حفظ النظام "Takrir-I Sükûn Kanunu" الذي استخدم لقمع مجموعات أخرى وكبت حرية الصحافة[١٥].

يمثل تمرد الشيخ سعيد نقطة تحول رئيسية. فبالنسبة للبعض كانت تعبيراً عن تغيير في موقف نظام الحكم، من موقف تجاهل الكورد إلى سياسة العنف [ضدهم][١٦]. وأوحى برنارد لويس B.Lewis بأن التمرد أعطى زخماً أكبر لجهود [مصطفى] كمال في مجال العلمنة Secularization وقمع الطرق الدينية[١٧]. ومما يثير الاهتمام إن تمرد الشيخ سعيد، الذي فُسر في البداية بشكل واضح من جانب حكومة أنقرة بأنه رد فعل كوردي وديني، فَقَدَ صفته الكوردية في التفسيرات الرسمية فيما بعد عندما صنّفته الدولة رسمياً كحركة رجعية. وعلى أي حال، يمكن أن يكون التشوش قليلاً فيما يخص ثورتي أغري سنة ١٩٣٠ ودرسيم (تونجلي) سنة ١٩٣٧–١٩٣٨. لقد كانتا محدودتين جغرافياً بحيث لم تستفيدا من المساهمة الواسعة في عموم المنطقة، ولكنهما كانتا ثورتين كورديتين من حيث طبيعتهما وطموحاتهما. ومنذ البداية تقريباً صممت الحكومة في أنقرة على الاستيعاب التام والنهائي للكورد – بالقوة إذا دعت الضرورة حيثما وأينما واجهت مقاومة قومية خطيرة. وربما لم يكن النظام الحاكم غير واقعي، من منظور ذلك الوقت، في محاولة دمج الكورد من خلال استيعابهم ؛ إذ لم تكن هناك قيادة كوردية متماسكة تمارس ضغطاً مهماً، أو تستطيع أن تقوم بعملية تعبئة ضد أنقرة بحيث تمثل تهديداً مباشراً. وبتعبير آخر، لم يتوقع [مصطفى] كمال وزملائه مواجهة مقاومة مهمة لمشروعهم على المدى الطويل.

لم يكن غريباً أن يقرر الكماليون، في مسعاهم لبناء دولة "حديثة"، محاكاة الدول الغربية "المتجانسة". لقد كانوا أكثر اهتماماً ببناء المركز على

حساب الأطراف. ونتيجة لذلك أنزل الكورد إلى مرتبة دنيا كأتراك ضالّين أو منحدرين من قبائل تركية. أما التعبير عن الفكر القومي الكوردي وكذلك اللغة والثقافة [الكوردية] فقد قُمع بشّدة[١٨]. لقد كان هذا ابتعاداً كبيراً عن تلك الفترة التي كان الكورد فيها يذكرون غالباً كأعضاء مساوين في الدولة الجديدة" لقد أصبحوا شيئاً لا وجود له. وتوقفت وسائل الإعلام عن الإشارة إليهم ككورد. وأصدرت الحكومة قوانين عديدة مكنتها من نفي الكورد من مناطقهم التقليدية إلى مناطق أخرى من البلاد، حيث يكونون أقلية فيها. وعلى أي حال، سُمح في الوقت نفسه للأفراد الكورد الذين قبلوا "الهوية التركية الجديدة" بالتمتع بحقوق المواطنة كاملةً. والحقيقة أن العديد من الكورد الذين تم استيعابهم ارتقوا إلى مناصب سياسية واقتصادية، بل وحتى عسكرية ليشغلوا مراكز مهمة في المجتمع التركي، من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى رئيس هيئة أركان القوات المسلحة. صحيح أنهم قُبلوا كأتراك مخلصين أو صادقين بالنسبة للعقيدة الرسمية، ولم يناقش أحد أبداً مسألة ولائهم أو كونهم أتراكاً.

إن موقف النظام الجديد من الكورد سيشهد تغيراً دقيقاً عندما حاول أن يتعامل بشكل فعّال مع الهوية التركية الجديدة التي كان يبنيها. فإذا كان نُظر إلى الكورد وفي مستهل الجمهورية الجديدة، كتهديد لوحدة المناطق الباقية من الإمبراطورية العثمانية، فإن هذا التعريف عُدل تدريجياً عندما عرّف الكماليون أنفسهم الانتماء التركي والهوية التركية. وكما يوضح طه بارلا T.Parla، فإن مفهوم أتاتورك عن القومية مر بتغير تدريجي ولكن مهم؛ لقد بدأ [كمفهوم] مضاد للإمبريالية، ومفعماً بالروح الولسنية* ، وحذراً وسلمياً في التوجيه[١٩].

* الإشارة هنا إلى الرئيس الأمريكي وودرو ولسن صاحب النقاط الأربعة عشر الشهيرة التي وردت في خطابه أمام الكونكرس الأمريكي في كانون الثاني ١٩١٨ كأساس للصلح وتسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى. ومن بين تلك النقاط حل مشاكل القوميات على أساس مبدأ حق تقرير المصير للشعوب. (المترجم)

ولكن مع مر الزمن اتخذ بُعداً ثقافياً أولاً، ثم بُعداً إثنياً. ومع ذلك، إن لمفهوم القومية هذا العديد من التناقضات المتأصلة فيه. فهو لا يتّبط أو يعيق فقط الاهتمام بـ "الأتراك" الذين يعيشون في مناطق أخرى من العالم، وبشكل رئيسي في آسيا الوسطى، بل إنه يشجع على فهم مزدوج للانتماء التركي. إن الفكرة القومية التركية الناتجة كانت مدنية civic وثقافية – إثنية على حد سواء في طبيعتها[٢٠]. إن سمتها المدنية جعلت من الممكن بروز الكورد المُستوعَبين، في حين أن جانبها الثقافي – الإثني شكل الأسس للاستيعاب القسري وقمع أولئك الكورد الذين رفضوا قبول هوية تركية "أعلى".

ولكن هذه "الثورة من فوق" حفزّت عملية تغيير كانت أبعد تعقيداً وتمزيقاً مما يمكن التنبؤ بنتيجتها النهائية بدقة. إن عملية الاستيعاب كانت ناجحة جزئياً فقط" ربما كانت طموحةً أكثر مما ينبغي لأنها تطلبت من الكورد ليس التخلي عن هويتهم السياسية فقط، بل وكذلك عن كل أشكال الصلات الثقافية وعن اللغة التي تربط فيما بينهم، ناهيك عن أساليبهم التقليدية في التعبير عن التقوى. إن قمع اللغة، وعدم توفر الكتب ومواد أخرى بالكوردية، والحظر الذي فُرض على استخدام اللغة كان يعني أن اللغة التركية ستصبح، بمرور الوقت، اللغة الرئيسية لكثيرين، وخصوصاً أولئك الذين تركوا مناطقهم التقليدية إما لأسباب اقتصادية، أو لأن الحكومة المركزية قامت بنفيهم. كان للاستيعاب حدوده؛ وتلك الحدود فُرضت من قبل الجغرافية (بُعد المنطقة)، والاقتصاد (التخلف النسبي للمنطقة جعل من السهولة تجاهلها اقتصادياً)، أو الافتقار إلى الموارد (ثبت أن الموارد المحدودة للحكومة التركية غير كافية للمهمة الشاملة التي كانت تواجهها وهي تعليم ودمج سكان المناطق الكوردية). وإلى يومنا هذا تمتلئ المنطقتان الجنوبية الشرقية والشرقية بعوائل لا تستطيع التحدث بغير اللغة الكوردية. وعلى أي حال كان

لسياسات الاستيعاب التي سارت عليها الدولة أثرٌ عكسي أيضاً" فقد حفزّت – ولو بصورة بطيئة – عملية بناء وعي جديد بالهوية القومية الكوردية.

مع اختفاء أتاتورك من المشهد في سنة ١٩٣٨، اتخذ النظام سمة أكثر جموداً حول هذه القضية. "إن خلفاءه سعوا إلى إضفاء الشرعية على أنفسهم في ظله. وأصبحت إعادة صياغة بعض العقائد الأساسية للإصلاحات الكمالية أو التساؤل بشأنها مساوية لعدم الولاء السياسي"[٢١]. وفي عهد اينونو حافظ الجمهوريون، الذين لم يكونوا ميالين لتغيير السياسة، على ذلك النهج بدرجة أكبر من الحماس. إن إحدى الحوادث التي وقعت خلال هذه الفترة ستُحْبَك بشكل مبالغ فيه في الفولكلور القومي الكوردي . وهذه الحادثة هي إعدام ٣٣ من القرويين العُزل بدم بارد قرب الحدود الإيرانية في ٢٨ تموز ١٩٤٣. وقد حاول الجنرال مصطفى موغلالي M.Muglali، المسؤول عن المنطقة والذي أصدر أوامر تنفيذ المذبحة، أن يغطي على جريمته بتستر النظام عليها. ولم يطرح الموضوع على البرلمان إلا بعد خمس سنوات من الصمت الرسمي. والذي فعل ذلك هو الحزب الديمقراطي الحديث النشأة إرباكاً للجمهوريين الذين كانوا في الحكم، وتملقاً لسكان المنطقة لكسب رضاهم. وتحت وطأة الأدلة الساحقة حكم على موغلالي بالسجن لمدة ٢٠ سنة[٢٢].

- عهد التعددية الحزبية:

مع قمع آخر التمردات الكوردية في سنة ١٩٣٧–١٩٣٨ مرت المسألة الكوردية في تركيا بعملية تحول من حيث الأساليب" ففي حين أن إيديولوجية الدولة، ونهج الدولة تجاه الكورد والخوف منهم لم يتغيرا، فإن فشل التمردات ذات الطابع المحلي، والافتقار إلى القيادة القومية القوية فتحا الطريق نحو فترة من النشاط السياسي الهادئ الذي تركّز على الفرص التعليمية التي وفرتها

السياسات الاستيعابية التي انتهجتها الدولة. إن تدشين سياسات التعددية الحزبية، من خلال فوز الحزب الديمقراطي* في انتخابات سنة ١٩٥٠، خفف نوعا ما الضغط الذي تعرض له الكورد في عهد [مصطفى] كمال وخليفته [عصمت اينونو]. وبالرغم من أن الديمقراطيين كانوا في الأصل من الكماليين إلا أنهم، وبقدر ما كانوا يمثلون تكتلاً منفصلاً عن حزب [مصطفى كمال] وهو حزب الشعب الجمهوري**، وعدوا بتخفيف بعض السياسات الأكثر "علمانية" للدولة. وخلال الحملة الانتخابية وعدوا أيضاً بتخفيف بعض "القيود الثقافية في الشرق"، وتقليل الممارسات القمعية لقوات الجندرمة في المناطق الريفية[٢٣]. كما إن الديمقراطيين جندوا لنصرة قضيتهم زعماءً في أسر بارزة، كانوا قد تعرضوا للنفي في عهد نظام الحزب الواحد، بترشيحهم على قوائم الحزب [الديمقراطي] في المناطق التي ينتمون إليها[٢٤].

لقد كسب الديمقراطيون فوزاً ساحقاً في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية. ومع ذلك لم يكن بمقدورهم، كما لم يكونوا راغبين في، المشاركة في فعاليات يمكن أن تشجع تجدد الأنشطة "الانفصالية". وهناك حصيلة مهمة

* تأسس الحزب الديمقراطي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ على يد أربعة من الشخصيات السياسية التي انشقت عن حزب الشعب الجمهوري، وهم كل من جلال بايار ورفيق كورالتان وعدنان مندريس ومحمد فؤاد كوبرلو. وأثبت الحزب أنه منافس قوي لحزب الشعب الجمهوري الحاكم، إذ استطاع تحقيق فوز كبير في الانتخابات البرلمانية في مايس١٩٥٠. وقد استمرت حكومة الحزب الديمقراطي في السلطة حتى مايس١٩٦٠ عندما أُطيح بها في انقلاب عسكري. (المترجم)

** تأسس حزب الشعب الجمهوري سنة ١٩٢٣، وهو حزب مصطفى كمال أتاتورك وبعد وفاته أواخر سنة ١٩٣٨ أصبح عصمت اينونو رئيساً للحزب. وقد هيمن هذا الحزب على مقاليد الأمور في البلاد واحتكر السلطة لأكثر من ربع قرن (١٩٢٣–١٩٥٠)، أي حتى فوز الحزب الديمقراطي المنافس في انتخابات مايس١٩٥٠. (المترجم)

أخرى لتغير السلطة في تركيا وهي ظهور برجوازية تجارية انتفعت من دولةٍ أقل تقييداً واستبداداً. وكان الكورد أيضاً منتفعين من هذا التغيير، فيما عدا أن معظم رجال الأعمال الكورد اختاروا الاستثمار، كما استمروا على ذلك، في المناطق الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية في البلاد متجاهلين محافظاتهم الأكثر تخلفاً. وقد زاد هذا بشكل أكثر الاختلاف والبون بين المناطق الكوردية المتخلفة وبين المحافظات الغربية، وبشكل رئيسي إسطنبول. وبدوره كان [هذا] التمايز النامي واحداً من الأسباب الرئيسية لتحول الكورد نحو الأنشطة اليسارية. إن العقد الذي تولى خلاله الحزب الديمقراطي السلطة (١٩٥٠–١٩٦٠) معروف أيضاً بحرية التعبير الجديدة والنسبية التي أتيحت للجميع، بمن فيهم الكورد، لبيان مظالمهم. لكن الديمقراطيين سيستسلمون في النهاية للميول الفاشستية التي سار عليها من سبقوهم، وقلق النخب المدنية والعسكرية مما تصوروه إهمالاً لهم من جانب الديمقراطيين. وبلغ ذلك العقد الذروة، من وجهة النظر الكوردية، في واحدة من أكثر المحاكمات أهمية. فقد حوكم ٤٩ مثقفاً كوردياً بارزاً بتهمة التحريض على الفتنة والعصيان، وإن الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الديمقراطيين في مايس١٩٦٠ اعتقلت على وجه السرعة ٤٨٤ كوردياً، وقامت بنفي ٥٥ من الأغوات إلى المحافظات الغربية.

كانت نهاية عهد الحزب الديمقراطي مهمة جداً لسبب آخر " ذلك أنها تزامنت مع عودة القائد الكوردي الأسطوري الملا مصطفى البارزاني إلى العراق، تلك العودة التي أحيت روح الأمل من جديد في القومية الكوردية هناك. لقد اتخذ النظام العسكري [الحاكم في تركيا] الذي وصل إلى السلطة سنة ١٩٦٠ موقفاً متصلباً تجاه المسألة الكوردية؛ إن ذلك النظام لم يبدأ بحملة لإعادة تسمية القرى الكوردية فقط، بل أن قائد الانقلاب الجنرال جمال كورسيل C.Gürsel حذّر بأن "الجيش سوف لن يتردد في قصف المدن والقرى" في حالة الاضطراب[٢٥]. ومع هذا، فإن صانعي انقلاب سنة ١٩٦٠ قد أورثوا دستوراً

ليبرالياً وضع الأساس لظهور النقابات العمالية والمنظمات الطلابية. وأصبحت هذه، في الجو المشحون سياسياً خلال الستينات، قنوات مهمة للتنظيم السياسي للمجموعات الكوردية. وكان أول هذه التنظيمات حزب العمال التركي "Turkiye Işçi Partisi". وقد وقع هذا الحزب سريعاً في شراك "المشكلة الشرقية"، وهو التعبير المُلطّف الذي عُرفت به المسألة الكوردية. وفي سنة ١٩٧٠، وبتأثير من أعضائه الكورد، أوحى الحزبُ صراحةً بأن هناك مشكلة إثنية في تركيا – رغم أن تحليلها كان مشحوناً إلى حد كبير بمصطلحات طبقية ويسارية. إن مجرد ذكر الانتماء الإثني استُخدم فيما بعد من قبل المحكمة الدستورية سنة ١٩٧١، بعد انقلاب عسكري آخر، ذريعةً لإغلاق الحزب[٢٦].

كانت فترة الستينات فترةً مضطربة؛ لقد كانت فترة التعبئة اليسارية، وانخرط الكثير من الكورد الناشطين سياسياً إلى جانب اليسار التركي بحثاً عن "حقوقهم القومية". وقد افترضوا أن الكورد، بوصفهم سكان المناطق الأكثر تخلفاً في البلاد، سيستفيدون بلا شك من تحرير الشعب التركي من "النير الرأسمالي والإمبريالي". ومهما يكن فإن الشعور بالإحباط من عدم اتخاذ اليسار التركي موقفاً ملتزماً تجاه الكورد أدى في النهاية إلى تأسيس مجموعات يسارية كوردية بشكل جلي، وخصوصاً بين الشباب في الجامعات. وكانت منظمة مماثلة للحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق قد تأسست سنة ١٩٦٥ باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا*. وكان هذا الحزب

* تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا في تموز سنة ١٩٦٥ على يد سعيد الجي ودورناس وشاكر بوزدمير ودرويش آق كول وعمر تورهان. وكان هؤلاء متأثرين بالواقع المؤلم للكورد في تركيا من جهة وبالحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق والحركة الكوردية المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني منذ أيلول ١٩٦١. وقد قدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا الدعم والتأييد للبارزاني، كما أرسل في أواخر الستينات العديد من كوادره للتدرب واكتساب الخبرة في كوردستان العراق. وقد عانى الحزب من حملات القمع والاعتقالات التي قامت بها السلطات التركية، فضلاً عن=

قومياً أكثر من كونه ثورياً. إن المجموعات الكوردية اليسارية الأكثر أهميةً هي جمعيات الشرق الثقافية الثورية "DDKO"** التي تشكلت في سنة ١٩٦٩. وقد هيأت النواة لعدد كبير من المجموعات الكوردية الثورية الأخرى، بضمنها حزب العمال الكوردستاني الحالي "PKK" الذي بدأ عملياته منذ سنة ١٩٨٤. وكان تأثير تغيّر الأجيال حاسماً بالنسبة للحركات الكوردية القومية اليسارية التي بدأت تنتشر في الستينات والسبعينات. لقد حل محل الجيل الأقدم، الذي حدّت روابطه التقليدية من إغراء التمرد بالنسبة إليه، جيل آخر يُثار بكل رموز الأمة والدولة[٢٧]. إن انهيار حركة الملا مصطفى البارزاني في العراق بعد اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥، والتي سحب بموجبها شاه إيران، ومن خلاله، الولايات المتحدة أيضاً دعمهم له.أقنعت كورد تركيا أكثر بأن الاعتماد في كفاحهم من أجل التحرر على "القوى الإمبريالية" يُعد تهوراً.

إن الانقلاب العسكري في سنة ١٩٨٠ – والذي جلب إلى السلطة زمرة صمّمت على أن تستأصل بالقوة ليس فقط المعارضة اليسارية واليمينية بل كل الأنشطة التي تقع خارج المدى "المقبول" للسلوك السياسي – عجّل عملية تكوين الهوية الثقافية الكوردية. إن السياسات القاسية التي ذكّرت بسياسات الثلاثينات – مثل منع استخدام اللغة الكوردية والإذلال اليومي لسكان المنطقة

=الانقسامات في صفوف الحزب. كما أن ظهور الأحزاب والمنظمات اليسارية الثورية، ومن بينها حزب العمال الكوردستاني "ب.ك.ك"، شكّل منافسة قوية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا، سيما وأن تلك الأحزاب والمنظمات اليسارية جذبت الشباب الكورد إليها. (المترجم)

** وهي اختصار لتسمية "Devrimci Doğu Kültür Ocaklari" وقد تأسست هذه الجمعيات في سنة ١٩٦٩، وبدا بأن غايتها (وغاية غيرها من المنظمات الثقافية والطلابية) في الأصل إقناع الحكومة التركية بالاعتراف باللغة الكوردية، ومنح الكورد حقوقاً ثقافية. إلا أن زعماء هذه الجمعيات والمنظمات اعتمدوا خطاباً ثورياً راديكالياً منمقاً. (المترجم)

[الكوردية] في أغلب الأحيان على يد موظفين مدنيين عيّنتهم الحكومة – عزّزت أكثر مما ثبّطت الشعور القومي الكوردي الكامن وأسهمت بذلك في المناشدة النهائية لحزب العمال الكوردستاني "ب.ك.ك". إن بولند اولوصو B.Ulusu، قائد القوة البحرية وأحد مهندسي انقلاب ١٩٨٠، ذكر في مقابلة صحفية قبل عام واحد من قيام الانقلاب بأن الجيش عندما كان يأتي لإجراء مناورات في جنوب شرق البلاد كان يواجَه بشعارات تدعو إلى طرده، [وأردف قائلاً] "أن الشرق يغلي والشيوعيون والكورد متعاونون تماماً هناك"[٢٨].

لقد خلق الجيش بشكل غير مقصود فراغاً سياسياً بفرضه حظراً على كل الأحزاب الموجودة، ومحاولته هندسة نظام سياسي جديد. وقد أدت عملية إعادة هندسة النظام السياسي هذه بدورها إلى بروز فترة من الشك، وإعادة الاصطفاف، والتذبذب السياسي بين وداخل الأحزاب السياسية مستمرة حتى الآن [أي إلى ١٩٩٨]. وفي حين أن كل الأحزاب السياسية التركية تضم أعضاءاً من الكورد، ولكن لم يحدث إلا في أواخر الثمانينات فقط إن غامر أي من هؤلاء الأعضاء بإثارة مسألة الأقلية الكوردية. وكانت الأداة الرئيسية لنشاطهم الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي* "SHP"[٢٩] الذي ظهر مجدداً. وقد عبّر بعض أعضاء هذا الحزب – الذي كان ينتقد بصراحة سياسة الدولة التركية – عن انتقاداتهم في منتديات مختلفة. إن أحد هؤلاء البرلمانيين، وهو إبراهيم اكصوي I.Aksoy. نائب ملاطية، وصف بصراحةٍ مظالم الكورد في اجتماع مع برلمانيين أوربيين سنة ١٩٨٩. وقد أثار هذا العمل غضباً داخل حزب "SHP" مما أدى إلى طرده من الحزب. لقد كان هذا الحدث إعلاناً لمرحلة جديدة في السياسةالتركية قادت في النهاية إلى عمليات طرد أخرى من حزب "SHP" وتأسيس أحزاب سياسية كوردية.

* لتفاصيل أكثر عن هذا الحزب أنظر البحث الثاني في هذا الكتاب. (المترجم)

لقد برزت المسألة الكوردية بقوة تامة على المسرح السياسي في أواخر الثمانينات. إن فرار اللاجئين الكورد من القمع العراقي، ولاسيما الهجمات على حلبجة بالأسلحة الكيميائية، وازدياد مستويات العنف في جنوب شرق [تركيا]، كان يعني أنه لم يعد بالإمكان احتواء هذه القضية. ومع الرغبة المتزايدة للنواب الكورد في البرلمان [التركي] لتحدي المنع المفروض على هذه المسألة، اشتركت الصحافة في النقاش. ويُشار الآن إلى الكورد بوصفهم كوردا، وليس بوصفهم أقلية بلا اسم، أو كانفصاليين. وقد اكتسبت هذه القضية رواجاً أكثر أيضاً مع حرب الخليج سنة ١٩٩١، التي نتج عنها تدفق مئات آلاف اللاجئين الكورد سعياً إلى اللجوء في تركيا هرباً من هجمات صدام حسين المهلكة. إن هذا الفرار الثاني والأكبر للاجئين الكورد العراقيين هيأ الفرصة لتعبئة كورد تركيا لمساعدة أخوانهم، ولم يفت الكورد ما ترمز إليه هذه التعبئة. وبينما لم يحصل تغير مهم في سياسة الدولة – باستثناء مسعى رئيس الجمهورية التركية الراحل توركت اوزال* الذي لم يكتمل لإيجاد حلول بديلة – فإن المسألة الكوردية أصبحت تهيمن على شواغل السياسة الداخلية والدولية للحكومات [التركية] المتعاقبة.

إن عملية نمو الوعي القومي "bilinçlenme" بين الكورد اليوم والعنف في جنوب شرق [تركيا] – العنف التقليدي ضد التعبير عن الذات الكوردية، والعنف الذي يثيره حزب "ب.ك.ك"، والعنف المضاد من جانب الدولة – أدى إلى استلاب الكورد كسكان من عدة نواحي. ففي هذه العملية، خلق التمرد صعوبات كبيرة لسكان المنطقة" فقد انقسمت عوائلهم وانتقلت، ودُمر نمط معيشتهم، واختفت وسائل كسب دخلهم. لكن العنف ليس الشكل الوحيد

* لتفاصيل أكثر عن توركت اوزال وسياسته تجاه الكورد أنظر البحث الثاني في هذا الكتاب. (المترجم)

للتعـبير" إن تركيـا تعـج بأنـشطة سياسـية ذات علاقـة بالقـضية الكورديـة. وانعكـس النـشاط الـسياسي الكـوردي في أعمـال منظمـات حقـوق الإنـسان، والجمعيـات الثقافيـة، والأحـزاب الـسياسية، ومنظمـات التعويـل علـى الـنفس "self-help"، والإدارات المحليـة، وحركـات مـن ضـروبٍ سياسـية مختلفـة، تـتراوح مـن اليـسار التقليـدي إلى الحركـات الإسـلامية. إن الأتـراك والكـورد يتجهون بشكل متزايد نحو العيش في عوالمهما السيكولوجية المنفصلة – إنهم يعملون بصورة مشتركة في المجتمع ولكنهما يُغـذيان بـصورة متزايـدة شـكوكاً حول نوايا أحدهما تجاه الآخر... إن هذه الفجـوة الـسيكولوجية الناميـة بـين الكورد والأتراك هي الجانب الأكثر خطورةً في القضية الكوردية في تركيا اليوم.

الهوامش:

(١) لمزيد من التفاصيل عن الإمارات الكوردية وعلاقتها مع الدولة أنظر:
David McDowell, a Modern History of the Kurds (London: I.B. Tauris, ١٩٩٦), ٢١–٣٧.

وبناقش مارتن فان بروينسن دمج المناطق الكوردية في الإمبراطورية العثمانية في كتابه:
Agha, Sheikh and State (London: Zed Books, ١٩٩٢)

وبخصوص السياسة الدولية للمنطقة أنظر:
Kemal Kirişci and Gareth M.Winrow, Kürt Sorunu: Kökeni ve Gelisimi (Istanbul: Tarih Vakfi Yurt Yayinlari, ١٩٩٧), ٦٩–٧٩.

ويرى المؤلفون الكورد أن المناطق الكوردية قُسمت لأجل إعاقة أي محاولات تهدف إلى اندماجها في جبهة متحدة، وبأن الشيء الوحيد الذي كان يُنتظر من الكورد هو أن يبقوا موالين للسلطان أنظر:
Kendal, "The Kurds under the Ottoman Empire," in a People without a Country: The Kurds and Kurdistan, ed. Gerard Chaliand (New York: Olive Branch Press, ١٩٩٣), ١٤.

وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ الكوردي هو موضوع خلاف ساخن جداً، ليس بين الأتراك والكورد حسب، بل بين الكورد أنفسهم أيضاً. ونظراً لأن الكورد لم يشكّلوا دولة في العهد الحديث فإن من الصعب بالنسبة لديهم أن يكون لهم "تاريخ كوردي" أو رواية قومية مقبولة أو رسمية. أنظر:
Gürdal Aksoy, "Kürt Tarih Yazimi'nin Tarihi", Demokrasi, June ١٨, ١٩٩٦.

(٢) أنظر:
Siyamend Othman, "Kurdish Nationalism: the Instigators and the Historical Influences," ٥, unpublished paper based on chapter two of the author's Ph.D. dissertation, Contribution historique a l'étude de

Parti Demakrati Kurdistan-I 'Iraq. ١٩٤٦–١٩٧٠, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, ١٩٨٥.

(٣) أنظر:
McDowell, a Modern History of the Kurds, ٤١–٤٢.

(٤) أنظر:
Kendal, "The Kurds under the Ottoman Empire," ١٧.

(٥) أنظر:
David McDowell, "The Kurdish Question: A Historical Review," in the Kurds: A Contemporary Overview, ed. Philip Kreyenbroek and Stefan Sperl (London: Rutledge, ١٩٩٢), ١٧.

(٦) بخصوص أفواج الحميدية أنظر:
Van Bruinessen, Agha, Sheikh and State; McDowell, a Modern History of the Kurds: and Osman Aytar, Hamidiye Alaylarindan Köy Koruculuguna (Istanbul: Medya Günesi Yayinlari, ١٩٩٢).

(٧)Mete Tuncay, T.C. 'nde Tek-Parti Yönetmi'nin Kurulmasi (١٩٢٣–١٩٣١) (Istanbul: Cem Yayinevi, ١٩٩٢), ١٣٢n.

(٨) Othman, "Kurdish Nationalism," ٨.

(٩) McDowell, "The Kurdish Question," ١٧.

(١٠) Cumhur Keskin, "Türkiye'nin Kürt Politikasi ve Resmi Ideoloji " in Türkiye'nin Kürt Sorunum ed. Seyfettin Gürsel et al. (Istanbul: TÜSES, ١٩٩٦), ٥٢–٥٤.

(١١) Mustafa Kemal, Eskisehir-Izmit Konusmalari (١٩٢٣) (Ankara: Kaynak Yayinlari, ١٩٩٣), ١٠٤–٥: Kirişci and Window, ٩٦.

(١٢) Bilal Şimşir, Ingiliz Belgeleriyle Türkiye'de "Kürt Sorunu " (١٩٢٤–١٩٣٨) (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, ١٩٩١), ٥٨.

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن أصول وتطور تمرد الشيخ سعيد أنظر:

Robert Olson, the Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, ١٨٨٠–١٩٢٥ (Austin: University of Texas Press, ١٩٨٩).

(١٤) استغلت الدولة فرصة الثورة للتخلص من معارضين كورد آخرين، بضمنهم سيد عبد القادر رئيس جمعية تعالي وترقي الكورد التي كانت قد تأسست في إسطنبول. وقد اشتهر هو وبعض رفاقه بهتافهم، عندما اقتيدوا إلى المشانق، بشكل منفصل عن الشيخ سعيد، "تحيا الفكرة الكوردية، تحيا كوردستان".

(١٥) Tuncay, T.C. 'nde Tek-Parti Yönetmi'nin Kurulmasi (١٩٢٣–١٩٣١), ١٣٩–٤٣.

(١٦) Keskin, "Türkiye'nin Kürt Politikasi ve Resmi Ideoloji " ٥٨.

(١٧)Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (London: Oxford University Press, ١٩٦١), ٢٦١.

(١٨) على سبيل المثال كان الناس الذين يتحدثون بالكوردية علناً في ثلاثينات القرن العشرين يعاقبون بغرامة مقدارها ٥ قروش على كل كلمة. أنظر:

Muhsin Kizilkaya and Halil Nebiler, Dünden Yarina Kürtler (Ankara: Yurt Kitap-Yayin, ١٩٩١), ٣٦.

(١٩) Taha Parla, Türkiye'de Siyasi Kültürün Resm Kaynaklari: Kemalist Tek-Parti ve CHP'nin Alti Ok'u (Istanbul: Iletisim Yayinlari, ١٩٩٢), ١٨٢–٨٣.

(٢٠) Ümit Cizre Sakallioglu, "Historicizing the Present and Problematizing the Future of the Kurdish Problem: A Critique of the TOBB Report on the Eastern Question " New Perspectives on Turkey ١٤ (Spring ١٩٩٦): ٦; Tanil Bora, Milliyetçiligin Kara Bahari (Istanbul: Birikim Yayinlari ,١٩٩٥), ٧٤–٧٥.

(٢١) Henri J.Barkey and Graham E. Fuller, "Turkey's Kurdish Question: Critical Turning Points and Missed Opportunities," Middle East Journal ٥١, no.١ (Winter ١٩٩٧): ٦٤.

(٢٢) توفي موغلالي بعد فترة قصيرة من إدانته. وإن قبيلة ميلان التي قُتل أفرادها ظلّوا ممتنين للديمقراطيين وبقوا، حتى فترة متأخرة، موالين للحزب

الديمقراطي ولخليفته (حزب العدالة) في الستينات والسبعينات. ومن دواعي السخرية أنهم غيروا ولائهم حديثاً نحو حزب الرفاه الإسلامي، أنظر:

Günay Aslan, Yas Tutan Tarih ٣٣ Kursun (Istanbul: Pencere Yayinlari, ١٩٨٩), ٤٠–٤٣.

(٢٣) Cem Erogul, Demokrat Parti: Tarihi ve Ideolojisi (Ankara: Image Kitabevi, ١٩٩٠), ٤٩.

(٢٤) Atilla Hun, Dogu ve Güneydogu Bölgelerinde Çok Partili Sisteme Geçisten Günümüze Gelismeler (Ankara: Yenidogus Matbassi, ١٩٩٥), ١٥.

(٢٥) McDowell, A Modern History of the Kurds, ٤٠٤.

(٢٦) Sadun Aren, TIP Olayi (١٩٦١–١٩٧١) (Istanbul: Cem Yayinevi, ١٩٩٣), ٧٠–٧٢.

إن مشاركة حزب العمال التركي لم تكن بالكلمات فقط. ففي سنة ١٩٦٧ جرى تنظيم لقاءات احتجاج عديدة في المناطق الكوردية تحت اسم "اللقاءات الشرقية". وكان أعضاء حزب العمال التركي ناشطين في هذه اللقاءات، ولم يمر هذا دون انتباه من جانب السلطات.

(٢٧) Aytekin Yilmaz, Etnik Ayrimcilik: Türkiye, Ingiltere, Fransa, Ispanya (Ankara: Vadi Yayinlari, ١٩٩٤), ٧٢.

(٢٨) Güneyt Arcayürek, Müdahalenin Ayak Sesleri, ١٩٧٨–١٩٧٩ (Istanbul: Bilgi Yayinevi, ١٩٨٥), ٢٧٢

إن هذه المقابلة التي جرت في ٦ أيلول ١٩٧٩ لم تر النور لغاية نشر ارجايورك كتابه.

(٢٩) سينشق الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي في النهاية ويتوحد مجدداً ويعيد تسمية نفسه بحزب الشعب الجمهوري "CHP " في التسعينات.

الفصل الثاني

تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ ثمانينات القرن العشرين

گولستان گورباي

على مدى أكثر من عقد من الزمن أثّرت الحرب " السرية " بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكوردستاني (ب.ك.ك)* على السكان المدنيين في المناطق الكوردية في جنوب شرق تركيا، والذين تعرضوا لانتهاكات قاسية في مجال حقوق الإنسان. إن أحكام السجن الطويلة الأمد التي صدرت بحق البرلمانيين الكورد أدت إلى تسليط الضوء على القضية الكوردية. وعندما بدأ الصراع بالتوسع، ليس إلى مناطق أخرى من تركيا فقط بل نحو أوربا أيضاً، وخصوصاً ألمانيا حيث وصل إلى الكورد والأتراك الذين يعيشون هناك، أصبح من الواضح أخيراً بأن هذا الصراع يتميز ببُعدٍ يتخطى الحدود ويُعرض السلم للخطر.

إن هذا البحث يتناول العوامل الداخلية والخارجية، وأسباب وتأثيرات القضية الكوردية في تركيا. وسيكون التركيز بشكل رئيسي على الخصائص المميزة للصراع، والمصالح المختلفة للأطراف المتصارعة، وأسباب الصراع، والحلول الممكنة. وقد ناقش البحث بالتفصيل المصالح والأهداف والإجراءات وتأثيرات السياسة التركية تجاه الكورد بشكل خاص، ومسألة ما إذا كان الوضع الداخلي ومصالحه الغالبة يسمحان بحل سلمي ومتبادل للقضية الكوردية" والمصالح الكوردية وأشكال الدعم، بالإضافة إلى إمكانيات وحدود

* "PKK "هي الأحرف الأولى من كلمات تسمية الحزب باللغة الكوردية " Partiya Karkaren Kurdistan" (المترجم)

تمثيل قانوني للكورد، وتعقيدات الخيارات المختلفة لحل الصراع حسبما اقترحتها الأطراف المتصارعة نفسها، ووسائل إنهاء الصراع من خلال النفوذ الخارجي بواسطة المنظمات الدولية التي تنتمي إليها تركيا.

- الإطار السياسي والقانوني للسياسة التركية:

إن معالجة القضية الكوردية في تركيا تبّرر مناقشة مركز الأقليات الإثنية في النظام القانوني والدستوري التركي، لأن إحدى الحقائق المهمة تكمن في الارتباط الذي لا يمكن فصمه بين قضية الأقليات في تركيا والبُنية الأيديولوجية للنظام القانوني والدستوري التركي. وهكذا فإن بإمكان المرء التدليل بأنه يجب البحث عن سبب القضية الكوردية في نظام تركيا القانوني والسياسي ذاته. إن للنظام القانوني والسياسي الصارم، خصوصاً بشكله الحالي، نواقص مهمة عندما يتم تفحصه في سياق التزامات تركيا، لاسيما ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون الأوربي "OSCE "* ومجلس أوربا**

* اختصار تسمية "Organization for Security and Coopearation in Europe" وكانت تُعرف سابقاً باسم مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، وقد انضمت تركيا إلى هذه المنظمة منذ سنة ١٩٧٥. ومع انتهاء الباردة، ركزّت هذه المنظمة، منذ اجتماعها في كوبنهاكن في حزيران ١٩٩٠، على قضايا حقوق الأقليات القومية. وفي سنة ١٩٩٢ أسست المنظمة منصب المفوض الأعلى لشؤون الأقليات القومية High Commissioner on National Minorities. (المترجم)

** تأسس مجلس أوربا بموجب ميثاق تم توقيعه في لندن في ٥ أيار ١٩٤٩، وأصبح نافذ المفعول منذ ٣ آب من تلك السنة. وقد حدد الميثاق هدف المجلس بالعمل من أجل وحدة أوربية أكبر، وتحسين ظروف المعيشة والتمسك بمبادئ الديمقراطية البرلمانية وحكم القانون وحقوق الإنسان. وقد انضمت تركيا إلى مجلس أوربا في آب ١٩٤٩. (المترجم)

"Council of Europe "[1]. إن الأحكام والنظم الدستورية التقييدية تحاول أن تفرض أساليب الحياة السياسية والاجتماعية بأكبر قدر ممكن من التفصيل، فتعيق بذلك تحوّل المجتمع والسياسة إلى التعددية والديمقراطية. إن المركزية التركية التامة، والمفهوم الصارم للدولة القومية المرتبط مع القومية المتطرفة تُشكّل السمات الأساسية لأيديولوجية الدولة التركية التي يُشار إليها بـ "الكمالية – Kemalism "، نسبةً إلى مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك، وعلى أية حال،إن التركيب السكاني في تركيا يكشف عن درجة عالية من التنوع الإثني واللغوي والديني. ويمكن تمييز ٤٧ مجموعة .سكانية متميزة على الأقل[2]، وبضمنهم الكورد الذين يُعدون المجموعة اللغوية والإثنية الأكبر.

- المفهوم الكمالي للأمة مقابل الأقليات الإثنية:

إن السبب الداخلي الرئيسي للصراع هو التطبيق الصارم للمفهوم الكمالي عن الأمة[3] في تركيا، والذي يُعرّف الأمة التركية بأنها مجموعة مواطنين دون اعتبار للهوية الإثنية، وينكر في تفسيره القانوني وجود وحماية الأقليات الإثنية. إن هذا المفهوم للقومية ينطوي على محاولة إقامة دولة موحدة ومتجانسة قومياً وثقافياً على أرض الجمهورية التركية، بعد انهيار الدولة العثمانية، بمساعدةٍ من إيديولوجية قومية تركية توحيدية جديدة. وهكذا نُظر إلى أي شكل من أشكال الحديث عن الاختلاف الثقافي على إنه تهديد للوحدة الثقافية والقومية، وتم حظر ذلك بشكل صارم. وعلى أساس التعريف الكمالي للأمة التركية ومبدأ المساواة الناتج عن ذلك، جرى حظر واضطهاد أي تعبير عن الهوية الكوردية. لقد كان للكورد، بوصفهم أفراداً في الأمة التركية، حقوق متساوية في كل الجوانب، لكن حق العناية بتطوير انتمائهم الإثني وثقافتهم ولغتهم لم يندرج، على أية حال، ضمن فهم المساواة. إن سياسة الاستيعاب

والتجانس هذه قد أثّرت، وتستمر في التأثير، على أشكال المقاومة الكوردية، وهي سبب الاستخدام العلني للعنف. ويجب، على العموم، النظر إلى ظهور حزب العمال الكوردستاني المقاتل، والذي يُرمز إليه بالأحرف (ب.ك.ك) بالكوردية، في هذا الإطار.

وفضلاً عن ذلك، على المرء أن يتأمل في عنصرٍ ثانٍ، وهو عنصر مهم جداً في تعددية المجتمع وتحول تركيا نحو الديمقراطية، وهذا العنصر هو عدم إمكانية النظر إلى المفهوم الكمالي عن الأمة بكونه منفصلاً عن مبدأ "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة "ومفهوم "الثقافة القومية "(المادة ٣ من الدستور التركي لعام ١٩٨٢).

إن مبدأ "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة " يلعب دوراً محورياً بخصوص قضية حماية الأقليات. ويشك المرء فيما إذا كان هذا المبدأ يُخرق عند منح الأقليات استقلالاً ثقافياً ذاتياً أو حقوق الحكم الذاتي (تقرير المصير). إن الحقوق والحريات الأساسية يمكن حصرها لحماية هذا المبدأ، كما يتضح بشكل ثابت في أنظمة عديدة ضمن النظام القانوني. فالمادة (١٢٥) من القانون الجنائي تفرض عقوبة الموت على أولئك الذين يحاولون، بالعنف أو بدونه، فصل أجزاء من أرض الدولة أو الخروج عن سيطرة الحكومة المركزية. وإن الدعاية ضد "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة " تخضع للعقوبة حسب المادة(٨) من قانون مكافحة الإرهاب* (Anti-Terror Law) [4].

إن قانون مكافحة الإرهاب يُعد مثالاً عن معضلة تركيا القانونية – السياسية، فهي، على سبيل المثال، ترغب في تلطيف قانونها الجنائي والاقتراب من

* التسمية التركية للقانون هي "Terörle Mücadele Yasasi ". (المترجم)

متطلبات المعايير الأوربية بخصوص حقوق الإنسان من جهة، بينما تريد أن تضمن الإدعاء بسلطة دولةٍ مركزيةٍ وأيديولوجيتها من جهة أخرى.

إن المادة (٨) من القانون أعلاه تسمح بتحديد الميول الانفصالية وهي في مراحل نشوئها. وتحظر الدعاية المكتوبة أو الشفهية، والاجتماعات والمظاهرات التي تهدف إلى تدمير "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة "، من خلال أية أفكار أو أهداف أو وسائل. إن الأنظمة المتعددة لقانون مكافحة الإرهاب تناقض متطلبات المجتمع الديمقراطي وحقوق الإنسان وتمنع مناقشة القضية الكوردية، لأن كل مناقشة في ذاتها مُعرضة لخطر الاضطهاد بوصفها دعايةً ضد "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة ". إن المنظمات العاملة بشكل قانوني، ووسائل الإعلام والأشخاص الذين يتعهدون القضية الكوردية، بل وكذلك السكان المدنيين في مناطق الأزمات في جنوب شرق تركيا، معّرضون لانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد السياسي. والحقيقة أن المحاكمات ضد الآراء المنشقة تُشير بشكل حصري تقريباً إلى الآراء المؤيدة للكورد. لقد اعتُقل حالياً أكثر من ١٠٠ شخص، معظمهم من المثقفين والصحفيين والكتاب والعلماء* .

إن تغيير المادة (٨) من قانون مكافحة الإرهاب في ٢٧ شباط ١٩٩٥ نتيجة للضغط الأوربي القوي والمفاوضات المؤدية إلى بدء الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوربي، تضمنت تخفيضاً لأحكام السجن فقط. لقد تم تخفيض

* تشير الكاتبة هنا إلى الاعتقالات التي جرت في ربيع ١٩٩٥، وكان من بين من اعتقلوا إسماعيل بيشكجي، فكرت باشقايا، خلوق كركر، مهدي زانا، ايرين كسكين، يلماز اوده باشي، كما أضيف إليهم ستة من نواب البرلمان السابقين من حزب الديمقراطية DEP ومن ضمنهم ليلى زانا. (المترجم)

العقوبة القصوى من ٥ إلى ٣ سنوات، وحوّلت بعض أحكام السجن إلى غرامات، وأبدلت بعض الأحكام بتعليق العقوبة وإطلاق السراح مع استمرار الخضوع للمراقبة. وتبقى "الدعاية الانفصالية " خاضعة للعقوبة بموجب القانون.

يشير القانون التركي إلى مفهوم الأقلية، كما يُفهم من قبل الدولة والقانون الدولي، فيما له علاقة فقط بالفقرات الواردة عن الأقليات في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ (المواد ٣٧–٤٢)[٥] . وهذه الفقرات تشير إلى الأقليات غير المسلمة فقط (اليونانيون والأرمن واليهود). إن حقوق الأقليات المقبولة دولياً، والتي يمكن تطبيقها على الأقليات الدينية وكذلك الأقليات الإثنية واللغوية بشكل خاص، لم تُقبل من جانب تركيا استناداً إلى مفهومها الصارم للدولة القومية.

إن مفهوم الأقليات موجود على صعيدٍ قانوني فيما له علاقة بحظر "تشكيل مجموعات تمثل أقليات " (مثل المادة (٨١) من قانون الأحزاب السياسية). ويجب على الأحزاب والجمعيات السياسية أن لا تدّعي وجود أقليات في تركيا متميزة باختلاف في ثقافتها القومية والدينية، أو من حيث العقيدة أو الانتماء الإثني أو اللغة. وعليها أن لا تسعى إلى هدف "تشكيل مجموعات أقليات " وعلى الأرض التركية لتجنب تمزيق "وحدة الأمة " من خلال رعاية، وتطوير، ونشر لغات وثقافات غير تركية.

لم يؤد التغيير الذي حصل في القوانين الدستورية في تموز١٩٩٥ إلى إرخاءالعناصر المركزية في أيديولوجية الدولة المُثبتة في الدستور، ولا إلى تكييف مفهوم الأقلية بما يتفق مع المعايير الأوربية. إن التغيير يسمح فقط بمشاركة سياسية أكبر للمجموعات، مثل النوادي والجمعيات المهنية والتعاونية، ونقابات العمال، وأساتذة وطلبة الجامعات.

- دور السلطات المدنية والعسكرية في صنع القرار:

يحظى الجيش بمكانة خاصة في النظام السياسي في تركيا، ويمكن أن يُعزى هذا إلى عوامل عديدة. ففي الإمبراطورية العثمانية كان الجيش القوي هو الأداة المركزية لسياسة الدولة. وكان مؤسس الجمهورية أتاتورك نفسه عسكرياً. وتتسم العلاقة بين الجيش والسياسة اليوم بشكل خاص بالدور المركزي للجيش بوصفه "قوة نظام سياسية". ومن خلال دوره "كمحافظ وحامي" للمبادئ الكمالية أصبح الجيش عاملاً مهماً جداً في السياسة التركية[٦].

ازداد مجال نفوذ الجيش في السياسة قوةً من خلال وسائل آليات دستورية – قانونية. لقد مُنح الجيش مركزاً مضموناً دستورياً فيما يسمى "مجلس الأمن القومي". فبعد الانقلاب العسكري الأول في ٢٧ أيار ١٩٦٠ أُدمجت هذه الهيئة في دستور سنة ١٩٦١ (المادة ١١)* . وهكذا فإن ما كان يُعد "مشاركة خفية" حتى ذلك الحين من قبل الجيش في تنفيذ السلطة السياسية أصبح قانوناً محضاً[٧].

* يبدو أن هناك خطأ طباعي لأن المادة هي (١١١) من دستور سنة ١٩٦١ والتي تأسس بموجبها مجلس الأمن القومي " MGK ". وهذا المجلس يعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية التركية، أو رئيس الوزراء بدلاً عنه. ويضم المجلس في عضويته رئيس هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية، والقائد العام لقوات الدرك (الجندرمة). وقد تتطلب الموضوعات المطروحة على المجلس حضور وزراء آخرين ذوي علاقة. ويختص المجلس بالنظر في الشؤون المتعلقة بالأمن القومي التركي والتنسيق بين الأركان العامة ووزارة الدفاع والمؤسسات العسكرية الأخرى، ويقوم بتقديم التوصيات المتعلقة بالأمن القومي إلى مجلس الوزراء. (المترجم)

حدد الدستور واجبين مهمين لمجلس الأمن القومي (المادة ١١٨ من دستور ١٩٨٢) الأول، حماية " الأمن القومي " والدفاع عنه ضد الأخطار الداخلية والخارجية" والثاني " تعريف وتقرير وتطبيق سياسة أمنٍ قومي " تقوم على أساس مبدأ " وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة " وفقاً لعقيدة الدولة الكمالية[٨].ومن المهم جدا ملاحظة أن مهام مجلس الأمن القومي شاملة جداً، وإن حدود هذه المهام غير مُعرّفة بوضوح. ولا تقتصر تلك المهام على الأمن القومي والدفاع فقط، بل تنظيم جوانب الحياة الكلية للمجتمع أيضاً. وهكذا وُسع مبدأ الأمن القومي بمساعدة صيغة تحمي" رخاء وأمن المجتمع ".وقد توصل ممتاز سوسيال،الخبير في القانون الدستوري ووزير خارجية تركيا السابق، إلى الاستنتاج التالي بخصوص وظيفة مجلس الأمن القومي التركي:

" نظراً لأن مجلس الأمن القومي في مركز أفضل لإبداء الآراء حول قضايا الأمن القومي بسبب قربه من [مصادر] المعلومات المفصّلة، فإن من الطبيعي فقط أن يُعطي مجلس الوزراء " أفضلية " لهذه الآراء. إن الخطر الحقيقي هنا يكمن في حقيقة أن مفهوم " الأمن القومي " قد استُخدم بشكل واسع جداً وأسلوب شامل تماماً – يتضمن تقريباً كل القضايا التي تقع ضمن مسؤولية الحكومة – وبسبب هذا التفسير الواسع تكونت هيئة صنع قرار مختلطة جديدة موازية لمجلس الوزراء تقريباً، إلا أنها لا تتحمل مسؤولية سياسية "[٩].

وبصرف النظر عن هذا، فإن قرارات مجلس الأمن القومي، التي يجب أن تُعطى لها " الأفضلية " من قبل مجلس الوزراء، قد مُنحت قدراً معيناً من السلطة السياسية والمعنوية المُلزمة. إن مجلس الأمن القومي، بوصفه " هيئة تخطيط وسيطرة "، يلعب دوراً فعالاً وحاسماً في تحديد أهدافٍ وإجراءات سياسية، لكنه غير مسؤول بأي شكل من الأشكال أمام البرلمان[١٠]. ولهذا

فإن هناك مركزان لصنع القرار في النظام السياسي التركي: السلطة المدنية (ممثلةً في مجلس الوزراء والبرلمان) والسلطة العسكرية (ممثلةً في مجلس الأمن القومي). إن عملية صنع القرار تبين علاقة تبادل قوى ينتج عنها عدم توازن في السلطة على حساب السلطة المدنية. وإن وجود السلطة العسكرية في النظام السياسي يعيق ويعرقل التعددية والتحول نحو الديمقراطية وتطور مجتمع وسياسة متحضّرين. ولما كانت القضية الكوردية تُعد مشكلة قومية وفق التعريف الذاتي للسياسة التركية والجيش التركي، ومصدر خطر محتمل بالنسبة لـ " وحدة شعب وأرض لا تقبل التجزئة "، ولما كانت النظرة المُسبقة تجاه المطالب الكوردية لمزيد من تحقيق الذات تقوم على أساس كونها تهديد " انفصالي"، فمن الواضح أن مجلس الأمن القومي هو صانع القرار الرئيسي في موضوع القضية الكوردية.

- ثوابت ومتغيرات وتأثيرات السياسة التركية:

إن أسس الخيار العسكري لمعالجة القضية الكوردية سبق وأن وُضعت في السنوات الأولى من تأسيس[جمهورية] تركيا. إن السياسة الكمالية الخاصة بالدولة القومية ومحاولات دمج كل الأقليات الإثنية داخل تركيا في أمةٍ متجانسة أدت إلى تمردات كوردية عديدة. ففيما بين السنوات١٩٢٥و١٩٤٠ كانت هناك أكثر من ٢٠ انتفاضة كوردية[١١] في المناطق الكوردية جنوب شرق تركيا، والتي قمعت بعنف من قبل الجيش التركي. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، على الأقل، أصبح استخدام القوة العسكرية، بالتزامن مع سياسة القمع والاستيعاب، أساس السياسة التركية تجاه الكورد. وعلى مدى عقود من الزمن أُطلق على الكورد رسمياً تسمية " أتراك الجبال "، وحُظر استخدام تعابير كورد، كوردي، كوردستان، وكذلك اللغة الكوردية. كما خضعت

المناطق الكوردية لقوانين الطوارئ، ونظام قانوني خاص بمناطقهم، وسيطرة عسكرية، إضافة إلى الإهمال الاقتصادي [١٢].

حدث أول تغيير في السياسة التركية تجاه الكورد في عهد توركت اوزال* (١٩٨٣–١٩٩٣). وقد تميز هذا العهد بسياسة تغيير هيكلي وتحديث اقتصادي وسياسي، مع إقصاء تدريجي قسري للنخبة المهيمنة والراسخة تقليدياً من البيروقراطية والجيش لصالح نخبة وظيفية معظمها من دوائر رجال التجارة والصناعة. وفي المرحلة الأخيرة فقط من عهد اوزال بدأت السياسة المُتبعة تجاه الكورد تشهد تغييراً. ورغم استمرار القمع والسيطرة من جانب الجيش، فإن هذا العهد شهد إدخال ليبرالية في المجال الثقافي، والتطور الاقتصادي في المناطق ذات الغالبية الكوردية، ومحاولة التعاطي مع حزب (ب.ك.ك) سياسياً. لقد حاول اوزال تطبيق سياسة ليبرالية تجاه الكورد رغم الانتقادات القوية من قبل النخبة التركية في السياسة والجيش والبيروقراطية الحكومية، فضلاً عن قسم كبير من الصحافة ووسائل الإعلام التركية. وبسبب التغييرات في السياسة الدولية، والضغوط الداخلية والخارجية على تركيا، أخذ توركت اوزال زمام المبادرة خلال أزمة الخليج ١٩٩١ واستهل بنجاح سياسة جديدة تجاه الكورد. وفي حين أن حزبه الليبرالي – المحافظ (حزب الوطن الأم) كان يتذبذب بين الموقف الكمالي السابق والسياسة الكوردية الأكثر ليبرالية، فإن سياسة اوزال كانت تهدف أساساً إلى الحوار. لقد نظر اوزال إلى أزمة

* يُعد توركت اوزال Turgut Ozal (١٩٢٧–١٩٩٣) واحداً من أبرز الساسة والاقتصاديين الأتراك المعاصرين. أصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه، حزب الوطن الأم، في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ١٩٨٣. وقد استمر حزبه في السلطة حتى سنة ١٩٩١، أما هو فقد أصبح رئيساً للجمهورية سنة ١٩٨٩ خلفاً للجنرال كنعان افرين وبقي في منصبه هذا لحين وفاته في ١٧ نيسان ١٩٩٣. وقد تركت سياسته الداخلية والخارجية بصماتها على تاريخ تركيا المعاصر حتى أطلق على الحقبة التي تولى فيها رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية(١٩٨٣–١٩٩٣)تسمية " الحقبة الاوزالية ". (المترجم)

الخليج[١٣] على أنها فرصة لتقوية مركز تركيا السياسي في الشرق الأوسط مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهذا ما دفعه إلى الانضمام إلى سياسة الولايات المتحدة المناوئة للعراق، على الرغم من احتجاج كبار ضباط الجيش وقوى المعارضة البرلمانية.

في اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٩١[١٤] أشار اوزال إلى ضرورة الإصلاح بخصوص القضية الكوردية، مشدداً على أن تركيا يجب أن تتهيأ، بعد حرب الخليج، لتطورات جديدة في المنطقة، وبالتالي حول القضية الكوردية كذلك. لقد بادر اوزال إلى إجراء حوار مع الكورد العراقيين ليطلع عن كثب على موقف الأحزاب المتأثرة بحرب الخليج والوضع في العراق والشرق الأوسط.وقد شدّد، مرة تلو الأخرى، على موقف تركيا بشأن عدم السماح بتشكيل دولة كوردية مستقلة، وبأنها لن تتدخل ضد حكم ذاتي لكوردستان العراق. كما طالب في الوقت نفسه بأن لا يدعم الكورد العراقيون حزب(ب.ك.ك)[١٥].

كان إضفاء الشرعية على التحدث باللغة الكوردية في ١٢ نيسان ١٩٩١ من خلال إلغاء قانون (١٩٨٣)، الذي يحظر استعمال اللغات الأخرى [عدا التركية]، خطوة مهمة أخرى نحو توجه جديد إزاء القضية الكوردية. لقد كانت هذه، حتى الآن، الإيماءة الأبعد أثراً تجاه الكورد الذين يعيشون في تركيا. وفي حين كان الحديث يجري باللغة الكوردية بحُرية لأول مرة، بدأ نقاش متعدد الأصوات حول التوجه الجديد في شأن القضية الكوردية(١٦). وقد استغل اوزال هذه الفرصة لإشغال الكورد ديمقراطياً في بلادهم، وشجع النقاش حول إصلاحات جديدة بخصوص القضية الكوردية من خلال طرح مقترحات جديدة، وبذلك عرّض نفسه لانتقادات من قطاعات مختلفة من المجتمع ؛ الساسة والعسكر ووسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال اقترح وجوب إدخال اللغة الكوردية في النظام التعليمي وفي البث الإذاعي والتلفزيوني. كما

نظر إلى البرلمانيين من حزب العمال الشعبي[*] " HEP " المؤيد للكورد، وحزب الديمقراطية " DEP "[**] فيما بعد، كشركاء في الحوار، ووصف مثل هذا الحوار بأنه فرصة لإنهاء الحرب مع حزب "ب.ك.ك". ولهذه الغاية طلب من نواب حزب العمل الشعبي، ومن حزب الديمقراطية فيما بعد، التأثير في حزب "ب.ك.ك" لاتخاذ خطوات باتجاه إنهاء الصراع. وعلى هذا الأساس أجرى العديد من النواب محادثات مع عبد الله اوجلان زعيم حزب "ب.ك.ك". وكان لهذه المفاوضات، على وجه الخصوص، دورٌ في رفع الحصانة البرلمانية وإصدار أحكام بحق هؤلاء النواب فيما بعد. لقد كان اوزال مقتنعاً بأن تحقيق السلام ممكن فقط من خلال المفاوضات مع حزب "ب.ك.ك"، وبأن وقف إطلاق النار ضروري لاتخاذ خطوات محددة في عملية السلام. وخلافاً للحكومة الائتلافية القائمة[***]، والجيش رحب اوزال بإعلان "ب.ك.ك" وقف إطلاق النار

---

[*] حزب العمال الشعبي Halkin Emek Partisi تأسس سنة ١٩٩٠ كحزب كوردي قانوني، وحصل على مقاعد في البرلمان التركي (المجلس الوطني التركي الكبير) ضمن قائمة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP)، الذي يترأسه اردال اينونو، في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول ١٩٩١. وقد مارس نشاطه في كوردستان تركيا أساساً، كما حظي بشعبية كبيرة بين الأكراد في أوربا الغربية. وهذا ما دفع المحكمة الدستورية التركية إلى منع النشاط حزب العمل الشعبي في تموز ١٩٩٣. (المترجم)

[**] تأسس حزب الديمقراطية Demokratik Partisi في ٧ مايس١٩٩٣، أي قبل صدور قرار المحكمة الدستورية بحل حزب العمال الشعبي بفترة قصيرة، من قبل ١٧ نائباً كوردياً برئاسة يشار قايا. وكان هؤلاء النواب أعضاء في حزب العمل الشعبي، وبذلك يعد حزب الديمقراطية امتداداً لحزب العمال الشعبي. وعلى أية حال لم يستمر نشاط الحزب طويلاً لأن المحكمة الدستورية التركية منعته رسمياً في ١٦ حزيران ١٩٩٤. (المترجم)

[***] وهي الحكومة التي كان يترأسها السياسي التركي المعروف سليمان ديميريل، وقد تولت السلطة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١ من حزب الطريق الصحيح " DYP " الذي يترأسه ديميريل والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي " SHP " الذي يتزعمه اردال انيونو. وبعد وفاة رئيس الجمهورية توركت اوزال في ١٧ نيسان ١٩٩٣ انتُخب ديميريل رئيساً للجمهورية في ١٧ مايس ١٩٩٣، وتولت تانسوچيلر رئاسة حزب " الطريق الصحيح " والحكومة الائتلافية في ٢٥ حزيران ١٩٩٣. (المترجم))

من جانب واحد في آذار ١٩٩٣. ووجد في هذا الإعلان فرصة للتعاطي سياسياً مع "ب.ك.ك" لتمهيد السبيل أمام حل سلمي من خلال إجراءات معينة، ومنها، على سبيل المثال، إصدار عفو[١٧]. لكن وفاة اوزال المفاجئة في ١٧ نيسان ١٩٩٣ وضعت حداً لأولى المحاولات الليبرالية لتغيير السياسة تجاه الكورد.

كانت الحكومة الائتلافية المشكلة من حزب الطريق الصحيح " DYP " المحافظ والحزب الديمقراطي الاجتماعي " SHP " قد وصلت إلى السلطة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١ عن طريق إصدار تصريحات واعدة حول نواياهما. وقد رفضت هذه الحكومة الاعتراف بالكورد كأقلية إثنية، حتى بالرغم من اعترافها بـ"الواقع الكوردي – Kurdish Reality ". وفيما يخص مسألة حماية الأقليات أشارت [هذه الحكومة] إلى بنود الدستور وحقيقة أن لكل المواطنين الأتراك حقوق وواجبات متساوية طبقاً للقانون. وقد اعترفت فقط بتلك المجموعات التي أُشير إليها كأقليات في معاهدة صلح لوزان. وعلى أية حال، فإن الكورد لم يُذكروا في تلك المعاهدة. ولم يُنظر إلى الحكم الذاتي ضمن إقليم أو الحكم الذاتي الثقافي كحل. وفضلاً عن ذلك فإن إضفاء طابع مؤسساتي على حقوق الأقليات سيؤدي إلى تقسيم الجمهورية التركية. إن الحكومة الائتلافية قامت باستخدام شامل للخيار العسكري، والذي من خلاله تعتمد بقوة على الجيش من أجل الدعم. وليس هناك، من الناحية الجوهرية، تغيير في النظرة القانونية للحكومة الائتلافية بخصوص القضية الكوردية كقضية أقلية، حتى بالرغم من أن برنامج الحكومة يذكر بشكل واضح بأن هدفها تكييف وضع الأقلية الكوردية بما يتناسب مع المعايير الأوربية، وكذلك إيجاد حل سلمي[١٨].

إن الاجراءات العسكرية والبوليسية التي سبق وأن كانت موجودة واستُخدمت في عهد اوزال، يتم استخدامها الآن إلى أقصى حد من قبل الحكومة الائتلافية. فعلى سبيل المثال تم تشديد حالة الطوارئ في ١٠ محافظات كوردية في جنوب شرق تركيا[١٩]. وأدت إجراءات أخرى في سنة ١٩٩٠ إلى

انتهاكات شاملة لحرية الصحافة، ومنذ ذلك الحين ظهرت معلومات أقل مصداقية في الصحافة عن التطورات في مناطق الأزمة. ففي آب ١٩٩٠ تم تعليق الحقوق الأساسية في مناطق الأزمة في جنوب شرق البلاد، وتم تبرير هذا الإجراء على أساس التهديدات للأمن القومي. وقد أصبح قانون الطوارئ أكثر تشدداً من خلال ما سُمي " مرسوم الرقابة والأبعاد " والذي يمنح سلطات إضافية للحاكم الخاص في المحافظات الكوردية. وفي المناطق المحاذية للعراق، حيث جرى قتال أكثر عنفاً بين قوات الجيش التركي وحزب "ب.ك.ك"، تم إغلاق مناطق عديدة أمام الصحفيين والموظفين المدنيين. إن قلة فقط من الصحف اليسارية، وأعني بذلك صحيفة " الأجندة الحرة – özgür Gündem " المؤيدة للكورد والتي صدرت باسم " السياسة الحرة – Özgür Politika"، لا تزال تتجرأ على انتقاد وإدانة الاجراءات اللاقانونية التي تقوم بها قوات الأمن، وهي تعاني جراء ذلك من مصادرات عديدة لممتلكاتها ومن تهديدات بإنزال عقوبات كبيرة بسبب كتاباتها.

تُنفذ الإجراءات الأمنية في جنوب شرق تركيا من قبل وحدات الجندرمة شبه العسكرية، وخصوصاً في المناطق الريفية، تحت سلطة وزير الداخلية، ومن قبل الشرطة، وخصوصاً في المراكز الحضرية، ومن قبل الجيش الذي يوجد تحت تصرفه وحدات كوماندو خاصة مدربة على العمليات الحربية الشتوية، ولها قدرة القيام بعمليات عبر الحدود وعمليات استطلاع جوي بالطائرات والسمتيات، ويطلق السكان تسمية " رامبو Rambos – " على هذه الوحدات، كما يساهم " حراس القرى " في تنفيذ الإجراءات الأمنية. ومنذ تموز ١٩٨٧ تم تأسيس منصب جديد هو " الحاكم الأعلى " الذي يحكم محافظات متعددة، مع منحه سلطات شاملة مماثلة لقائد [منطقة] الأحكام العرفية المخّول بتعليق كل الحقوق والحريات المدنية الأساسية، وكان مركز هذا " الحاكم الأعلى " في ديار بكر[٢٠].

إن من يُسمون بـ " حراس القرى "، الذين بلغ تعدادهم في بداية سنة ١٩٩٦ نحو ٦٧٠٠٠ شخص، يُجندون من مجموعات عشائرية كوردية تعارض حزب "ب.ك.ك"، وتقوم الحكومة بتسليح هؤلاء كما تدفع لهم بسخاء. وقد تسبب حراس القرى هؤلاء في دورة عنف جديدة لأنهم لا يقاتلون حزب (ب.ك.ك) فقط، بل يثيرون الصراعات القبلية والعداوات بين العوائل. لقد أعلن حزب (ب.ك.ك) أن حراس القرى هؤلاء هم " أعداء الشعب " وجعلهم وأفراد عوائلهم هدفاً لأعمال العنف التي يقوم بها[٢١].

وإضافة إلى العمليات العسكرية الواسعة، تُشكل عمليات إعادة التوطين القسرية الواسعة النطاق وفرض الحظر على المواد الغذائية عناصر أساسية في الإجراءات الأمنية في مناطق الأزمة الكوردية في جنوب شرق تركيا. إن إخلاء السكان من المناطق الريفية، التي يقوم فيها "ب.ك.ك" بعملياته، يتم عن طريق عمليات إخلاء وترحيل قسرية وقصف للقرى والمستوطنات، تصاحبها عمليات تدمير الطبيعة. وتخفي عمليات الطرد القسري للكورد من مناطقهم خططاً لخلق ممر آمن بعرض يتراوح بين ١٥ و ٤٠ كم على طور الحدود مع سوريا والعراق وإيران. وقد نفذت هذه الخطط بشكل خاص في منطقة بوتان (هكاري وماردين وسيرت) مركز فعاليات حزب "ب.ك.ك". إن سياسة الترحيل وإقامة مناطق عسكرية مُغلقة في مناطق مهمة استراتيجياً، حيث تجري عمليات حزب "ب.ك.ك" القتالية، تحدث بشكل متزامن في محاولة لتجفيف مصادر الدعم التعبوي (اللوجستي) لحزب "ب.ك.ك" من خلال إقامة ما يُسمى " القرى الإستراتيجية " وإبقاء السكان الكورد تحت سيطرة الدولة والجيش. ويهرب المرّحلون إلى المدن والقصبات القريبة حيث يعيشون في أحياء فقيرة ومساكن مؤقتة.

تستند التحركات العسكرية التركية عبر الحدود إلى معاهدات أمنية مع العراق* تسمح بمثل هذه العمليات لحوالي ٤٠ كم داخل عمق أراضي كل طرق منهما. وتظهر تركيا تدخلاتها العسكرية في كوردستان العراق على أنها جزء من الإجراءات الأمنية ضد " الإرهاب ". وقد نفذت العديد من مثل هذه العمليات العسكرية، بالتعاون مع الأحزاب الكوردية العراقية إلى حد ما، منها على سبيل المثال في تشرين الأول ١٩٩٢، وعمليات ربيع سنة ١٩٩٥ التي استمرت لعدة أشهر. وتحاول تركيا من خلال هذه الاعمال تقويض الدعم لمقاتلي حزب "ب.ك.ك" بين كورد العراق، ومنع فرار مقاتلي هذا الحزب إلى المنطقة الكوردية في العراق. كما تحاول في الوقت نفسه إبطال تشكيل دولة قومية كوردية في العراق وفي المنطقة كلها عن طريق اتفاقيات ومعاهدة ثلاثية بين أنقرة ودمشق وطهران، وقد جاءت هذه المبادرة من أنقرة ولقيت اهتماماً من قبل الدول المجاورة. أما الهدف الآخر لسياسة تركيا الإقليمية والشرق أوسطية فهو استغلال التناقضات بين مختلف الحركات الكوردية بشكل يلتقي مع أهدافها.

إن " الحرب السرية " في جنوب شرق تركيا بين القوى الأمنية التركية (الجيش، الجندرمة، الميليشيا، الشرطة السياسية، الاستخبارات، وحدات مكافحة الإرهاب، حراس القرى) ومقاتلي حزب "ب.ك.ك" أدت، في الوقت

* تم توقيع اتفاقية عراقية – تركية في ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤ عرفت اتفاقية " المطاردة الحثيثة " أو " المطاردة الساخنة ". وقد سمحت الاتفاقية لقوات الدولتين بمتابعة ومطاردة المسلحين الكورد في أراضي الطرف الآخر لمسافة تتراوح بين ٥–١٠ كم من خط الحدود ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام فقط. وقد استندت تركيا إلى هذه الاتفاقية ثلاث مرات في ١٩٨٧–١٩٨٨ لإرسال قواتها عبر الحدود إلى كوردستان العراق ضد حزب العمال الكوردستاني. ومع أن العراق رفض طلباً تركياً بخصوص تجديد الاتفاقية في ١٩٨٩، إلا أن الأخيرة استندت إليها في كل عمليات الغزو العسكري في تسعينات القرن العشرين، والذي وصلت خلال بعض تلك العمليات إلى مسافات بعيدة داخل العمق العراقي، مثل عملية " فولاذ ١٩٩٥" و" فولاذ ١٩٩٧". (المترجم)

نفسه، إلى تنامي تسييس السكان، واستقطاب الأطراف المتصارعة، وعَسكرة " militarization " السياسة، مع ما رافق ذلك من خروقات شاملة لحقوق الإنسان على يد كل من قوات أمن الدولة ومقاتلي "ب.ك.ك" على حد سواء[٢٢]. وقد ترتبت عواقب خطيرة على تصعيد العنف " فقد أصبح إغلاق المحلات [التجارية] جزءاً من الحياة اليومية في المحافظات الكوردية، بينما تتطور مراسيم دفن ضحايا عنف الدولة إلى مظاهرات كبيرة بشكل منتظم، والتي تُقابل بدورها بإطلاق نار مميت على الحشود من قبل قوات الأمن. وفضلاً عن ذلك كانت هناك اغتيالات عديدة لكل من الناقدين والصحفيين الكورد[٢٣]، ومحامين بارزين، وممثلي أحزاب سياسية، وخصوصاً الأحزاب الكوردية المحظورة وهي حزب العمال الشعبي " HEP " وحزب الديمقراطية " DEP "، ورجال الأعمال الكورد[٢٤]. ولم تبذل قوات الأمن جهداً خاصاً للكشف عن مرتكبي هذه الاغتيالات. وتتحدث الإشاعات في الصحافة عن نشاطات وحدات ضد حرب العصابات " kontrgerilla " مماثلة لفرق الموت العاملة في أمريكا اللاتينية، مسؤولة عن قتل واختفاء المؤيدين للكورد وأولئك الذين ينتقدون السياسة العسكرية للدولة، وهذه الوحدات تقوم بهذه الأعمال بموافقة سرية من أجهزة الدولة. وتشير العديد من الحالات إلى وجود آليات معينة لم تعد تحت سيطرة الحكومة. إن الدعم المتزايد الذي يحظى به حزب "ب.ك.ك" بشكل مطرد من قبل السكان الكورد لا يعبّر فقط عن يأسهم من المعاناة اليومية على يد قوات الأمن التركية، بل يعبّر أيضاً عن الانعتاق الكوردي نتيجة لنمو الوعي القومي لدى الكورد.

إن التمييز والهجمات ضد الكورد في غربي تركيا ازدادت بصورة عامة. إن وضع اللاجئين الكورد في المدن التركية الغربية يصبح أكثر صعوبةً. فهم أول من يجب أن يُلقى القبض عليهم أثناء غارات وعمليات التفتيش من جانب الشرطة، لأنهم غالباً ما يكونون عرضة للشبهة بسبب أصولهم الكوردية ليس

إلا. ولأن الكثير من الأتراك يشعرون بالعجز حيال هجمات حزب "ب.ك.ك"، فإنهم يفرغون هذا الشعور بالإحباط من خلال القيام بهجمات عامة ضد الكورد. وتحصل الاستفزازات والهجمات بشكل خاص خلال مراسيم عزاء أولئك الذين قُتلوا على يد مقاتلي حزب "ب.ك.ك". إن كل واحد من مراسيم العزاء يتحول إلى مظاهرات عرض قوة تستهدف الكورد. وفي مدن عديدة في مناطق [بحر] إيجه والبحر المتوسط (مثل أزمير، مرسين، مانيسا، ايدين، نازلي، تورغوتلو، فتحية، اورلا، الانيا، دنيزلي، انطالية، قونية، اظنه) وقعت هجمات ضد الكورد ومنشآتهم ودامت أياماً عدة. وتتراوح هذه الهجمات بين العنف الجسدي، وتدمير محال الكورد، وهجمات على المناطق ذات الغالبية الكوردية في المدن، وبين أشكال مختلفة من التمييز مثل رفض تأجيرهم المساكن، ومقاطعة المحال التجارية التي يديرها الكورد[٢٥]. وكقاعدة عامة تتسامح ادارات المدن تجاه هذه السياسة القمعية تجاه الكورد، والتي تصحبها عمليات تفتيش اعتباطية من قبل ناشطي قوى اليمين المتطرف لحزب الحركة القومية " MHP "* اليميني المتطرف بشكل منتظم. وقد ترك الكثير من الكورد المدن بعد مثل هذه الحوادث.

إن عملية الاغتراب المتزايدة بين الكورد والدولة، وبين الكورد والأتراك أيضاً، والتي سبق أن وضعت أسسها مع قيام الجمهورية التركية، تؤدي إلى

---

* حزب الحركة القومية Milli Hereket Partisi حزب يميني متطرف، تزعمه الب ارسلان توركيش. وقد اعتمد الحزب العنف والإرهاب، ومارسهما من خلال منظمات مرتبطة به أهمها منظمة " الذئاب الرمادية – بوز قورتلار "، ولاسيما في فترة الصراع الداخلي في تركيا في السبعينات والتي كانت من بين العوامل التي أدت إلى الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ ومنع نشاط الأحزاب والمنظمات السياسية القائمة. وبعد السماح بتشكيل الأحزاب السياسية مجدداً في ١٩٨٣ تأسس الحزب باسم " حزب العمل القومي ". وبعد الانتخابات البرلمانية في ١٩٩١ وتشكيل حكومة ديميريل الائتلافية قرر توركيش إعادة التسمية القديمة " حزب الحركة القومية". (المترجم)

تقوية المشاعر القومية بين أكثرية السكان الأتراك، وينتج عنها عداء ومقاومة كوردية انتقامية[٢٦]. وتسهم الدعاية المعادية للكورد والتغطية الصحفية في وسائل الإعلام التركية في تصعيد الموقف. والحالة اليوم هي أن أكثرية العامة الأتراك تعتريهم الشكوك إزاء سياسة حقوق إنسان ثابتة ومحايدة، ويدعون بشكل متزايد إلى تصريحات غير مهادنة ضد حزب "ب.ك.ك"[٢٧].

إن مساعي السلطة الحكومية لبناء مجموعات إسلامية ومتطرفة من الجناح اليميني، وخصوصاً حزب الحركة القومية، لتكون بمثابة مكافئ لحزب "ب.ك.ك" أدى إلى دائرة عنف أخرى. إن نسبة مهمة من أفراد الوحدات الخاصة وقوى الأمن يتم تجنيدها من صفوف ناشطي حزب الحركة القومية. وتتحدث التقارير الصحفية عن جهود السلطة الحكومية والوحدات المضادة لحرب العصابات" kontrgerilla "، وبمساعدة من ناشطي حزب الحركة القومية،لإنشاء ما يسمى منظماتٍ دفاعية في المواقع مباشرةً لاستخدامها في القتال ضد حزب "ب.ك.ك" والمتعاطفين معه، ولكسب السكان إلى حزب الحركة القومية. وبغض النظر عن الوحدات المضادة لحرب العصابات" kontrgerilla "فإن حزب الله التركي،الذي يقال أنه لا يحصل فقط على دعم وحدات" kontrgerilla "بل إنه تأسس من قبلها،عُدّ مسؤولاً عن العديد من قضايا الاغتيال والاختفاء التي لم يتم الكشف عن مرتكبيها[٢٨].

والنتيجة الأخرى لتصعيد العنف هي فرار الكورد إلى مدن المناطق الكوردية في جنوب شرق وغرب تركيا وشمال العراق. ففي وقت متزامن مع عمليات الترحيل القسري، تم إخلاء أو تدمير أو قصف ما يزيد كثيراً على ٢٣٠٠ قرية. كما أُحرقت المحاصيل الزراعية والأشجار والمروج وما مساحته ١٠ ملايين هكتار (حوالي ٢,٥ مليون ايكر) من الغابات في جنوب شرقي تركيا، وأُجبر أكثر من مليوني كوردي على ترك قراهم، وقد أقيمت على أطراف المدن مستوطنات كوردية غير قانونية ومن الممكن أن تكون هدفاً

لأعمال قمعية. وعلى أية حال فإن عملية التسييس تستمر هنا أيضاً الأمر الذي يمكن حزب "ب.ك.ك" من تشكيل تنظيمات في المدن. إن سياسة الترحيل قد وسعت، عموماً، الصراع من خلال نقله، ومعه حزب "ب.ك.ك"، إلى المراكز الحضرية[٢٩].

وطبقاً لتقارير الرابطة التركية لحقوق الإنسان[٣٠]، هرب ١٢ ألف كوردي في غضون ذلك إلى شمال العراق (حكومة إقليم كوردستان – العراق) حيث يعيشون في مخيمات هناك. وقد هرب غالبيتهم بسبب الخوف من السلوك التعسفي للإدارة المحلية وقوات الأمن التركية التي أضرمت النار في قرى أو قصفتها بسبب رفض المواطنين القتال كحراس قرى ضد حزب "ب.ك.ك". ومهما يكن، تزعم وزارة الخارجية التركية إن حزب "ب.ك.ك" هو الذي أجبر السكان على الفرار إلى شمال العراق لدعم ادعاءاته (أي ادعاءات الحزب) بأن الكورد يهربون من القمع التركي المزعوم[٣١].

ومن نتائج هذه " الحرب السرية " أيضاً العبء الاقتصادي الهائل. إن تكاليف العمليات العسكرية في جنوب شرق تركيا تزداد يومياً. وتفرض الحرب ضد حزب "ب.ك.ك" عبء إضافي على الميزانية التركية يبلغ حوالي ١٣ مليون [الصواب مليار – المترجم] مارك ألماني سنوياً. ويزيد الصراع من عدم التكافؤ بين الأقسام الغربية والشرقية من البلاد ويمنع تحسن الوضع الاقتصادي. وتعرض الأزمة الاقتصادية السلم الاجتماعي للخطر بشكل متزايد. وفي تقرير حديث لها حذرت أكبر رابطة للصناعيين ورجال الأعمال الأتراك، وهي "TüSIAD"، من " انفجار اجتماعي " وشيك[٣٢]. وهناك مجموعات مختلفة مستفيدة من اقتصاد فترة الحرب مهتمة بشكل أساسي باستمرار الصراع. إن هدف الحرب السرية التي موّلها الناس لأكثر من ١٠ سنوات يصبح موضع تساؤل بشكل متزايد. وفي كانون الثاني زادت الحكومة مدة الخدمة العسكرية ٣ أشهر.

- موقف الأحزاب التركية :

فيما يخص تقييم القضية الكوردية تشترك الأحزاب (باستثناء حزبي "HEP" و"DEP") في نظرتها بعدم وجود مشكلة كوردية في تركيا بمعنى قضية أقلية إثنية، بل إنها تختزلها في " مشكلة إرهاب " أو " مشكلة اقتصادية – اجتماعية " أو كليهما. وقد تم الالتزام بصرامة بهذا التأكيد المقلوب وبإيديولوجية الدولة القومية والدولة الوحدوية المركزية أيضاً. إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي " SHP " – الذي يضم اليوم حزب الشعب الجمهوري " CHP "* بعد اندماجه مع حزب "SHP" في بداية سنة ١٩٩٥ – أصدر تقريراً في تموز سنة ١٩٩٠ دعى فيه إلى وقف الإجراءات العسكرية المعمول بها حتى ذلك الحين، وإلى قدرٍ من اللامركزية في إدارة الدولة، وتقوية الديمقراطية، مع برنامج تطور اقتصادي واجتماعي – ثقافي، ولكنه لا يتضمن حلاً سياسياً بعيد الأثر للحكم الذاتي الكوردي. إن عدداً قليلاً فقط من نواب حزب الشعب الجمهوري يطالبون بمنح الكورد حقوقاً ثقافية، وبأن بنود منظمة الأمن والتعاون الأوربي التي وقعتها تركيا، بصفتها دولة عضو فيها، يجب أن تطبق. وبوصفه شريكاً في الائتلاف الحكومي فإن حزب الشعب الجمهوري مسؤول عن سياسة قائمة على أساس الخيار العسكري، الذي يمثل الإخضاع والقمع والعنف.

وبالرغم من اعتراف حزب الشعب الجمهوري، وحزب الطريق الصحيح، وحزب الوطن الأم بـ " الواقع الكوردي " لكن لا علاقة لهذا بمنح الحقوق للكورد. أما حزب الحركة القومية اليميني المتطرف فينكر هذا الواقع، وينكر وجود شعب ولغة كوردية. إن هذا الحزب مقتنع بعدم وجود قضية كوردية بل قضية "ب.ك.ك" وبأنه يجب تأسيس منظمة خاصة لمحاربته[٣٣]. وهو (أي حزب الحركة القومية) يتحدث بشكل ثابت ضد سياسة الحوار مع الكورد،

* تأسس حزب الشعب الجمهوري في أيلول ١٩٩٢ برئاسة دنيز بايكال، الأمين العام الأسبق للحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي " SHP ". (المترجم)

وهي السياسة التي ينظر إليها كل من حزب الوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي "DSP"* بتحفظ.

إن حلاً قد يكمن في تطبيق غير مقيد لمبدأ المساواة القانونية والضمانات الليبرالية للحقوق المدنية في الدستور. أما الحل السياسي البعيد الأثر بخصوص حكم ذاتي وثقافي وسياسي فلم يُناقش حتى الآن من قبل أي من الأحزاب السياسية الرئيسية. وتشترك الأحزاب في نظرة عامة بأن حكماً ذاتياً سياسياً وثقافياً فعلياً سيؤدي إلى تجزئة الدولة التركية. وهذا التصور بخصوص خطر تقسيم الدولة القومية التركية من قبل القضية الكوردية تصورٌ مشترك، ويُستغل سياسياً من قبل كل الأحزاب (باستثناء حزبي "HEP" و "DEP"). إن تعبير الإرهاب تحول إلى حكم تنسبه الأحزاب (باستثناء حزبي "HEP" و "DEP") إلى أية محاولة كوردية لتحقيق الذات، وبذلك تهيئ الأحزاب التبرير النظري لقمعها[٣٤].

وعلى العموم تتميز الأحزاب بعدم تبلور تصوراتها عن القضية الكوردية. وليس بين تلك الأحزاب من لديه استعداد لبدء حوار سياسي مع الكورد. واتضح هذا من حقيقة الدعم القوي من أحزاب المعارضة لإقصاء حزب "DEP" من البرلمان.

إن هناك استثناءاً يتمثل في الحركة الديمقراطية الجديدة "YDH" التي تأسست في كانون الثاني ١٩٩٥ من قبل رجل الأعمال جم بوينر، والذي حظي

* تأسس حزب اليسار الديمقراطي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ ويرأسه بولند اجويد. وقد فاز في انتخابات ١٩٩١ البرلمانية بسبعة مقاعد انخفضت لاحقاً إلى ثلاثة مقاعد نتيجة انضمام أربعة من هؤلاء النواب إلى حزب الشعب الجمهوري. ومع ذلك تمتع الحزب بأهمية تنبع من الأداء السياسي المتميز لاجويد في البرلمان وقوة تأثيره في الاشتراكيين الديمقراطيين، بما فيهم أعضاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي. وفي انتخابات ١٩٩٥ نال ١٤,٦٥ ٪ من إجمالي الأصوات وشغل ٧٦ مقعداً في البرلمان. (المترجم)

بدعم العديد من المثقفين والعلماء والصحفيين ورجال الأعمال الأتراك وجنرالات سابقين. وترى الحركة أنها بديل سياسي جوهري لكل الأحزاب وتنتهج نهجاً ليبرالياً في الاقتصاد والسياسة. وهي تهدف إلى تكوين مجتمع مدني بمعنى مواطنّي "civic"، وتجادل بخصوص التطبيق الصارم لعقيدة الدولة الكمالية والسياسة التركية المتبعة ضد الكورد حتى الآن. وترى الحركة فيما يأتي خطوات محددة لحل القضية الكوردية ؛ إضفاء الطابع التعددي والديمقراطي على المجتمع؛ منح الحقوق الثقافية والحرية لتمثيل المصالح الكوردية دون تعريض بُنية الدولة الموحدة للخطر ؛ تنفيذ سياسة تقوم على أساس الحوار مع الكورد؛ يجب حل مجلس الأمن القومي، بوصفه هيئة قانونية – دستورية، لتمهيد السبيل أمام تطور سياسي متحضر حقيقي[٣٥]. علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت الحركة الديمقراطية الجديدة ستحصل على دعم واسع من المجتمع عموماً، رغم أنها، وعلى أساس فهمها التعددي والليبرالي للسياسة، يجب أن تكون قادرة على العمل باتجاه حل سياسي ديمقراطي للقضية الكوردية.

في الوقت نفسه، وعلى المستوى المجتمعي، تُناقش القضية الكوردية إلى حد ما ضمن العلاقة مع الإصلاحات المجتمعية والسياسية الأساسية والتخلي عن ايديولوجية الدولة الكمالية. وتتراوح الأفكار [المطروحة] بين إضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد، وإنهاء مركزية الدولة، وتغيير الدستور التركي، وإزاحة السلطة العسكرية عن السياسة، ومنح الحكم الذاتي السياسي والثقافي للكورد لإقامة بُنى فيدرالية. إن هذا النقاش يدور بشكل رئيس في أوساط المثقفين، وبعض الصحفيين ورجال الأعمال والكتاب والفنانين والعلماء، وضمن بعض مجموعات المصالح والحركة الليبرالية الجديدة. إن مفاهيم " المجتمع المدني " (من عالم الاجتماع مراد بكله Murat Belge)، " والمصطلح الإسلامي " (من المؤلفين على بولاج Ali Bulac وعبد الرحمن

ديليباك A.Dilipak)، و "العثماني الجديد " و" الجمهوري الثاني " (من محمد ألتان M.Altan وهو اقتصادي ومحرّر عمود خاص في صحيفة)، تمثل اتجاهات سياسية مختلفة في هذا النقاش المتعدد الجوانب[٣٦].

إن المنظمات المدنية القليلة[٣٧]، الموجودة على شكل مجموعات مصالح، ومؤسسات، وجمعيات تحاول البحث عن بدائل لسياسة الدولة. ولكنها، على أية حال، خاضعة لتقييدات قانونية عديدة وللمفهوم الفاشستيي عن الحقوق المدنية الأساسية والدولة. ولذا فإن مدى فعالية وتأثير تلك المنظمات محدودة جداً. إن الجمعيات والمنظمات التي اهتمت بالسياسة والثقافة الكوردية تأثرت، على نحو خاص، بالقمع السياسي قانونياً وعملياً. إن تصعيد العنف من قبل الدولة ومن قبل حزب "ب.ك.ك"، فضلاً عن النفوذ المتنامي للسلطة العسكرية في النظام السياسي، يعرض للخطر وجود المنظمات المدنية القليلة التي تحاول البقاء كأشكال من التعبير في مجتمع بدأ فقط بتطوير سمة مدنية.

- كفاح الكورد من أجل الحكم الذاتي:

بعد تأسيس الجمهورية التركية نُقض وعد اتاتورك للكورد بتأسيس دولة مشتركة للكورد والأتراك. وبدلاً من ذلك [الوعد] تم حظر كل المنظمات والإصدارات والمدارس الكوردية. وهكذا فإن محاولة " بناء أمة – build a nation "وضعت الأساس لسياسة الاستيعاب القسري وتدمير الثقافة الكوردية[٣٨]. إن وضع الاستقلال الذاتي الذي تمتع به الكورد في عهد الامبراطورية العثمانية قد تلاشى لصالح مركزية تامة للدولة وعملية خلق مجتمع متجانس. لقد كان لمعاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠، والتي تنبأت بخلق دولة كوردية وأخرى أرمنية، ولكن حلت محلها معاهدة لوزان (١٩٢٣) بعد نجاح [الأتراك] في حرب الاستقلال، تأثير هائل على القومية الكوردية[٣٩]،بلغ الذروة بتأسيس جمهورية مهاباد الكوردية التي عاشت ردحاً قصيراً من الزمن في

كوردستان إيران (٢٢ كانون الثاني – ١٥ كانون الأول ١٩٤٦). إن هذين التطورين التاريخيين يشكلان، حتى في الوقت الحاضر، رموزاً فعالة لأنهما التجليات الأولى للقومية الكوردية (في تأسيس دولة).

- انبعاث القومية الكوردية:

بالرغم من أن عمليات الكبت والقمع والترحيل استنزفت طاقة السكان الكورد على القيام بتمرد جديد، فإن العديد من الانتفاضات الكوردية في المرحلة المبكرة من الجمهورية التركية مهّدت لمرحلة جديدة من القومية والمقاومة الكوردية، والتي استمرت بأساليب أخرى في العقود اللاحقة. وفي حين أن مرحلة الستينات من القرن العشرين تميزت بظهور منظمات كوردية ومجلات عديدة اهتمت باللغة والثقافة والتاريخ والأدب الكوردي، فإن تطرفاً في المطاليب الكوردية لوحظ في السنين اللاحقة[٤٠].

ومنذ منتصف الثمانينات شهدت القومية الكوردية في تركيا انبعاثاً آخر. وكان للعوامل الخارجية دور في هذا، ومن بين ذلك نهاية الصراع بين الشرق والغرب، وإقامة دول جديدة على أراضي الاتحاد السوفييتي السابق، والتي أوضحت أن توق الشعوب [للحرية والاستقلال] لا يُنسى ويمكن تحقيقه. كما إن عملية السلام العربية – الإسرائيلية في الشرق الأوسط أعطت أيضاً أملاً للكورد في حل مماثل، وأكدت لهم فعالية الكفاح السياسي في تحقيق أهدافهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن قتل آلاف المدنيين باستخدام الغازات السامة ضد مدينة حلبجة في كوردستان العراق من قبل حكومة بغداد، وما رافق ذلك من مأساة اللاجئين الكورد العراقيين في نهاية حرب الخليج الثانية، لم يؤد إلى مزيد من التقارب بين الكورد ومنظماتهم المختلفة فقط، بل أدى أيضاً إلى

تدويل القضية الكوردية، والتي كان يُنظر إليها أساساً على إنها قضية تخص الشأن الداخلي للدول ذات العلاقة. كما إن إعلان تشكيل حكومة إقليم كوردستان العراق في تشرين الأول ١٩٩٢ كان له تأثير محفز على الكورد. إن استمرار بقاء هذه الحكومة سيزيد إلى حد كبير جداً الأمل في تحقيق حل سلمي للقضية الكوردية في بقية المناطق في المستقبل القريب.

إن السياسة التركية الغير مناسبة، التي تحاول تنفيذ الاستيعاب القسري للكورد عن طريق القوة العسكرية وتستبعد مسألة الحوار مع الكورد، تمثل عاملاً داخلياً مسؤولاً عن تقوية القومية الكوردية. فقد أسهمت " الحرب السرية " في المنطقة الكوردية في جنوب شرق تركيا في تطور الوعي القومي بين السكان الكورد. وإن الكورد، والمثقفين الكورد، واللاجئين في المنفى وفي بلدان الشتات قد لعبوا، وما يزالون يلعبون، دوراً مهماً في عملية خلق أمة. ولوسائل الإعلام أهمية خاصة في هذه العملية في مرحلة البث عبر الأقمار الصناعية، وهذا ما يمكن ملاحظته من قناة " MED " التلفزيونية الكوردية المجازة في بريطانيا العظمى، والتي تبث برنامجاً يومياً عبر الأقمار الصناعية إلى أوربا وكوردستان منذ ٢٤ كانون الأول ١٩٩٤. وبإمكان هذه القناة، من خلال البث المسموع والمرئي العابر للحدود عن الثقافة والقضية الكوردية، جعل قسم كبير من السكان في بلدان الشتات وفي كل أنحاء كوردستان ذوي حساسية تجاه القضية الكوردية، وتسريع عملية خلق أمة.

- المقاومة الكوردية السرية:

انبثقت المنظمات الكوردية في تركيا – حزب "ب.ك.ك" والحزب الاشتراكي الكوردستاني " PSK " – من ثلاث حركات سياسية وهي؛ الحركة القومية التي تأثرت في تطورها بالحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق ؛

والحركة التي نشأت من حزب العمال التركي " TIP "*، والتي ينتمي إليها الحزب الاشتراكي الكوردستاني الذي تأسس سنة ١٩٧٤ ؛ والحركة التي نشأت من اتحاد الشباب الثوري التركي "Dev-Genç"، والتي ينتمي إليها الأعضاء المؤسسون لحزب "ب.ك.ك"[٤١].

يُعد حزب "ب.ك.ك" حالياً أبرز منظمة تتولى أسلوب المقاومة السرية، وهو في الوقت ذاته الأكثر إثارة للجدل. ويشترك "ب.ك.ك" مع الحزب الاشتراكي الكوردستاني في اعتبار المنطقة الكوردية مستعمرةً للدولة التركية، وبأن الفيدرالية في إطار الجمهورية التركية يمثل حلاً واقعياً. ولكن الحزبان، على أية حال، يختلفان حول مسألة استخدام العنف كوسيلة سياسية، ليس ضد السلطة المركزية الأجنبية فقط، بل القتال الداخلي ضد المعارضين السياسيين أيضاً.

إن حزب "ب.ك.ك" الذي تأسس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ واستأنف نشاطه ثانية سنة ١٩٨٢ بعد الانقلاب العسكري في تركيا سنة ١٩٨٠، لم يعد يناضل من أجل هدف إقامة دولة كوردية مستقلة، ولم يعد يدّعي أنه الممثل الوحيد لكل أجزاء كوردستان. إن هدفه الرئيسي اليوم هو حل القضية

* حزب العمال التركي أو حزب عمال تركيا Turkiye Isçi Partisi تأسس في ١٩٦١ برئاسة محمد علي ايبار. وهو حزب يساري التوجه وضم في صفوفه عدداً من القادة الماركسيين والنقابيين. كما جذب الحزب إعداداً من الشباب الكورد ذوي التوجه اليساري. وقد حصل في انتخابات ١٩٦٥ و ١٩٦٩ على مقاعد في البرلمان التركي، وجاءت معظم أصواته من محافظتين كورديتين هما ديار بكر وتونجلي. وفي مؤتمره الرابع في سنة ١٩٧٠ ناقش الحزب المشكلة الكوردية وأصبح أول حزب قانوني يعترف صراحة بوجود شعب كوردي يعيش في جنوب شرقي تركيا. وفي سنة ١٩٧١ أُغلق الحزب. (المترجم)

الكوردية من خلال إقامة الفيدرالية ضمن حدود تركيا. ويختلف "ب.ك.ك" عن المنظمات الكوردية الأخرى فيما يخص مسألة العنف. إن الصراع المسلح الذي قاده الحزب منذ آب ١٩٨٤ يستند على " العنف الثوري " كوسيلة لتحقيق التعبئة والتحرير. ولا يُستخدم العنف ضد الحكومة التركية فقط بل في الصراع مع المعارضين السياسيين أيضاً (المنشقين عن صفوف الحزب، المنظمات الكوردية والتركية الأخرى، الزعماء العشائريين، حراس القرى والمدنيين)[٤٢].

قرر حزب "ب.ك.ك" في مؤتمره الثالث (٢٥–٣٠ تشرين الأول ١٩٨٦) تكثيف النشاط السياسي في المدن لتوسيع العمليات العسكرية في المناطق الحضرية، وتقوية العلاقة مع المنظمات السياسية الأخرى، الوطنية منها والدولية، وتأسيس جيش التحرير الشعبي الكوردستاني " ARGK " ؛ وكانت جبهة التحرير القومية الكوردستانية " ERNK " تأسست في ١٩٨٥. إن دورة العنف تستمر وتُنفذ بوسائل مختلفة تتمثل في ؛ الهجمات على المنشآت الحكومية ومراكز السياحة في تركيا ؛ واختطاف السياح ؛ وأخذ المدنيين كرهائن في تركيا وفي خارجها ؛ واغتيال حراس القرى والمعلمين[٤٣] " والهجوم على المنشآت التركية في أوربا الغربية ؛ واستخدام العنف ضد منظمات كوردية وتركية أخرى وضد المنشقين عن حزب "ب.ك.ك".

إن البُنية السياسية الواسعة لحزب "ب.ك.ك" اتضحت في ربيع سنة ١٩٩٠، أو في سنة ١٩٩٢ على الأقل عندما حدثت مظاهرات حاشدة في مدن جزيرة ونصيبين، والتي عدّها "ب.ك.ك" انتفاضةً كوردية[٤٤].وما تزال إستراتيجية حرب العصابات لحزب "ب.ك.ك" والإستراتيجية المضادة لها من جانب الحكومة التركية تقرّر مدى العنف. إن حزب "ب.ك.ك"، الذي أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد في آذار ١٩٩٣، استهل دورة عنف جديدة وعنف مضاد عندما خرقت وحدات "ب.ك.ك" وقف إطلاق النار في مايس ١٩٩٣. لقد كان لوفاة توركت اوزال المفاجئة خلال فترة وقف إطلاق النار

تـأثير علـى "ب.ك.ك". فقـد ظهـر فـراغ سياسـي عقـب وفـاة اوزال ورأى "ب.ك.ك" أن خسارة شريك ممكن التحدث إليـه يعـني نهايـة فرصـة الحـوار. وبالتالي، قام الحزب بإجراء انتخابات لبرلمان قومي كوردي بين الكورد الذين يعيشون في أوربـا. وتحـت طائلـة التهديـد باسـتخدام العنـف طالـب الحـزب في تـشرين الأول ١٩٩٣ الأحـزاب الـسياسية ووسـائل الإعـلام التركيـة بـإغلاق مكاتبها في جنوب شرق تركيا بسبب تمثيلها الأُحادي الجانب لمـصالح الدولـة التركية على حـساب الـشعب الكـوردي. إن أعمـال حـزب "ب.ك.ك" تجاهلـت حريات الصحافة والكلام في جنوب شرق تركيا لغرض منـع إجـراء الانتخابـات المحلية في آذار ١٩٩٤.

كان حزب "ب.ك.ك" ينوي إعطاء إشارتين من خلال إعـلان وقـف إطـلاق النـار مـن طـرف واحـد (١٧ آذار – ٢٤مـايس ١٩٩٣) وهمـا، اسـتعداده للمفاوضـات مـن جهـة والتراجـع عـن هدفـه الأبعـد المتمثـل في تأسـيس دولـة كوردية. إن الحزب لم يعد يصّر على هذا المطلب بل إنه يكافح، بدلاً من ذلـك، في سبيل هدف إيجاد حل فيدرالي ضمن تركيا، والذي يمكن أن يأخذ أشـكالاً مختلفة. ومن حيث الأساس ينظر "ب.ك.ك" إلى وقـف إطـلاق النـار المتبـادل بوصفه شرطاً مسبقاً ضرورياً للمحادثات وتمهيد الطريق لحل سياسي[٤٥]. وفي هذا الخـصوص طلـب زعـيم الحـزب عبـد الله اوجـلان، أثنـاء المـؤتمر الـدولي لكوردستان الشمالية الغربية في بروكسل في آذار ١٩٩٤، وفي اجتماع قمة الـدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوربي في بودابست في كانون الأول ١٩٩٤، كتابةً بأن يتوسط قادة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكيـة بين تركيـا وحـزب "ب.ك.ك". وفي مـسعى أخـير في هـذا الـشأن كـرّر اوجـلان مناشدته هذه في مذكرة مكتوبـة إلى الـرئيس الأمريكـي [بيـل كلنتـون] في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٥. وقد تـضمنت هذه الطلبات اقتراحاً بأن يتم وقـف إطـلاق النار تحت إشـراف دولـي وأن يتـضمن إجـراء مفاوضـات. وأعلـن "ب.ك.ك"

اسـتعداده للتوقيـع علـى ميثـاق جنيـف حـول الحـرب Geneva War Convention. ومهما يكن، فإن الحكومـة التركيـة تعـد هـذا الأمـر خدعـةً مـن جانب "ب.ك.ك" وترفض بشدة إجراء حوارٍ مع"الإرهابيين"[٤٦].

وخلافـاً للانتفاضـات الكورديـة في تركيـا حتـى هـذه المرحلـة، يتميـز "ب.ك.ك" ببنية تنظيمية واسعة وقوة قادرة علـى القيـام بتعبئـة اسـتثنائية. فهو يمتلك شبكة واسعة ليس في الأجزاء الكورديـة مـن تركيـا ودول أخـرى في المنطقة فقط، بـل وفي أوربـا الغربيـة أيـضاً. وفي الوقـت نفـسه يقـوم بتجنيـد المقاتلين من كلٍ من مناطق الأزمة الكوردية [في جنوب شرق تركيا] ومن بـين الكورد الذين يعيـشون في أوربـا الغربيـة. ويوجـد بـين المجنـدين نـسبة كـبيرة تلفت النظر من الشباب الـصغار، بـضمنهم فتيـات وشـابات. وعمومـاً، يمكـن القـول أن "ب.ك.ك" يتمتـع بـدعم كـبير جـداً بـين الـسكان الكـورد، لـيس في مناطق الأزمة ومدنها فقط بل في أوربا الغربيـة أيـضا[٤٧]. وقـد اعـترف رئـيس هيئة الأركان العامة التركية السابق الجنرال دوغـان كـورش D.Güres علنـاً في تموز ١٩٩٣ باني حوالي ١٠/١ السكان الكورد في المنـاطق، أي نحـو ٤٠٠,٠٠٠، يجب أن يعـدوا متعـاطفين ناشـطين مـع حـزب "ب.ك.ك". وتتحـدث التقـارير الرسمية الألمانية عن حوالي ٦٩٠٠ عضو من حـزب "ب.ك.ك" في ألمانيـا[٤٨]. وفي الاجتماعات الحاشدة ينجح حزب "ب.ك.ك" في حشد أعداد مـن المتعـاطفين أكبر بكثير مما يرد في التقارير الرسميـة. فعلـى سـبيل المثـال أشـارت مـصادر الـشرطة إلى حـضور ٤٥٠٠٠ شـخص في المهرجـان الكـوردي الثـاني الـذي بـدأه "ب.ك.ك" في ملعب غابـة فرانكفـورت Frankfurter Waldstadion في ٤ أيلـول ١٩٩٣، في حين تتحدث تقارير "ب.ك.ك" عن حضور مـا يـصل إلى ١٠٠,٠٠٠ مـن عموم ألمانيا والدول المجاورة.

إن إحدى الخصائص المهمة لدى حزب "ب.ك.ك" هي أنه يقود مـن جهـة حـرب العـصابات في المنـاطق الكورديـة في جنـوب شـرق الأناضـول كمنظمـة

قتالية، في حين أن له، من جهة أخرى، مرونة سياسية للتكيّف مع الظروف الدولية والإقليمية. فهو يؤدي نشاطاً مكثفاً واسعاً في الخارج في مجال العلاقات العامة، وحاول تشكيل جناح سياسي ليكون قادراً على العمل كشريك في الحوار. وقد تراجع عن هدفه الأبعد، وهو تأسيس دولة كوردية مستقلة، نحو هدف جديد هو الحل الفيدرالي ضمن حدود الدولة التركية. وقد أعلن في الوقت ذاته استعداده للحوار، ومن هنا جاء إعلانه وقف إطلاق النار من جانب واحد. إن محاولة تأسيس برلمان كوردي في المنفى، يضم نواب حزب "DEP" هناك، هو خطوة مهمة أخرى على طريق إقامة جناح سياسي. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٥ سلّم حزب "ب.ك.ك" إعلاناً إلى منظمة الصليب الأحمر الدولي ووزارة الخارجية السويسرية أوضح فيه منح منظمة الصليب الأحمر الدولي الموافقة على دخول مناطق العمليات الحربية [في كوردستان تركيا] لتتأكد المنظمة من مراقبة التزام "ب.ك.ك" ببنود معاهدة جنيف والبروتوكولات الملحقة بها. وكان "ب.ك.ك" يقصد من وراء هذه الخطوة الدبلوماسية أن يكون هناك اعتراف دولي به كطرف في الصراع ويطالب بضرورة تقيّد تركيا بميثاق جنيف. وهكذا فإنه يحاول تمهيد السبيل للحوار والتصريح بأنه لا يصّر على الحل العسكري العنيف. لقد أصدر "ب.ك.ك" قرارات باتجاه الحوار السياسي خلال مؤتمره الخامس (٨–٢٧ كانون الثاني ١٩٩٥)، وخوّل الحزب عبد الله اوجلان بأن يقدم عروضاً للحوار السياسي وبدء المفاوضات السياسية[٤٩].

يجب تقييم تأسيس البرلمان الكوردي في المنفى بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٩٥ في لاهاي كنقطة تحول في تقدم الصراع وتطوره. فمن جهة يؤدي البرلمان الكوردي في المنفى دور الشريك في أي حوار، ومن جهة أخرى يثبت بأن حظر نشاط حزب "DEP" قد أدى إلى تقارب أوثق بين "ب.ك.ك" وبرلمانيي ذلك الحزب في المنفى. وقد نتج عن النشاطات المشتركة بين الحزبين على نحو

واضح حقيقة أن أي عملية حوار وسلام تتجاهل "ب.ك.ك" من الصعب أن تتم. إن البرلمان الكوردي في المنفى يمثل هذا التعاون[٥٠].

إن مصدر الدعم الواسع لحزب "ب.ك.ك" الذي يُعرف باسم "مقاتلي حرب العصابات – guerrilla "[٥١] من قبل السكان في مناطق الأزمة، يكمن ليس في الايديولوجية الماركسية – اللينينية فقط، ولكن بشكل رئيسي في القومية الكوردية المتنامية.

إن المنظمة الكوردية المهمة الأخرى التي تمارس نشاطاً سرياً هي الحزب الاشتراكي الكوردستاني "PSK" الذي تأسس سنة ١٩٧٤[٥٢]، ويتزعمه كمال بوركاي K.Burkay، العضو البارز السابق في حزب العمال التركي " TIP ". ويدعم حزب "PSK" حق الشعب الكوردي في حق تقرير المصير، ولكنه لا يُعرّف هذا الحق كادعاء أحادي الجانب لإقامة دولة كوردية مستقلة. لقد مُنحت الأسبقية للفيدرالية والحفاظ على وحدة التراب التركي. وفي هذا الصدد يقترح بوركاي أقامة "فيدرالية كوردية – تركية " ويذكر بلجيكا كمثال على ذلك، وهو في هذا الجانب لا يختلف عن "ب.ك.ك" من حيث الهدف. ولكن حزب "PSK" وخلافاً لحزب "ب.ك.ك"، يرفض أساساً استخدام العنف كأسلوب سياسي. إن القضية الكوردية في تركيا نشأت نتيجة لقمع الشعب الكوردي، الذي أنكرت الحكومة التركية كل إمكانية قانونية لتمثيل مصالحه. وإن هذه المشكلة يُمكن أن تُحل فقط من خلال المفاوضات، مع شرط مسبق وهو أن تقبل تركيا الكورد كشريك مساوٍ في الحوار. وعملية الحوار يجب أن تشمل كل المنظمات الكوردية، وبضمنها "ب.ك.ك". إن الحكومة التركية، وليس "ب.ك.ك" إلى حد بعيد، هي التي تقف في طريق الحل السلمي. لقد رحب حزب "PSK" بإعلان "ب.ك.ك" وقف إطلاق النار من جانب واحد واستعداده للمشاركة في حوار مع تخليه عن هدفه الأبعد [وهو تأسيس دولة كوردية مستقلة – المترجم]. وفي اليوم الذي أعلن فيه "ب.ك.ك" وقف إطلاق

النار من جانب واحد (١٩ آذار ١٩٩٣) وقّع حزب "PSK" بروتوكولاً ينص على التعاون بين المنظمات الكوردية. وقد مهدت هذه الخطوة لتأسيس "الجبهة القومية الكوردستانية " التي ضمّت ١٢ منظمة كوردية في تركيا. ويذكر البرنامج إمكانيتين للحل وهما ؛ تشكيل جمهورية مستقلة أو فيدرالية مع مساواة في الحقوق داخل تركيا. وفضلاً عن ذلك يطالب بإنهاء مباشر لحالة الطوارئ والأحكام العرفية، ووقف إطلاق النار، وإصدار عفو عام، ومنح الحقوق الثقافية[٥٣].

- إمكانية وحدود التمثيل البرلماني للمصالح [الكوردية]:

إن نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي "SHP" السبعة الذين شاركوا في مؤتمر عن القضية الكوردية في باريس في تشرين الأول ١٩٨٩، والذين طردوا من حزبهم بسبب تصريحاتهم حول القضية الكوردية في تركيا، أسسوا حزب العمل الشعبي "HEP" المؤيد للكورد في ٧ حزيران ١٩٩٠. ومن خلال اتفاق ضم مرشحي حزب "HEP" إلى قائمة حزب "SHP" في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول ١٩٩١ استطاع حزب "HEP" الحصول على مقاعد في البرلمان التركي. وخلال مراسيم أداء اليمين البرلماني حدثت المشكلة الأولى عندما أضاف اثنان من نواب حزب "HEP" بعض الملاحظات باللغة الكوردية في نهاية اليمين. وكان رد الفعل على ذلك قوياً إلى حد بعيد جداً. ولقد نقلت وسائل الإعلام التركية لأيام عديدة صوراً يمكن مشاهدتها لأول مرة في تاريخ البرلمان واتُهم النائبان المشار إليهما أعلاه بـ " الدعاية الانفصالية ". لقد انتقد حزب "HEP" السياسة التي اتبعتها الحكومة ضد الكورد، وصرح بأنه لا يمكن اختزال القضية الكوردية في " مشكلة الإرهاب "، وأصّر على أن الحاجة ماسة إلى حل سياسي. وقد شجب الحزب الخيار العسكري وشدد على أن حزب "ب.ك.ك" ليس " حركة إرهابية ". وأكد بأن

على الحكومة أن تبدأ عملية حوار تضم "ب.ك.ك". ولتحقيق هذه الغاية يتعهد حزب "HEP" بالقيام بدور الوسيط، وبذلك يمكن كسر دائرة العنف. لقد أعّد حزب "HEP" قائمة مكتوبة بالشروط إلى زعيم حزب "SHP" انذاك أردال اينونو طالب فيها بإنهاء حالة الطوارئ والإجراءات العسكرية، ومنح الحقوق الثقافية (التعليم بالكوردية في المدارس، وبرامج راديو وتلفزيون باللغة الكوردية) وبفرصٍ لتشكيل منظمات أيضاً. كانت حياة حزب "HEP" قصيرة لأن المحكمة الدستورية [في تركيا] منعت نشاطه بتهمة ما وصفته " نشاطاته الانفصالية "[٥٤].

في مايس١٩٩٣ أسس نواب حزب "HEP" السابقون حزب الديمقراطية "DEP". وقد ركز هذا الحزب أيضاً انتقاده على سياسات الحكومة التي تستخدم الحل العسكري للقضية الكوردية، وتنكر المشكلة الحقيقية الموجودة في تركيا منذ عقود. إن الخطوات السياسية يجب أن تعقب الاعتراف بـ " الواقع الكوردي " من قبل الحكومة الائتلافية.وخلافاً للأحزاب التركية الأخرى ينظر "حزب الديمقراطية" إلى "ب.ك.ك" بأنه منظمة سياسية. يجب إجراء المفاوضات معها من أجل حل سلمي وديمقراطي. ويرى حزب الديمقراطية أيضاً بأن الحل السياسي يجب أن يشمل "ب.ك.ك" وإلا فإنه سيكون غير واقعي ولن يؤدي إلى نتيجة. ويشدّد كذلك على أن الدولة نفسها تستخدم العنف ضد سكانها. إن الخطوة الأولى نحو الحل ستكون إنهاء القوانين الخاصة النافذة في المناطق الكوردية في جنوب شرق تركيا، والرفض المتبادل لاستخدام العنف، ووقف إطلاق النار. وإن الكورد يمثلون أقلية إثنية لها حق المطالبة بحقوق الأقليات، التي التزمت بها الحكومة التركية في بنود منظمة الأمن والتعاون الأوربي. إن منح [الكورد] وضع الأقلية سوف لن يؤدي إلى تقسيم تركيا لأن الكورد ما يزالون يرغبون في العيش سويةً مع الأتراك في تركيا[٥٥].

إن كلاً من الحكومة التركية وجزء مهم من الصحافة ووسائل الإعلام تصف حزب الديمقراطية بأنه " ذراع ممتدة " لحزب "ب.ك.ك". ويواجه حزب الديمقراطية حملات منتظمة من التخويف والتهديد من جانب قوات أمن الدولة والمنظمات السرية المتشددة[٥٦]. وقبل الانتخابات المحلية [أي البلدية – المترجم] في ٢٧ آذار ١٩٩٤ بلغ الوضع ذروته بحملة شاملة ضد العديد من مرشحي حزب الديمقراطية لمناصب رؤوساء البلديات في المحافظات الجنوبية الشرقية[٥٧]. وأدى هجوم بواسطة قنبلة على مكاتب الحزب في أنقرة في ١٨ شباط ١٩٩٤ إلى مقتل شخص وجرح ٢٢ آخرين. وفي آذار ١٩٩٤ رفع البرلمان التركي الحصانة عن ستة برلمانيين من حزب الديمقراطية اتُهموا بـ " نشاطات انفصالية "، وهي تهمة تنطوي على عقوبة الإعدام في تركيا. وفي ٢٥ شباط ١٩٩٤ انسحب الحزب من الانتخابات المحلية وعلّل ذلك بأن الحزب اتخذ قراراً بالأغلبية بعدم المشاركة فيها، دون أي إشارة إلى المخاوف بسبب التهديد المتزايد واغتيال العديد من ساسة الحزب.

إن رفع الحصانة عن نواب حزب الديمقراطية في البرلمان*، والذي وصفه منتقدوه بأنه " انقلاب ٢ آذار ١٩٩٤المدني "، يأتي في إطار حملة الحكومة برئاسة تانسوچيلر لـ " إزاحة ب.ك.ك من البرلمان ". وبانسحاب حزب الديمقراطية من الانتخابات المحلية بلغت الحكومة هدفها في السياسة الداخلية، وهو منع الناخبين الكورد من إعطاء أصواتهم لحزب الديمقراطية.

في ١٦ حزيران ١٩٩٤ مُنع حزب الديمقراطية من قبل المحكمة الدستورية، وأُلغيت تفويضات نوابه في البرلمان. وقبيل صدور قرار المنع بوقتٍ قصير هرب ستة من نواب حزب الديمقراطية إلى الخارج، في حين ألقي القبض على

* هؤلاء النواب هم هتيب دجلة Hatip Dide رئيس حزب "DEP"، أحمد تورك الرئيس السابق للحزب، ليلى زانا، سري ساكِك، اورهان دونمان، سليم ساداك. (المترجم)

الإثنين الباقيين وهما سدات يورتداش Sedat Yurtdos وسليم ساداك S.Sadak بعد وقت قصير. لقد برّرت المحكمة الدستورية قرار منع حزب الديمقراطية بدعوى إنه طوّر " نشاطات ودعاية انفصالية ضد وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة ". وبادئ ذي بدء أُقيمت دعوى قضائية ضد النائبين المعتقلين وفق المادة (١٢٥) من قانون العقوبات التركي، والتي تنطوي على عقوبة الموت. وعلى أية حال، وبسبب الخوف من العواقب التي ستؤثر في سمعة تركيا دولياً، حكم على اثنين منهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف، وعلى أحدهم بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف، وعلى الخمسة الباقين بالسجن مدة ١٥ سنة استناداً إلى المواد (١٦٨) و (١٦٩) من قانون العقوبات، والتي تشير إلى دعم حزب "ب.ك.ك" المحظور والانتماء إليه. وبعد فترة قصيرة أطلق سراح النائبين الذين حكما بالسجن لثلاث سنوات ونصف[٥٨]. وفي الوقت نفسه كان نواب حزب الديمقراطية في المنفى قد أسسوا البرلمان [الكوردي] في المنفى مع حزب "ب.ك.ك"، الذي يجب أن يُعترف به شريكاً في الحوار ليس من قبل الحكومة التركية فقط بل على الصعيد الدولي أيضاً. ويُبرّر نواب حزب الديمقراطية مشاركتهم في االبرلمان [الكوردي] في المنفى بحقيقة أن الحكومة التركية رفضت كل الوسائل السلمية لتمثيل المصالح الكوردية على الصعيدين البرلماني والقانوني. إن البرلمان [الكوردي] في المنفى هو نتيجة ورد فعل في الوقت نفسه لتلك السياسة.

إن طرد حزب الديمقراطية من البرلمان وإصدار أحكام بحق نواب البرلمان يُظهر بوضوح إمكانيات وحدود تمثيل المصالح الكوردية في إطار برلماني سياسي. ويبدو واضحاً أن الساسة [الأتراك] والبرلمان [التركي] غير مستعدين لبدء حوار مع ممثلي الكورد الشرعيين في حزب الديمقراطية. والحقيقة أن إصرارهم على إقصاء التمثيل الكوردي للمصالح يكتسب قوةً. لقد حظيت رئيسة الوزراء بالثناء بسبب منع حزب الديمقراطية بوصف ذلك

نجاحاً شخصياً لها، مع إن هذا الحزب هو الذي يمكن أن يبدأ حواراً. وفي الوقت نفسه كان لإبعاد النواب الكورد من السياسة والبرلمان أثر رمزي على مؤيديهم. لقد شعروا بأن أبواب الحياة السياسية والاجتماعية أوصدت في وجوههم. وعلى الأقل يمكن لـ " الجمهور المتردد "، الذي كان تحت ضغط كل من "ب.ك.ك" وقوات الأمن التركية، أن يُفضّل الآن قراراً لصالح حزب "ب.ك.ك". وهكذا سيتمكن هذا الحزب الأخير من تأكيد أن تركيا لا تقبل تمثيلاً سياسياً للمصالح الكوردية، ولذا فإن الصراع المسلح يبقى قابلاً للاستمرار.

وهنا على المرء أن يأخذ في الاعتبار أن منع حزب الديمقراطية وإصدار أحكام بحق نواب البرلمان حدث بسبب حرية التعبير عن الرأي وليس بسبب قيام نواب حزب الديمقراطية بأعمال عنف. كما اتُهموا بأن لديهم اتصالات مع "ب.ك.ك". إن المبرر يناقض بشكل جوهري حرية التعبير والرأي، والتي تكون، بالنسبة للممثلين الشرعيين للشعب [أي نواب البرلمان]، محمية أيضاً بالحصانة السياسية. وهكذا تفقد الحصانة البرلمانية وظيفتها الأساسية.

إن المسلك السياسي الأساسي المضاد للتمثيل الكوردي للمصالح في السياسة والبرلمان يتضح أيضاً من الموقف إزاء حزب الشعب الديمقراطي "HADEP "، وهو حزب مؤيد للكورد وخليفة حزب الديمقراطية، وقد تأسس في مايس١٩٩٤. إن ادعاءات الصحافة التركية بأن المؤتمر الأول للحزب (٢٦ حزيران ١٩٩٤) قد انحرف أيضاً إلى مؤتمر لـ "ب.ك.ك" ترك مَعلماً على حزب الشعب الديمقراطي، والذي لا يجب التقليل من شأن تأثيره[٥٩]. ففي المؤتمر شدّد زعيم الحزب مراد بوزلاك M.Bozlak على ضرورة تغيير الدستور وقانون مكافحة الإرهاب، وإلغاء حالة الطوارئ والإجراءات العسكرية، وإصدار عفو عام. وفي الوقت نفسه تكافح الأوساط الكوردية بشكل متزايد من أجل تأسيس أحزاب جديدة. إن الهدف هو إيجاد أرضية قانونية للسياسة الكوردية والكفاح من أجل حل سلمي للقضية الكوردية. إن طيف الأحزاب المؤسسة

حديثاً يتراوح من الليبرالي المحافظ (شرف الدين إيلجي S.Elçi) إلى مؤيدي النهج السياسي لحزب كوردستان الاشتراكي "PSK" (إبراهيم آكصوي I.Aksoy). وتتزامن محاولة تأسيس أحزاب جديدة مع القتال العنيف الذي يدور بين الجيش التركي و "ب.ك.ك" من جهة، ومع التقارب بين حزب الديمقراطية و "ب.ك.ك" وتأسيس البرلمان [الكوردي] في المنفى من جهة أخرى.

- إمكانيات حل الصراع والتأثير الخارجي:

تطالب المنظمات الكوردية بحق تقرير المصير للشعب الكوردي في أجزاء كوردستان وفقاً للمادتين (١) و (٢) من ميثاق الأمم المتحدة. وهي تُعرّف هذا الحق بأنه حرية القرار بخصوص العضوية في دولةٍ وأشكال مثل هذه العضوية. وعموماً، فإن المطلب الرئيسي لهذه المنظمات هو منح الكورد حكماً ذاتياً ضمن الجمهورية التركية، والذي يمكن أن تكون أشكاله مختلفة. ورغم أن حق تقرير المصير يجب أن يعد قانوناً مُلزماً (ius cogens) فإن محتواه ونطاقه مثيران للجدل تماماً. فما يزال يُنظر إلى حق تقرير المصير في سياق عملية تصفية الاستعمار التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والدول التي يعيش فيها الكورد ترفض منحهم حق تقرير المصير هذا. كما إن حق تقرير المصير في صيغة دولة قومية كوردية مستقلة لم يُقبل على الصعيد الدولي، لأن هذا سيمزق التوازن الإقليمي للقوة السياسية في الشرقين الأدنى والأوسط ويُعرض السلام في المنطقة إلى الخطر.

إن المنظمات الكوردية تفهم حق تقرير المصير كحكم ذاتي (ثقافي وسياسي). وإن حزب "ب.ك.ك" أيضاً يصّر على حق تقرير المصير، ويرغب في تحقيقه كفيدرالية ضمن حدود تركيا. ولأن تأسيس دولة قومية في المنطقة يُعد أمراً غير واقعي بسبب المصالح السياسية المختلفة وميزان القوى القائم فإن المنظمات الكوردية تركّز مطاليبها على تحقيق الحكم الذاتي (الثقافي

والسياسي) في الدول [التي يعيش فيها الكـورد] دون تعـريض وحـدة أراضـي هذه الدول للخطر.

وهكذا، فإن هناك فهماً متعدد الأشكال للحكم الـذاتي الكـوردي في تركيـا وهـي؛ الحكـم الـذاتي الثقـافي ؛ وحـق تقريـر المـصير المحلـي ؛ والفيدراليـة. وكأمثلةٍ على هـذه الـصيغة الأخـيرة يستـشهد الكـورد علـى وجـه الخـصوص بسويـسرا وجمهوريـة ألمانيـا الاتحاديـة وبلجيكـا وإسـبانيا، وحكومـة إقلـيم كوردستان العراق غـير المعـترف بهـا دوليـاً، كمـا تُـذكر قـبرص أيـضاً حيـث يُتوقـع، مـن حيـث المبـدأ، تأسـيس اتحـاد يتعلـق بالـشؤون المـشتركة بـين منطقتين إداريتين وقوميتين، رغم أن ذلك لم يتحقق. إن الكورد يكافحون مـن أجل إقامة منطقـة حكـم ذاتـي في المنـاطق الكورديـة في جنـوب شـرق تركيـا، حيـث توجـد أكـبر نـسبة مـن الـسكان الكـورد. وهـم يؤكـدون بـأن البرلمـان الإقليمي والحكومة الإقليمية يجب أن يمتلكا سـلطة اتخـاذ القـرار فيمـا يتعلـق بالجوانب المهمة مـن سـيادة الدولـة*. إن هـذه الحلـول الخاصـة الناشـئة عـن القناعة بأن القضية الكوردية ليست مـشكلة حقـوق إنـسان، ولا مـسألة أقليـة إثنية، بل مسألة قومية. ومفتاح الحل بالنسبة للقـضية القوميـة الكورديـة هـو الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكوردي داخل تركيـا، وبلغـتهم وثقـافتهم الخاصة. ولهـذا يجـب إعطـاء الأفـضلية لتـصورات الحـل القـائم علـى أسـاس الفيدرالية، والذي يجعل التعايش ممكناً في الوقت نفسه داخل نفس الدولة، أي الدولة التركية[٦٠]. إن معارضي حـل القـضية الكورديـة علـى أسـاس فيـدرالي يبررون انتقادهم بإيراد الدليل بأنه لم يكن لتركيـا فيدراليـة في تراثهـا كدولـة. وبأن عملية التكامل الاقتـصادي وعمليـة تكـوين الأمـة لم تكـتملا، ولـذا فـإن الفيدرالية في هـذه المرحلـة مـن التطـور سـتؤدي إلى عـزل أو فـصل عرقـي في المجتمع. وبأنه، رغم كل شيء، ليس بإمكان المـرء تأكيـد أن نمـوذج الدولـة

* أعتقد أن المقصود هنا أن يكـون للبرلمـان والحكومـة الإقليميـة رأي في اتخـاذ القـرارات المتعلقة بالجوانب المهمة من سيادة الدولة. (المترجم)

المُوحِدة Unitary نموذج فاشستي بالضرورة. وفضلاً عن ذلك فإن الحـرب في يوغـسلافيا الـسابقة أظهـرت أن الفيدراليـة لا تـنجح دائمـاً. ويؤكـد معارضـو الفيدرالية أيضاً بأن الحل الفيـدرالي أمـرٌ معقـد بـسبب حقيقـة كـون الـسكان الكورد موزعين في مختلف أنحاء تركيا.

إن الاستقلال الذاتي الثقافي وحق تقرير المصير المحلي أشكال أخـرى مـن وضـع status الحكـم الـذاتي للكـورد في تركيـا، وهـي نظـرة يمثلـها حـزب الديمقراطية للكورد. ويحظى هذا الحـزب بتأييـد بعـض المـثقفين والـصحفيين والعلماء ورجال الأعمال الأتـراك وساسـةٌ مـن الحـزب الـديمقراطي الاجتمـاعي الـشعبي " SHP " وحـزب الـوطن الأم " ANAP " وحركـة الديمقراطيـة الجديدة "YDH". وتستند هذه النظرة بـشكل رئيـسي علـى حقـوق الإنـسان وحقوق الأقليات كما نصت عليها المعاهدات الدولية التي وقعتهـا تركيـا. لقـد رفضت تركيا، حتى الآن، الحكم الـذاتي الثقـافي وحـق الإدارة المحليـة للكـورد [في تركيا] ؛ وعلى أية حال فإنها تؤيد الحكم الـذاتي للكـورد العـراقيين لأنهـا ترغب ليس في إضعاف صدام حسين فقط، بـل وأداء دور طليعـي في المنطقـة أيضاً من خلال النفوذ أو التأثير على الكورد العراقيين.

إن الخطوات الأولى باتجاه حل دائـم [للقـضية الكورديـة] تكـون في إتبـاع سياسة مركبة تجاه الكورد تتضمن:

(١) تجريد المنطقة [الكوردية] من الـصفة العـسكرية (إلغـاء حالـة الطـوارئ، وسحب القوات الخاصة، ووقف أعمال الترحيل، وتـوفير الـشروط لإعـادة توطين المقيمين السابقين).
(٢) الحكم الذاتي الثقافي الشامل غير المُقيد (منح الفرصـة لحريـة التعـبير مـن خـلال إدخال اللغة الكوردية في التعليم ووسائل الإعلام، وحق تأسيس جمعيات ثقافيـة كوردية، وتأسيس أقسام للدراسات الكوردية في الجامعات).
(٣) ضمانات شاملة للحقوق المدنية الإنسانية والديمقراطية.
(٤) سياسة تنمية إقليمية [في المنطقة الكوردية].

إن هذه الإجراءات سوف لن تمس لا وحدة أراضي تركيا، ولا وحدتها الوطنية. بل إنها ستضفي طابع الشرعية على الثقافة الكوردية الموجودة بشكل موازٍ، وستدعم تطورها دون أن تعرض للخطر هيمنة الثقافة التركية في المجال العام. وفي الوقت نفسه، لن توفر هذه الإجراءات حكماً ذاتياً سياسياً متزايداً للكورد – أي عدم [وجود] مركز سياسي خاص في مناطق استيطانهم.

عندما ينتهي الصراع المسلح، وتتم عملية الدمقرطة democratization، والاعتراف بالتعددية الثقافية، وإنجاز منح الحقوق الإنسانية والثقافية من خلال عملية حوار بين الحكومة التركية من جهة والكورد (وبضمنهم "ب.ك.ك") من جهة أخرى، يصبح من الممكن في مرحلة ثانية مناقشة بدائل الدولة المركزية المُوحِدة، ويمكن التوصل إلى اتفاق مجتمعي في الرأي وإعادة تنظيم إقليمي.

- إمكانيات التأثير في إطار المنظمات الدولية:

إن إمكانيات التأثير الخارجي في إطار بنود المعاهدات والوثائق المختلفة – التي خضعت لها تركيا بوصفها دولة موقعة عليها – تكتسب أهمية إضافية طالما أن الوضع الداخلي في تركيا حالياً لا يسمح بحل سياسي للقضية الكوردية. ولذا فإن العمل أو التحرك المنظم من جانب المنظمات الدولية يصبح خياراً مهماً للتأثير على تركيا لتبّني موقف أكثر مرونة في سياستها تجاه الكورد.

أن نظام حماية الأقليات داخل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، ومجلس أوربا يلعب دوراً في حل القضية الكوردية، طالما أن تركيا ألزمت نفسها، بوصفها دولة عضو في هذه المنظمات، بتحقيق وحماية نظام مشترك من القيم والأعمال. إن تركيا بصدد التفكير في المصادقة على معاهدة

الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (المؤرخة في ١٩ كانون الأول ١٩٦٦، والنافذة منذ ١٩٧٦) التي تشير اثنتين من موادها إلى الحقوق التي يجب أن تُمنح إلى جماعة ؛ فالمادة(١) من المعاهدة تتحدث عن حق الشعوب في تقرير المصير، أما المادة (٢٧) فتتضمن فقرة حول حق أفراد مجموعات الأقلية في الحريات الدينية والثقافية واللغوية[٦١]. ويستمر عدم الاتفاق حول تفسير المادة (٢٧)، على وجه التحديد، فيما إذا كانت الحقوق تُمنح إلى مجموعات الأقلية كجماعة، أو بدلاً من ذلك، بصورة فردية إلى أعضاء منفصلين من مجموعات الأقلية. إن تحفظات تركيا على قضية الأقليات تمثل النظرة التركية الكلاسيكية القائلة بأنه لا يوجد، من الناحية القانونية، أقليات في تركيا خارج بنود معاهدة لوزان، وقد تم تفسير المادة(٢٧) من معاهدة الأمم المتحدة بهذا المعنى.

وبينما أشغلت منظمة الأمن والتعاون الأوربي نفسها، بوصفها أداة لبناء الثقة عبر التكتلات، بشكل رئيسي بقضايا حقوق الإنسان ونزع السلاح في أوربا خلال مرحلة الحرب الباردة، فإن دور المنظمة وتركيبها قد تغيّر اليوم. فهي تعمل بشكل رئيسي من أجل حل الأزمات، والمحافظة على السلام ومنع الصراع، على الرغم من عدم اكتمال تطور مؤسساتها وهياكلها الدائمية. إن مبادئ حقوق الإنسان الواردة في اتفاقية هلسنكي لحقوق الإنسان (١٩٧٥) اتسعت تدريجياً مع مناقشة البُعد الإنساني – تقوية وتوسيع نظام حماية الأقليات – في اجتماعات منظمة الأمن والتعاون الأوربي (في باريس سنة ١٩٨٩، وكوبنهاغن سنة ١٩٩٠، وموسكو سنة ١٩٩١). إن قرار مؤتمر كوبنهاغن بخصوص البُعد الإنساني يدعو إلى حماية حقوق الأقليات ويوفر الضمانات لأفراد مجموعات الأقلية ضد التمييز. كما إن ميثاق باريس لأوربا جديدة يتضمن حق الأقليات القومية في التعبير عن هويتها وتطويرها أكثر دون تمييز.

أن الحكومة التركية تشير في برنامجها بوضوح إلى هذه الأحكام أو القواعد، وفق الأسس التي ترغب بها هي في التعامل مع [هذه] القضايا. ولكن تصريحاتها وأفعالها، على أية حال، بعيدة إلى حد أنها تشير إلى حقيقة أن الحكومة التركية نجحت إلى حد كبير في تحرير نفسها من القوة المُلزمة لهذه الأحكام. وهناك مشكلة مهمة أيضاً في هذا الخصوص وهي وجود ازدواجية في قرارات منظمة الأمن والتعاون الأوربي نفسها. فمن جهة تتضمن القرارات إعلاناً سياسياً لحماية ودعم وجود ومصالح الأقليات في حين أنها تُشدد، من جهة أخرى، على حدود التأثير الخارجي على القضايا التي تدخل ضمن سيادة الدولة وفق مفهوم مبدأ السيادة وحق كل دولة في حماية نفسها بفعّالية ضد الهجمات التي تستهدف سيادتها ووحدة أراضيها. ليس من السهل التوفيق بين العاملين [أي حماية الأقليات ومبدأ سيادة الدولة – المترجم] ومن الممكن أن يصبحا متناقضين في حالة قصوى. وبالإضافة إلى ذلك فإن تأثير القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون الأوربي بخصوص الأقليات قد أُضعف بدرجة مهمة بسبب حقيقة عدم وجود [قوانين] مصنّفة دولياً حول الحقّوق الجماعية للأقليات، على النقيض من الحقوق الإنسانية المدنية والديمقراطية التي تخص الأفراد. وعندما تتعرض تركيا إلى اللوم في هذا الصدد، فإنها تبرر أعمالها دائماً بالإشارة إلى الحقوق الخاصة بالدول والمدرجة في الوثيقة نفسها، وتتهم منتقديها بدعم الأعمال الإرهابية المعادية لتركيا.

إن لمجلس أوربا، الذي يضم في عضويته تركيا، حماية وآلية مراقبة مغايرة في مجال حقوق الإنسان. لقد أُلحق بالميثاق الأوربي لحقوق الإنسان، ميثاق منع التعذيب والبروتوكول السادس الإضافي حول إلغاء عقوبة الإعدام، والاتفاقية الخاصة بحق الإنسان في خصوصية أو سريّة privacy المعرفة. وقد اتخذ الاجتماع البرلمان لمجلس أوربا المبادرة لتوجيه انتباه خاص إلى حقوق الأقليات في إطار [عمل] المجلس بخصوص حماية حقوق الإنسان.

توجد ضمن منظمة الأمن والتعاون الأوربي، ومجلس أوربا، وهيئة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي "EU"* بدايات تأثير بناء في اتجاه إعادة توجيه واضحة، ولكن حذرة، في سياسة تركيا تجاه الكورد. ويمكن أن تتضمن هذه جانبين هما؛ ممارسة ضغط دائم وثابت فيما يخص المعايير التي تم الاتفاق عليها وأن يتم، في الوقت نفسه، إدانة أعمال العنف التي يقوم بها حزب "ب.ك.ك". ويجب استخدام كل الإجراءات لدعم الضغط بوسائل عملية وسياسية. ويمكن الإشارة هنا إلى حقيقة أن تركيا، بوصفها طرفاً موقعاً على المعاهدات، تنتهك بشكل ثابت المبادئ السياسية التي اتُفق عليها على نحو متبادل، من خلال تعاملها مع القضية الكوردية وحقوق الإنسان. ويمكن أن تكون إحدى الإجراءات إرسال المزيد من بعثات تقصّي الحقائق. وتأسيساً على سياسة موحدة تتضمن بشكل ثابت آليات مراقبة لبنود المعاهدات، يجب

* الاتحاد الأوربي "European Union" وهو التسمية التي استخدمت منذ سنة ١٩٩٣ بدلاً من تسمية الجماعة الأوربية European Community التي كانت قد ظهرت في سنة ١٩٦٧ كتسمية جماعية (أو تشمل) جماعة الحديد الصلب (الفولاذ) أو الفحم الأوربية "ECSC" وجماعة الطاقة الذرية الأوربية "EURATOM" والسوق الأوربية المشتركة. وقد سعت تركيا الى الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة وقدمت طلبا في ٣١ تموز ١٩٥٨. وبعد مفاوضات طويلة عُقدت معاهدة أنقرة في ١٢ أيلول ١٩٦٣ على أن تكون نافذة المفعول منذ ١ كانون الثاني ١٩٦٤. وقد نصت المعاهدة على انضمام تركيا إلى عضوية السوق الأوربية المشتركة عبر ثلاث مراحل، تحضيرية وانتقالية ونهائية. وبغض عن التقدم الذي حصل في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي، وأبرزها اتفاقية الاتحاد = الكمركي في ٦ آذار ١٩٩٥ وقرار الاتحاد الأوربي في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ بأن تصبح تركيا مرشحة للانضمام إلى عفوية الاتحاد الأوربي، إلا إن تركيا لم تحقق لحد الآن العضوية الكاملة في ذلك الاتحاد لأسباب عديدة، من بينها طريقة تعاملها مع القضية الكوردية وانتهاكات حقوق الإنسان. (المترجم)

مساعدة تركيا على تكييف أو تطويع فهمها للأقليات حسب المعايير الأوربية سياسياً وقانونياً ؛ وتهيئة الظروف لنقاش صريح لحل القضية الكوردية ؛ ومنح الكورد إمكانية التمثيل السياسي والقانوني للمصالح ؛ وكذلك، بشكل خاص، الاعتراف ليس فقط بنواب حزب الديمقراطية الشرعيين كشركاء في الحوار بل فتح حوار مع "ب.ك.ك" أيضاً. ويجب القول هنا بوضوح أن إعلان عدم اعتداء، ووقف إطلاق النار، يعدان شرطاً مسبقاً لخفض التصعيد العسكري المتبادل. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار البرلمان الكوردي في المنفى شريكاً في عملية المفاوضات. وفي وقت متزامن مع ذلك يجب أن تتهيأ الهيئات الدولية المناسبة للتوسط بين أطراف الصراع. إن تقوية هذه العلاقة على مستوى يتخطى الحدود القومية transnational، وبشكل خاص مع المنظمات المدنية، والأفراد وتلك المجموعات الموجودة في تركيا، والتي لها نظرة نقدية للسياسات التركية، ضرورية لكي تضمن مهمة الوساطة الحصول على دعم مجتمعي.

الهوامش:

(١) بخصوص تحليل أكثر تفصيلاً أنظر،

Christian Rumpf, " Minderheiten in der Türke und die nach ihrem rechtlichen Schutz," in, Zeitschrift für Türkeistudien, Jg. ٦., Heft ٢ (١٩٩٣), ١٧٣-٢٠٩ ; Christian Rumpf , " Die Kurdenfrage in der Türkei , Bemerkungen zu neueren Entwicklungen mit eniem Exkurs zur Kurdenfrage im internationalen Recht. " in, Zeitschrift für Türkeistudien, Jg. ٥ , Heft ٢ (١٩٩٢) , ٢٠٥-٢٢٠.

(٢) أنظر،

Peter A.Andrews, ed. , Ethnic Group in Turkey (Wiesbaden: ١٩٨٩).

(٣) بخصوص مقدمة الدستور التركي لسنة ١٩٨٢ والمادتين (٢) و (٦٦) منه أنظر،

Christian Rumpf, " Die Verfassung der Republik Türkei. " in, Beiträge zer konfliktforschung (Köln: ١٩٨٣) , ١٠٥-١٧٤.

(٤) أنظر،

Bülent Tanör, " Gedanken zum türkischen Gesetz Nr. ٣٧١٣ zur Bekämpfung des Terrors (" Antiterrorgesetz – ATG), in, Zeitschrift für Türkeistudien , Jg. ٤, Heft ٢ (١٩٩١) , ١٥٣-١٧٤ ; Insan Haklari Derneği – Menschenrechtsverein , ed. , Terörle Mücadele Yasasi ve Insan Haklari (Istanbul: ١٩٩١) , ٧.

(٥) S.L.Meray, Lozan Bariş Konferansi, Tutanak ve Belgeler (Ankara: ١٩٧٣) , ser, ١, vol. ١, ١٥٤.

(٦) لمزيد من المعلومات على العلاقة بين الجيش والسياسة والديمقراطية في تركيا أنظر،

Metin Heper, " The State, the Military , and Democracy in Turkey " in, The Jerusalem Journal of International Relations, vol. ٩, no. ٣(١٩٨٧) , ٥٢-٦٤ ; Hikmet Özdemir, Devlet Krizi,

T.C. Cumhurbaş Kanligi Seçimleri (Istanbul: ١٩٨٩) , ٥٥-٧٧ ; Hikmet Özdemir , Rejim ve Asker (Istanbul: ١٩٨٩) , ٧٠-٩٠ ; Ümit Bozdağ , Ordu – Siyaset Ilişkisi , Atatürk ve lnönü dönemleri (Ankara: ١٩٩١) , ١٧٥.

(٧) Hikmet Özdemir , Rejim ve Asker, ١٠٧.

(٨) إن القانون الدستوري المتعلق بالخدمة الداخلية في القوات المسلحة، والذي يعطي الجيش مهمة " حماية الجمهورية وتوفير أمنها " قد استُغل لإضفاء الشرعية على كل التدخلات العسكرية (في السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠)

(٩) مقتبس من، Mumtaz Sosyal, Anayasanin Anlami (Istanbul: ١٩٨٦), ٣٤٦.

(١٠) Hikmet Özdemir, Rejim ve Asker, ٣١٧-٣٢٠ ; Ümit Bozdağ , Ordu – Siyaset Ilişkisi , ١٧٨.

(١١) لمزيد من المعلومات عن الانتفاضات الكوردية بين سنتي ١٩٢٥–١٩٣٨ أنظر،

Genelkurmay belgelerinde Kürt isyanlari (Istanbul: ١٩٩٢) vols, ٢ and ٣.

(١٢) حتى خلال فترة تكوين الدولة كان أتاتورك ما يزال يتحدث عن " شعب تركيا ". بل إنه توقع حكماً ذاتياً للمنطقة الكوردية في إطار دولة موحدة. أنظر بشكل خاص،

Uğur Mumcu , Kürtlere Özerklik, in Milliyet, ٢ March ١٩٩٢ ; Ikibine Doğru , no. ٢٠ (٢٦ Sept. ١٩٨٧). ٢٠-٢٢ ; Mehmet Bayrak, Kürtler ve Ulusal – Demokratik Mücadeleleri, Gizli Belgeler – Araştirmalar – Notlar (Ankara:١٩٩٣) ; Mehmet Bayrak, Açik – Gizli / Resmi – Gayriresmi Belgeleri (Ankara: ١٩٩٤).

(١٣) بخصوص تحليل مفصل عن المصالح التركية خلال حرب الخليج (١٩٩١) أنظر،

Gülistan Gürbey, " Die Türkei und der Nahe Osten – Die politische Interessenkonstellation der Türkei im Golfkrieg " in, Südosteuropa – Mitteilungen , Jg. ٣١ , Heft ٣ (١٩٩١) , ٢٠٩-٢٢٤ ; Heinz Kramer,

Die Türkie und der Golfkrieg (Ebenhausen: ١٩٩١).

(١٤) Mehmet Ali Birand, Apo ve Pkk (Istanbul: ١٩٩٢) , ٨th ed. ٢٦٣

وتسمية آبو APO مأخوذة من الحروف الأولى من اسم زعيم الحزب عبد الله اوجلان Abdullah Öcalan، كما أنها تعني في اللغة الكوردية " العم ".

(١٥) Ferhad Ibrahim, " Die Kurdenpolitik der Türkei nach dem iranisch – irakischen Krieg "in, Berliner Institut für Vergleichende Sozialforschung, ed., Kurden im Exil: Ein Handbuch Kurdischer Kultur , Politik und Wissenschaft (Berlin: ١٩٩١) , vol. ١ ; Michael M. Gunter: " A de facto Kurdish state in northern Iraq " Orient, vo. ٣٤ , no. ٣ (١٩٩٣) , ٣٨٧ ; Presse und Informationsamt, ed. , Newspot (Ankara: ٤ Oct. ١٩٩٠) ; Henri J.Barkey: " Turkey,s Kurdish Dilemma " Survival (Winter ١٩٩٣-٩٤) , ٥١-٧٠.

(١٦) جرت مناقشة في وسائل الإعلام التركية بخصوص أمثلة، مثل أسبانيا ومنظمة ايتا، وكذلك إنكلترا والجيش الأيرلندي، والخيارات المتاحة أمام الجمهورية التركية. أنظر،

Milliyet , ١٣ , ١٥ and ٣٠ October ١٩٩٣.

(١٧) Yavuz Gökmen , Özal Yaşasaydi (Ankara: ١٩٩٤) , ١٠٦-١٠٩ , ٢٨٧-٢٩٢ ; Hürriyet ١٩ Dec. ١٩٩٤ ; Milliyet , ١٩ Dec. ١٩٩٤ ; Özgür Ülke , ٢٤ Dec. ١٩٩٤.

(١٨) أنظر المقابلة التي أجريت مع وزير الداخلية السابق عصمت سزكين في مجلة، Nokta " والمقابلة التي أُجريت مع وزير الخارجية السابق ممتاز سوسيال في مجلة، ٣٥٢-٣٥٠ , ٣١ Oct. ١٩٩٤ ؛ و Focus

Fikret Bila , "Demirel: Bölünme korkumuz var " Milliyet ١٧ July ١٩٩٤ ؛ والمقابلة التي أجريت مع ديميريل في صحيفة، Sabah , ١٧ Dec. ١٩٩٣.

(١٩) إن المحافظات الخاضعة لمرسوم الطوارئ منذ سنة ١٩٨٧ هي " بنغول، ديار بكر، هكاري، ماردين، سيرت، تونجلي، شيرناخ، فان، بتليس، باطمان.

(٢٠) Turkish Probe , ١ April ١٩٩٤ , ١٤-١٥.

ولمزيد من المعلومات حول سلطات الحاكم الأعلى أنظر،

Michael Gunter , The Kurdish Turkey: A Political Dilemma (Boulder: ١٩٩٠) , ٨٣.

(٢١) في تشرين الثاني ١٩٩٣ دعي ١٢ من زعماء العشائر الكوردية، والذين يتمتعون بنفوذ كبير على حوالي مليون شخص في المنطقة، إلى أنقرة. وقد جرت المحادثات معهم على أعلى مستوى في الدولة لتثبيت تعاونهم في محاربة "ب.ك.ك" " وطالبتهم الحكومة بأن يدعموا مرشحي الأحزاب الكبيرة في الانتخابات المحلية القادمة في آذار ١٩٩٤ أو أن يعّينوا مرشحيهم. وقد أكّد الزعماء العشائريون مرة أخرى ولائهم للدولة ووافقوا على دعمها في محاربة "ب.ك.ك". والرقم ٦٧٠٠٠ من تقديرات منظمة العفو الدولية.

(٢٢) أنظر على وجه الخصوص،

Amnesty International , Turkey , A Policy of Denial (London: ١٩٩٥).

(٢٣) في غضون ذلك اغتيل أكثر من ٣٠ صحفياً، أغلبيتهم من صحيفة özgür Gündem المؤيدة للكورد (وهي صحيفة Özgür Politika حالياً). وحتى الآن لم يُكشف سر هذه الاغتيالات. وفي بداية كانون الأول ١٩٩٤ حدث هجوم بواسطة قنبلة على مكاتب نشر Özgür Ülke في إسطنبول وأنقرة قتل فيها شخص واحد وجُرح أكثر من ٢٠ آخرين.أنظر،

Helsinki Watch Report on Human Rights in Turkey (Feb. ١٩٩٤).

(٢٤) في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٣ صرحت رئيسة وزراء تركيا في فندق هوليداي إن في إسطنبول " أصبحت تركيا في مواجهة مباشرة مع إرهاب يتوسع وتحول إلى حركة ميليشيا. نحن نعرف أسماء رجال الأعمال والفنانين والذين يتم ابتزاز الأموال منهم من قبل "ب.ك.ك". سوف نجعلهم يدفعون الثمن " (حسبما ورد

في ٥ ,Turkish Probe, ٢٤ June ١٩٩٤.) وبعد شهرين من ذلك تعرض العديد من رجال الأعمال الكورد (سبعة حسب آخر إحصاء) إلى الاغتيال أو أُعلن عن " اختفائهم ". وقد عُثر فيما بعد على جثث الذين تم قتلهم، وعليها آثار تعذيب شديد، في مواقع متفرقة. أنظر،

Aktüel, no.١٦, ٢٢ June ١٩٩٤.

(٢٥) Turkish Probe, ١ April (١٩٩٤) , ١٣-١٤ ; özgür Gündem , ١٩ Aug. ١٩٩٢ ; ٢٢ Nov. ١٩٩٢ ; ٣ Oct. ١٩٩٢ ; ١ Nov. ١٩٩٢ ; ١٢ Jan. ١٩٩٣ ; Cumhuriyet , ٤ May ١٩٩٢ ; Mehmet Ali Birand, APO ve PKK, ٢٨٠-٢٨٢ ; Aktüel, Feb. ١٩٩٢.

(٢٦) أنظر،

Yalcin Doğan: " Kürt rönesanci, " Milliyet, ٢٧ Feb. ١٩٩٢ ;

ومقابلة مع البروفسور دوغو إركيل في جريدة ملليت Milliyet أيضاً في عدد ١٧ شباط ١٩٩٥. وقد شدّد كل من إركيل ويالجين Yalcin بأن أكثرية السكان الكورد ضد تقسيم البلاد، ولكنهم يؤيدون الحكم الذاتي. وقد تم تأكيد هذا أيضاً بنتائج الدراسة التي نشرت حديثاً عن " مشكلة الجنوب الشرقي – The Southeast Problem " التي قام بها دوغو إركيل لحساب " الاتحاد التركي للجمعيات المهنية ومقايضة الأسهم – TOBB ". إن ما يُسمى بتقرير " TOBB " هذا أثار نقاشاً خلافياً، لاسيما في وسائل الإعلام، والصحافة، والأوساط العلمية والسياسية. والمثير للانتباه أن ٧٥٪ ممن استُطلعت آرائهم (وعددهم ١٢٦٧ شخص في مدن ديار بكر وباطمان وماردين واظنه ومرسين وأنطاليا) كانوا مؤيدين لمنح [الكورد] الحقوق الثقافية والسياسية وحقوق الإدارة الذاتية. وهذه النسبة موزعة بالشكل التالي: ٤٢,٥٪ يؤيدون الفيدرالية " ١٣٪ يؤيدون الحكم الذاتي " ١٩,٤ يؤيدون أشكالاً أخرى (توسيع الحقوق الثقافية والسياسية). والنتيجة المهمة الثانية هي أن ٣٤,٨ ممن شملهم الاستطلاع كان لهم أقارب في "ب.ك.ك". أنظر،

Milliyet, ١٧ Aug. ١٩٩٥.

(٢٧) في المظاهرات التي تحصل أثناء دفن ضحايا عمليات حزب "ب.ك.ك"، تهيمن الشعارات القومية والإسلامية الموجهة ضد حقوق الإنسان وضد عملية الدمقرطة، كذلك ضد حزب العمل الشعبي " HEP " وحزب الديمقراطية " DEP ". أنظر،

Milliyet, ٢٤ March ١٩٩٢ ; Hürriyet,٢٤ March ١٩٩٢ ; Nokta,١٦ Feb. ١٩٩٢.

(٢٨) Nokta,١٦ Feb ١٩٩٢ ; ٢٣ Feb. ١٩٩٢ ; ٧ July ١٩٩٣ ; Aktüel , no. ١١, ١٧ Nov. ١٩٩٣ ; Özgür Ülke, ٢٤ Nov. ١٩٩٤ ; ٢٥ Nov. ١٩٩٤ ; Ikibin'e Doğru. ٧ Feb. ١٩٩٣.

(٢٩) Hürriyet, ٥ Feb. ١٩٩٥ ; Milliyet , ١٦ Dec. ١٩٩٤.

(٣٠) بخصوص دراسة أكثر تفصيلاً عن الرابطة التركية لحقوق الإنسان أنظر،

Heidi Wedel, " Vom Motor der Demokratisierung zum Opfer der eskalierenden Gewalt ?. Der Menschenrechtsverein in der Türkei. " in, Jörg Späth, ed. , " … alles ändert sich die ganze Zeit " Sozial Bewegung (en) in Nahen Osten (Freiburg: ١٩٩٤) , ١٢٨-١٣٤.

(٣١) Turkish Probe, ١ April (١٩٩٤) , ١٤-١٥ ; ١٣ May (١٩٩٤) , ١٨ ; Frankfurter All gemeine Zeitung , ١ July ١٩٩٤ ; IHD şube ve Temsilciliklerinin Olağanüstü Hal Bölge Raporu , ١٧-٨٣.

(٣٢) Junge Welt, ٩ Feb. ١٩٩٥.

(٣٣) بخصوص معلومات عن آراء زعيم حزب العمل القومي الب ارسلان توركيش أنظر،

Aktüel, no.١٥ , ٢١ July ١٩٩٣, ٥٠-٥٣ ; Milliyet , ١٢ Jan. ١٩٩٥.

(٣٤) Hidir Göktaş / Ruşen çakir , Vatan Milliet Pragmatizm , Türk Sağinda Ideologi ve Politika (Istanbul: ١٩٩١) , ٢٥-٣٢ ; Türkiye Sosyal Ekonomik Siyasal Araştirmalar Vakfi: Sosyal demokrasi açisindan Kürt sorunu (Istanbul: ١٩٩٣) ; Nokta , ٣ and ١٠ June ١٩٩٠.

(٣٥) حديث چم بوينر في واشنطن دي.سي. في ٦ تشرين الثاني ١٩٩٤ Milliyet , ١٩ and ٢٠ Jan. ١٩٩٥ ;

(٣٦) أنظر بشكل خاص،

Metin Sever / Cem Dizdar ; Cumhuriyet Tartişmalari (Ankara: ١٩٩٣) ; Murat Belge, " The Kurdish Question in Turkey Today. A Personal Assessment " in, Zeitschrift für Türkeistudien , ٥. Jg. , Heft ٢ (١٩٩٢) , ٢٥٩-٢٦٦.

(٣٧) لدراسة الحركات الاجتماعية الجديدة أنظر،

Heidi Wedel, " Ansätze einer Zivilgesellschaft in der Türkischen Republik – Träger der Demokratisierung oder neue Eliteorganisation ? " in, Ferhad Ibrahim / Heidi Wedel, ed., Probleme der Zivilgesellschaft im Vorderen Orient (Opladen: ١٩٩٥) , ١١٣-١١٤ ; Gülistan Gürbey, " Politische und rechtliche Hindernisse auf dem wege der Herausbildung einer zivilgesellschaft in der Türkei " ibid. , ٩٥-١١١.

(٣٨) أنظر، Karl W.Deutsch and W.J.Foltz , eds., Nation – Building (New York – ١٩٦٣).

(٣٩) بخصوص تحليل مفاهيم القومية، الأمة، الانتماء الإثني، أنظر بشكل خاص،

Georg Elwert, Nationalismus und Ethnizität (Berlin: ١٩٨٩).

(٤٠) Martin Van Bruinessen , " The Ethnic Identity of the Kurds " in, Peter A.Andrews , Ethnic groups in Turkey , ٦١٣-٦٢١ ; Martin Van Bruinessen , " Ursprung und Entwicklung des

Kurdischen Nationalismus in der Türkei " Berliner Institut für Vergieichende sozial furschung , eds.; Kurden im Exil, vol.٣ (١٩٩٣) , ١٨-٢٢ ; Martin Van Bruinessen , Agha, Scheich und Staat, Politik und Gesellschaft Kurdistans (Berlin: ١٩٨٩) , ٥١-٥٣ ; Gunter Behrendt , Nationalismus in Kurdistan Vorgeschichte , Entestebungsbed – ingungen und reste Manifestationen bis ١٩٢٥ (Hamburg: ١٩٩٣)

(٤١) أنظر،

Lothar A.Heinrich , Die Kurdische Nationalbewegung in der Türkei (Hamburg: ١٩٨٩) , ٩-٤١; Ferhad Ibrahim , "Ethnischer Konflikt , soziale Marginalisierung und Gewalt: Zum Befreiungskonzept der "Partiya Karkeren Kurdistan " in, Thomas Scheffler , ed. , Ethnizität und Gewalt (Hamburg: ١٩٩١) , ٨١-٨٧.

(٤٢) أنظر،

PKK: Der Weg der Revolution Kurdistans (Manifesto)(Koln: ١٩٧٨/ ٨٦); PKK, Programm (Koln: ١٩٧٨/٨٤) ; Ismet G. Imset , A Report on Separatist Violence in Turkey (Ankara – ١٩٩٢).

(٤٣) صرح عبد الله اوجلان بأن حزب "ب.ك.ك" لا يقتل المدنيين أو أفراد المنظمات المدنية ولكن أولئك الذين يقاتلونه بزي " مدني ". وبالإضافة إلى ذلك ادعى بأن الحزب لا يقتل المعلمين، وبأن المعلمين الذين قُتلوا لم يكونوا معلمين حقيقيين بل أعضاء من وحدات حزب الحركة القومي "MHP". أنظر، Özgür Ülke , ٦ Nov. ١٩٩٤.

(٤٤) أنظر،

Mehmet Ali Birand , Apo ve PKK , ٢٧٦ ; Ömer Erzeren , " Von der Guerilla zur Intifada ? Die türkische Arbeiterpartei Kurdistan PKK " in, Bahmand Niruman, ed. , Die Kurdische Arbeiterpartei Kurdistan , PKK (Hamburg: ١٩٩٢) , ١٦٣-١٦٤

ومقابلة مع العضو السابق في الاستخبارات التركية البروفيسور ماهر كاينات في،

Nokta , ٥ April ١٩٩٢.

(٤٥) بخصوص معلومات عن آراء عبد الله اوجلان زعيم حزب "ب.ك.ك" أنظر المصادر التالية على وجه الخصوص،

Rafet Balli , Kürt Dosyasi (Istanbul – ١٩٩٢) ٢٠٢-٣٠٨ ; Nezih Tavlas , Semih Idiz , Aziz Utkan , Sema Emiroğlu , APO'yla yüzyüze (Ankara: ١٩٩٢) , ١١-١٤ , ٢١-٢٥ , ٦٤, ٧١-٧٣ , ٧٩-٨٠ ; Doğu Perincek , Abdüllah Öcalan ile Görüşme (Istanbul: ١٩٩٠) , ١٢-١٣ ; Hurriyet , ٦ Dec. ١٩٩٤ ; Nokta, ٢٣ Feb. (١٩٩٢) , ٦٣-٦٥ , ١٢-١٣ (١٩٩٣) Nokta , ٤ Oct. ; (مقابلة مع كاني يلماز ممثل جبهة التحرير القومية الكوردستانية في أوربا) ١٩٩٢ Milliyet , ٢٦-٧ March ; (مقال كتبه يالجين دوغان عن مقابلة أجراها مع اوجلان) ; Özgür Ülke , ٤ June ; ١٩٩٤ (مقابلة مع اوجلان) Özgür Ülke, ٣٠ Sept. ١٩٩٤.

(٤٦) أنظر،

Nezih Tavlas et al., ٦١-٦٢ ; Özgür Ülke , ٢٧ Nov. ١٩٩٤ ; ٤ Dec. ١٩٩٤ ; Hurriyet , ٢٩ Nov. ١٩٩٤ ; Özgür Politika , ٢٢ Oct. ١٩٩٥.

(٤٧) بعد مقابلة مع اوجلان وزيارة إلى جنوب شرق تركيا أعلن يالجين دوغان وهو كاتب عمود صحفي تركي إن أكثرية السكان الكورد يؤيدون حزب "ب.ك.ك". وصرح بأن من الواضح إن "ب.ك.ك" قد حقق تقدماً وأصبح منظمة سياسية هناك. وإن الحركة الكوردية أصبحت قوية إلى حد أنها ستستمر في الوجود حتى بدون "ب.ك.ك". وبأن التكامل الاقتصادي لمناطق الأزمة من خلال مشروع جنوب شرق الأناضول "GAP" العملاق لن يحل المشكلة، بل يجب منح [الكورد] حقوقاً ثقافية بموازاة ذلك. أنظر، Nokta , ٥ April (١٩٩٢) , ١٠-١١.

(٤٨) Landesamt für Ausländerextremismus in Berlin , vol. ١ , no. ٤ (١٩٩٤) , ١٦.

(٤٩) أنظ ـ ر، Kurdistan Report (Bonn) , no. ٧٤ , May-June ١٩٩٥ , ٢٣.

(٥٠) أنظر، Özgür Ülke , ١٨, ٢١, ٢٢, ٢٤, ٢٦, ٢٧ Jan. ١٩٩٥ ; Milliyet , ١١ Jan. ١٩٩٥ ; Hurriyet , ١٣ Jan. ١٩٩٥ ; Frankfurter Allgemeine , ١٣ April ١٩٩٥ ; Frankfurter Rundschau, ١٣ April ١٩٩٥.

ويتألق البرلمان في المنفى من ٦٥ عضواً. ولجبهة التحرير القومية الكوردستانية، وهي الجناح السياسي لحزب "ب.ك.ك"، ١٢ مقعداً فيه وهي أقوى قوة في ذلك البرلمان. ويأتي في المرتبة الثانية من حيث القوة حزب الديمقراطية " DEP " المحظور وله ٦ نواب في البرلمان. ويعبّر البرلمان الكوردي في المنفى عن نفسه بأنه شريك يمكن الاتصال به في عملية التفاوض. وقد حدد [البرلمان] أهدافه المستقبلية في برنامجه، الذي يتألف من (٣٥) نقطة، ومنها العمل على وضع القضية الكوردية على جدول أعمال الهيئات الدولية، والحصول على وضع مراقب في هذه المنظمات، وتكثيف العلاقات الدبلوماسية والسياسية، وعقد مؤتمر قومي وبرلمان قومي على تراب كوردستان حرة، والنضال من أجل الاعتراف بوضع دولي لكوردستان. أنظر،

Kurdistan Parliament in Exile , ١٢-١٦ April ١٩٩٥ (The Hague, The Netherlands) , ٢٣-٢٥.

(٥١) Milliyet , ٢٤ Feb. ١٩٩٢ ; Sahin Alpay: " PKK meselesi " Milliyet , ٢٦ Jan. ١٩٩٥ ومقابلة مع دوغو إركيل في; Aktüel , ٢٨ Oct. ١٩٩٣ ; ٣ Nov. (١٩٩٣) , ٦٥ , ٧٠.

(٥٢) بخصوص تحليل مفصّل أنظر،

Kemal Burkay , " Turk Hukuk Sistemi ve Kurtler " in, Paris Kürt Enstitüsü: Uluslararasi Paris Kürt Konferansi ١٤-١٥. Ekim ١٩٨٩ (Istanbul: ١٩٩٢) , ١٤٢-١٤٧ ; Rafet Balli, Kürt Dosyasi ,

٣٧٦ f ; Hürriyet , ٢ Oct. ١٩٩٤ ; Milliyet , ٢٠ Feb. ١٩٩٥ ; Nokta , ٢ Feb. ١٩٩٥ ; Nokta , ٥ April (١٩٩٢) , ٢١.

(٥٣) أنظر، Aktüel , ٢٦ Aug. ١٩٩٣ , ٢٥-٢٨.

(٥٤) Sengül Kiliç , Biz ve Onlar , ١١-١٣ ; Milliyet , ٢٧ Feb. ١٩٩٢ ; ١٤ April ١٩٩٢ ; ١٤ Dec. ١٩٩٣ ; Nokta, ٢ Feb. ١٩٩٢ , ١١ ; Hürriyet , ١٥ July ١٩٩٣.

(٥٥) للمعلومات عن مواقف حزب الديمقراطية " DEP " أنظر مقابلات المؤلف مع رمزي كارتال (من وان)، وكارتال هو نائب زعيم حزب الديمقراطية، ومع النائب البرلماني في الحزب المذكور سدات يورتداش (من ديار بكر)، بتاريخ ٥ مايس ١٩٩٤ في أنقرة. ورسالة ليلى زانا في، Süddeutsche Zeitung " ومقابلة مع هاتيب دجله زعيم حزب الديمقراطية، في،
Milliyet , ١٤ Feb. ١٩٩٣ ; Özgür Ülke , ٢٦ July ١٩٩٤ ; Milliyet , ١ March ١٩٩٢ , ١٤ ; ٢٤ March ١٩٩١ , Nokta ; ١١ Dec. ١٩٩٤ , ١٨ ; Sabah , ١٤ Dec. ١٩٩٣.

(٥٦) في أيلول ١٩٩٣ اغتيل محمد سنجار، وهو نائب برلماني من حزب الديمقراطية، في شوارع مدينة باطمان المكشوفة عندما كان يجري تحقيقاً عن "غتيالات غامضة " حدثت هناك.

(٥٧) تم اغتيال أكثر من سبعين شخصاً من ناشطي حزب الديمقراطية. ولم يتم الكشف عن القائمين بتلك الاغتيالات حتى الآن. وفي أوائل شباط ١٩٩٤ تعرض السكرتير العام للحزب المذكور مراد بوزلاك إلى هجوم في أنقرة أدى إلى إصابته بجراح. وفي الوقت نفسه انتشرت موجة العنف لتشمل المحامين الذين دافعوا عن حزب الديمقراطية وعن نوابه البرلمانيين.

(٥٨) أطلق سراح سدات يورتداش وأحمد تورك في تشرين الأول ١٩٩٥.

(٥٩) أنظر، Hurriyet , ٢٧ June ١٩٩٤ ; Milliyet , ٢٧ June ١٩٩٤.

(٦٠) Kürt Halkinin Haklari Bildirgesi , in , Stockholm Kürt Konferansi , ١٧١-١٧٥ ; Ismet Cheriff Vanly , Kurden im Exil , vol , ١ , part ٣ , ١٤-١٥.

(٦١) أنظر،

Heiner Bielefeldt , Volkmar Deile , Bernd Thomsen , eds. , Amnesty International: Menschenrechte vor der Jahrtausendwende (Frankfurt: ١٩٩٣) , ٨٥-٨٧ ; Christian Rumpf , Die Kurdenfrage in der Türkei , ٢١٨-٢١٩ ; Stefan Oeter , " Minderheitenschutz in Internationalen Abkommen " in, Forschungsinstitut der Friedrich – Ebert – Stiftung , ed. , Minderheitenund Antidiskriminierungspolitik: Alternativen zur Integration ? (Bonn: ١٩٩٤) , ٢٧-٤٢.

الفصل الثالث

العامل الكوردي في السياسة الخارجية التركية

مايكل م. گونتر

حتى وقت قريب، نادراً ما ذكر الباحثون الذين تناولوا بالتحليل السياسة الخارجية التركية [دور] العامل الكوردي فيها[١]. وبطبيعة الحال فإن هؤلاء الأكاديميين عكسوا ضمنياً، من خلال عملهم هذا، الموقف التركي الرسمي بأنه لا وجود لسكان كورد يعيشون داخل حدود تركيا (بل " أتراك الجبال " فقط)، وبالتالي لا وجود لمشكلة كوردية في تركيا. وعلى أية حال، إن هدف هذا الفصل هو التدليل بأن العامل الكوردي أصبح، بعد وقت قصير من تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة ١٩٢٣، عاملاً مهماً، وإن كان مستتراً، في السياسة الخارجية التركية، وإن هناك خلافاً قليلاً حول كونه واحداً من أهم العوامل المؤثرة فيها اليوم. والحقيقة أن من الواضح الآن بأن المشكلة الكوردية تشكّل تحدياً لمستقبل الدولة التركية الموّحدة unitary القائمة منذ سنة ١٩٢٣، ولسياستها الخارجية أيضاً.

- السنوات المبكرة:

في تحليله لنتائج التمرد الكوردي الذي قاده الشيخ سعيد في تركيا سنة ١٩٢٥، قدّم روبرت اولسن R.Olson عدداً من النقاط المثيرة للاهتمام جداً متحدياً الصيغ التقليدية التي تجاهلت العامل الكوردي[٢]. لقد أشار [اولسن] كيف إن قمع التمرد سهّل، أولاً، تسوية مشكلة الموصل بين بريطانيا والعراق وتركيا وبذلك حدّد وصول تركيا إلى نفط الموصل؛ وقلّل، ثانياً، إمكانية تركيا على استخدام الإسلام كأداة في السياسة الخارجية لتحدي، أو الوصول

إلى، الدول الأخرى في الشرق الأوسط ؛ وأجبر تركيا، ثالثاً، على التأكيد على القومية التركية وعلمانية الدولة ؛ وساعد، رابعاً، على عقد معاهدة صداقة بين تركيا وإيران سنة ١٩٢٦، وتوقيع معاهدة حدود نهائية بينهما سنة ١٩٣٢. وقد أكّد اولسن بعد ذلك ببصيرة نافذة بأن " التمرد أدى إلى تحاشي تركيا التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار أخرى وساهم في [رفع] الشعار التركي : السلام في الداخل والسلام في الخارج "[٣]. وهكذا توصّل إلى أن " تمرد الشيخ سعيد أجبر تركيا على التخلي عن أية آمال ربما غذّتها بخصوص سياسة خارجية إيجابية، وصياغة سياسة خارجية تقوم على أساس عدم التدخل"[٤].

ويستمر اولسن في التأكيد، في مكان آخر، على العامل الكوردي في السياسة الخارجية التركية من خلال الإشارة إلى أن معظم المعارك العسكرية التي خاضتها القوات المسلحة التركية منذ أواسط عشرينات القرن العشرين كانت مع الكورد[٥]. وهكذا يتوصل مرة أخرى – فيما له صلة وثيقة بهذا التحليل – إلى استنتاج مفادهُ أن " الصراع ضد القومية الكوردية، والذي نُفذت فيه أنماط معينة من السياسات، واتخذت ضده في سنة ١٩٢٥ مقدمات منطقية premises ومواقف قومية وإيديولوجية ونفسية معينة، استمر في أداء دور مهم في قرارات السياسة التركية لأكثر من نصف قرن [بعد ذلك]."[٦] والواقع أن اولسن، في نظرته إلى المستقبل، حاول أن يثبت أيضاً بأن " القومية الكوردية، التي كان تمرد الشيخ سعيد تعبيراً عنها ورمزاً لها، ستستمر بعيداً إلى القرن القادم "[٧].

استناداً إلى اهتمامها المشترك في قمع الطموحات القومية الكوردية، فضلاً عن شكوكها في التسلل الشيوعي المرتبط بمطاليب الأقليات، عقدت كل من تركيا والعراق وإيران (إضافة إلى أفغانستان) الميثاق الشرق الأوسطي – المعروف باسم ميثاق سعد آباد نسبة إلى القصر الذي عُقد فيه في طهران – في

٨ تموز ١٩٣٧. وبموجب بنود هذه المعاهدة اتفقت تلك الأطراف على التعاون ضد أية أنشطة هدّامة قد تحدث ضدها. ومع أن ميثاق سعد آباد لم يذكر الكورد بشكل مُحدّد، ولم يكن سوى ميثاق عدم اعتداء ضعيف سرعان ما أصبح عديم الجدوى أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إلا أن الكورد يعتقدون، ولهم بعض الحق في ذلك، أن الميثاق كان موجهاً ضدهم.

وقد نظر الكورد نظرة مماثلة، لها ما يبررها إلى حد ما، إلى ميثاق بغداد* الذي عُقد بين الدول الثلاث ذاتها إضافة إلى بريطانيا والباكستان، رغم أن الميثاق لم يذكر الكورد بشكل مُحدّد. ومن الناحية الرسمية كان من المفترض أن توسع هذه المعاهدة الجديدة مبدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بخصوص احتواء الشيوعية، إلى الشرق الأوسط. وعلى أية حال كان هناك، على نحوٍ واضح، عاملاً كوردياً مستتراً يؤثر أيضاً في السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة المبكرة.

- السنوات القريبة :

إن انبعاث القومية الكوردية في تركيا منذ سبعينات القرن العشرين قد دفع العامل الكوردي إلى واجهة السياسة الخارجية التركية الحالية. فعلى سبيل المثال ذهب أوجلان في آب ١٩٩٣ إلى حد الادعاء بأن " المشكلة التركية قد فرضت طوقاً على السياسة الخارجية [التركية] "[٨]، وبأن تانسو جيلر هزمت

* ميثاق بغداد (أو حلف بغداد) نشأ أساساً بعد ميثاق للتعاون والدفاع المتبادل بين العراق – وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥. ثم انضمت إلى الميثاق كل من بريطانيا وإيران وباكستان، كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في بعض لجان الحلف. وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بعدة أشهر انسحب العراق من ميثاق بغداد في آذار ١٩٥٩ فصار يُعرف بمنظمة المعاهدة المركزية "C.E.N.T.O" بدلاً من ميثاق أو حلف بغداد. (المترجم)

عصمت سزكين الذي أراد أن يصبح رئيس وزراء جديد لتركيا " لأن سزكين فشل في موضوع القضية الكوردية "[٩]. وكدليل على ذلك، ذكر اوجلان فشل وقف إطلاق النار بين حزب العمال الكوردستاني "ب.ك.ك" و [حكومة] أنقرة في مايس وحزيران ١٩٩٣، في وقتٍ كان سزكين فيه ما يزال وزيراً للداخلية.

ولتوجيه ضربة إلى الدعامات الاقتصادية للدولة التركية وجه حزب "ب.ك.ك" حديثاً تحذيراً بأنه سيستهدف أي مشروع خطوط أنابيب عبر بحر قزوين لنقل النفط من آسيا الوسطى إلى البحر المتوسط عبر تركيا " ما لم يُعّد [ب.ك.ك] كشريك مفاوضات. ومثلما يعقدون اتفاقيات مع دول أخرى بخصوص خطوط الأنابيب، فإن عليهم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الممثلة للشعب الكوردي ومعنا "[١٠]. ولحين قبول تركيا بشكل نهائي في الاتحاد الجمركي الأوربي في كانون الأول سنة ١٩٩٥، كانت عضوية تركيا في هذا الاتحاد المهم جداً مشروطة بإحرازها تقدماً باتجاه حل المشكلة الكوردية[١١].... إن التقديرات الحديثة تشير إلى إنفاق تركيا مبلغاً يصل إلى ٨ مليارات دولار سنوياً لمحاربة حزب "ب.ك.ك"، وإشغال نحو ٧٥٪ من جيشها في هذا الصراع. لقد توصل كمال كرشجي K.Kirisci، وهو بروفيسور تركي في جامعة البسفور في إسطنبول، إلى استنتاج مفاده " نتيجة لذلك، أصبحت السياسة المرتبطة بالانتماء الإثني والقومية تؤثر في سلوك السياسة الخارجية التركية بشكل عميق "[١٢].

ولأن تركيا اختارت منذ فترة طويلة رفض الاعتراف بأن لديها مشكلة كوردية، فإن الانبعاث المفاجئ لهذه الأخيرة منذ سبعينات القرن العشرين أدى إلى ظهور " نظريات مؤامرة " تتضمن تأثيرات أجنبية مختلفة. إن الكثير من الأتراك، والحكومة، يشعرون بأن حزب "ب.ك.ك" يستلم المساعدة من دول ومجموعات مختلفة ترغب في إضعاف تركيا. وقد أعلنت رئيسة وزراء تركيا تانسو جيلر في تشرين الثاني ١٩٩٣ قائلة، " نجن نعلم بأن حزب

"ب.ك.ك" يلقى الرعاية والتدريب في دول مجاورة لنا مثل سوريا، إيران، العراق، وأرمينيا"[١٣].

كان تصريح جيلر مفاجأة مذهلة، فمنذ وقتٍ طويل كان هناك تقليد في السياسة الخارجية التركية بتجنب ذكر أسماء الدول المجاورة عند إطلاق مثل هذه الاتهامات، حتى لو كان كل شخص يعلم من المقصود عندما تشتكي الحكومة من " دعم دول معينة وتوفيرها ملاذاً لحزب ب.ك.ك" ورغم أن أول خروج على هذا التقليد سبق وأن حصل في سنة ١٩٨٩، إلا إن إعلان جيلر فاجأ وزارة الخارجية التركية بشكل واضح، وأدهش آخرين بما تضّمنه من تهديد مبطن نادر بالتدخل ضد هذا الدعم الملحوظ لحزب "ب.ك.ك". وقد أضافت [جيلر] قائلة " لقد بدأت عملية دبلوماسية مكثفة... فإذا كان جيراننا أصدقاءً لنا، فإن هذا هو وقت إظهار صداقتهم لنا. وإن لم يكونوا أصدقاءً لنا، فإن علينا أن نعرف ذلك ونعمل طبقاً له".

لا شك أن أولئك المسؤولين الأتراك الذين اتخذوا موقف جيلر كانوا متأثرين بذكرياتهم التاريخية عن مشاريع إمبريالية أوربية لإضعاف وتقسيم الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[١٤]. وحتى بعد تأسيس الجمهورية التركية في العشرينات كانت لدى الأتراك شكوك بأن بريطانيا قد دعمت التمرد الكوردي الذي قاده الشيخ سعيد في سنة ١٩٢٥ لإضعاف إدعاء تركيا بولاية الموصل، التي يشكل الكورد القسم الأكبر من سكانها. ذلك أن ثورة كوردية ضد تركيا من شأنها أن تُبطل إدعاء تركيا بأنها يمكن أن تمثل على أحسن وجه الكورد الذين يسكنون المنطقة الغنية، التي أصبحت شمالي العراق فيما بعد.

وعلى أية حال، لم يستطع الأتراك أبداً إبراز أي دليل مهم يثبت شكوكهم. فعلى سبيل المثال أعلن ونستون تشرشل W.Churchill قائلاً : " نحن لم نتمكن من الإيفاء بكل الوعود التي مُنحت، أو زُعم بأنها مُنحت، للعرب خلال

الحرب. وقد عارضت تماماً خلق صعوبات مماثلة مع الكورد "[١٥]. وبناءً على هذا يستنتج اولسن قائلاً " ولهذا كان هناك رفض بالإجماع في ١ كانون الأول سنة ١٩٢١ لمقترحات... إثارة تمرد كوردي ضد الأتراك خارج منطقة الانتداب البريطاني في العراق ". والحقيقة أن من بين أسباب سحق تمرد الشيخ سعيد هو أن الفرنسيين سمحوا للأتراك باستخدام سكة حديد بغداد التي تمر عبر سوريا لغرض نقل جنودهم[١٦]. وعلى نحوٍ مماثل سمحت إيران، أثناء الثورة الكوردية في أطراف جبل أرارات [= أغري داغ] سنة ١٩٣٠، بمرور القوات التركية عبر أراضيها لتطويق المتمردين. وقد جعلت تركيا وإيران تفاهمها قانونياً فيما بعد من خلال إجراء تعديلات طفيفة على حدودهما سنة ١٩٣٢[١٧].

إن موقف جيلر بخصوص الدعم الخارجي للمتمردين لم يحظ، على أية حال، بموافقة الجميع. فوزير خارجيتها حكمت جتين H.Çetin، وهو من أصل كوردي، وقف إلى جانب وجهة النظر التالية التي عبر عنها مسؤول حكومي رفيع المستوى:

"من التفاهة أن نُقيم حزاماً من العداء وعدم الأمن حول البلد من خلال إعلانات وإشارات تتهم بعض الجيران الشرقيين بإيواء وحماية الإرهابيين الانفصاليين، خصوصاً إن لم يكن هناك دليل قوي ضد تلك الأقطار. وليس من مصلحة تركيا أن يكون لديها الكثير من الأعداء حولها"[١٨].

وفي تفسير جزئي لاتهامات جيلر، خمّن البعض بأنها كانت من أجل الاستهلاك المحلي، بل وحتى الاستهلاك الحزبي لأنها كانت تواجه مؤتمراً لحزبها [أي حزب الطريق الصحيح] لتجديد رئاستها له. وإن موقفاً شديداً في السياسة الخارجية بخصوص القضية الكوردية سيساعد على إبعاد بعض الضغوط عنها بسبب الإخفاقات الملحوظة لسياستها في قضايا أخرى. ومهما يكن، إن التحليل التالي سيوضح عمق وسعة العامل الكوردي في السياسة الخارجية التركية.

الشرق الأوسط :

- سوريا :

لخّص عصمت شريف وانلي I.S.Vanly، وهو أكاديمي وناشط كوردي بارز، دور سوريا بشكل جيد عندما كتب بأن نظام [حافظ] الأسد قد منح حزب العمال الكوردستاني " ما يمكن تبريره تسميته بتحالف استراتيجي "[١٩] .... وحتى قبل الانقلاب العسكري في تركيا سنة ١٩٨٠ وفرّت سوريا ملاذاً لاوجلان، زعيم حزب "ب.ك.ك" بإعادة التجمع وإعادة تشكيل أنفسهم على الأراضي السورية وفي الأجزاء اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية. كما إن كل المؤتمرات الخمسة لحزب "ب.ك.ك" عُقدت هناك. وقد سُمح لحزب "ب.ك.ك" أن يحتفظ، لغاية نيسان ١٩٩٢، بأكاديمية محسون قور قماز M.Korkmaz العسكرية كمعسكر للتدريب في وادي البقاع. وإلى اليوم [أي سنة ١٩٩٧] يمضي اوجلان جزءاً من وقته على الأقل في دمشق، بينما تبقى نواة قوات حزب "ب.ك.ك" مُعَسْكِرة في / أو بالقرب من وادي البقاع.

من المحتمل أن هناك عدداً من الأسباب وراء العلاقة بين حزب "ب.ك.ك" وسوريا. إن العداوات الكامنة بخصوص إلحاق تركيا لإقليم هاتاي (الاسكندرونة) منذ سنة ١٩٣٩، والمشاكل التي تخص مياه نهر الفرات، الذي يتدفق من تركيا إلى سوريا، أدت إلى برود في العلاقات السورية – التركية لفترة طويلة. ومع اقتراب اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول " Guneydoğu Anadolu Projesi "*، الذي يعرف اختصاراً بـ " GAP "، لاستغلال نهري

* وهو مشروع ضخم جداً بدأت تركيا العمل فيه منذ أربعة عقود، أي منذ الستينات، تقريباً ويجمع بين توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية في خمس محافظات تقع في جنوب شرق تركيا. ويتضمن المشروع بناء نحو ٢٢ سداً على نهري الفرات ودجلة، ومحطات طاقة كهربائية. وشبكة من قنوات الري. (المترجم)

الفرات ودجلة، سعت سوريا إلى الحصول على حصة سنوية مضمونة من المياه من تركيا ولكنها لم تنجح في مسعاها[٢٠].

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدم اتفاق بين الجانبين بشأن قبرص وإسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية " PLO ". إن بعض الأتراك يرون بأن حزب "ب.ك.ك" قد ساعد على إبعاد كورد سوريا عن إثارة المشاكل للأسد مقابل توفير ملاذ آمن له في سوريا. ومن المحتمل أن ذكريات الحكم العثماني القاسي الذي استمر حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، فضلاً عن حقيقة أن كل واحدة من الدولتين كانتا في الجانب المقابل للآخر خلال الحرب الباردة*، كانت عاملاً مساعداً على البرود في علاقاتهما. وأخيراً، يجب أن نذكر أيضاً المطامح الكبيرة للقائد السوري حافظ الأسد لإشغال مكانة مهيمنة في المنطقة.

وعلى مدى السنين جرى حوار الطرشان بين تركيا وسوريا بشأن الوضع. وقد اشتكت تركيا بصورة متكررة من وجود حزب "ب.ك.ك" في سوريا، بينما أنكرت سوريا ذلك وأثارت في الوقت نفسه شكاواها بخصوص المياه. وفي تموز ١٩٨٧ وقّع رئيس الوزراء التركي توركت اوزال بروتوكولاً أمنياً مع السوريين في دمشق. وبموجب هذا البروتوكول وافقت سوريا على وقف السماح لحزب "ب.ك.ك" بشن غارات على تركيا عبر حدود سوريا وإزالة معسكرات ذلك الحزب من أراضيها. ومن جانبها وافقت أنقرة على تزويد دمشق بما لا يقل عن ٥٠٠ م مكعب/ثانية من المياه شهرياً. وعلى أية حال، فإن تصلباً سورياً أكثر سرعان ما اتضح عندما نُقلت معسكرات حزب "ب.ك.ك"

* المقصود هنا عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو – N.A.T.O) وعلاقاتها الوثيقة مع الغرب عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، في حين أن سوريا اتجهت منذ الخمسينات إلى بناء علاقات سياسة واقتصادية وعسكرية مع الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية. ولهذا أشار أحد الباحثين " إن الحد بين الكتلتين الشرقية والغربية... يمتد بصورة أو بأخرى على الحدود التركية السورية". (المترجم)

ببساطة إلى الأجزاء الواقعة تحت السيطرة السورية في وادي البقاع، الذي يُفترض أنه ضمن الأراضي اللبنانية وبالتالي خارج السيطرة القانونية السورية.

وفي نيسان ١٩٩٢ التقى وزير الداخلية التركي عصمت سزكين مع حافظ الأسد في دمشق وقدم له أدلة[٢١] على أشياء عديدة، منها :

(١) إن اوجلان ما يزال يعيش في دمشق قرب جامع صلاح الدين الأيوبي - وتسهر على حمايته عناصر المخابرات السورية.

(٢) أن المخابرات السورية تقدم المال، والمواد، والهويات المزوّرة إلى حزب "ب.ك.ك".

(٣) أن سوريا سمحت بعقد اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات حزب "ب.ك.ك" على أراضيها في تواريخ مختلفة.

(٤) أن سوريا سمحت بوجود معسكرات حزب "ب.ك.ك" ومراكز تدريبه في وادي البقاع ووفرّت أيضاً صواريخ [أرض – جو] من طراز " SAM-٧ " لحمايتها.

(٥) أن سوريا منحت المساعدة لحزب "ب.ك.ك" من مخازن أسلحتها المُقامة قرب حدودها مع تركيا.

(٦) أن سوريا سمحت لحزب "ب.ك.ك"، بإقامة بث إذاعي لمسافة ٧٢ كم (حوالي ٤٤ ميلاً) من دمشق.

بدت زيارة سزكين ناجحة مبدئياً. فقد قيل بأن سوريا وعدت بإغلاق معسكرات حزب "ب.ك.ك" في وادي البقاع، وإعلان ذلك الحزب " منظمة إرهابية " و " غير قانونية في سوريا "، واعتقال ومحاكمة أعضاء "ب.ك.ك" عند إلقاء القبض عليهم، بل وحتى طرد مجموعات إرهابية تركية أخرى مماثلة مثل اليسار الثوري "Dev Sol "[٢٢]. وأعلن سزكين قائلاً " إنني لا أعتقد بأن سوريا ستكون وراء إرهاب "ب.ك.ك" بعد هذا " ووصف اتفاقيته

مع الأسد بأنها " البروتوكول الأفضل الذي تحقق حتى الآن "[٢٣]. ومهما يكن، ففي غضون أشهر أصبح واضحاً استمرار الازدواجية السورية، عندما أقيم ببساطة معسكر جديد لحزب "ب.ك.ك" على مسافة ٢٠كم غرب وادي البقاع قرب بلدة بار إلياس اللبنانية. واستمرت الشكاوى التركية من حوادث خطيرة قام بها حزب "ب.ك.ك" انطلاقاً من سوريا. وفي ربيع ١٩٩٦ شجب رئيس الوزراء التركي حينئذٍ مسعود يلماز " سياسة الابتزاز هذه " وأكّد بأن " الحكومة السورية قد باشرت مسلكاً خطيراً... باستخدامها إرهاب "ب.ك.ك" كورقة رابحة مقابل قضية المياه "[٢٤]. بل إن نهاد منتشه N.Menteşe نائب رئيس الوزراء التركي هدد بتلقين سوريا "درساً "[٢٥]. وفي صيف ١٩٩٦ أضاف رئيس الجمهورية التركي ديميريل، المعروف بكونه حذراً عادةً، بشكل لا لبس فيه بأن " الدعم السوري لحزب "ب.ك.ك" ثابت بشكل واضح " وبأن " لدى تركيا دليلاً لا يمكن دحضه بأن زعماء هذه المنظمة ما يزالون في سوريا والمناطق المجاورة الخاضعة للسيطرة السورية "[٢٦].

زاد التصدع بين تركيا وسوريا مع توصل سوريا إلى تفاهم غامض مع اليونان بخصوص تعاون عسكري كان موجهاً ضد تركيا بشكل واضح. وجواباً على ذلك جزئياً، توصل الأتراك إلى اتفاقية أكثر وضوحاً مع إسرائيل بخصوص التعاون العسكري*. إن " التحالف الاستراتيجي " بين سوريا وحزب "ب.ك.ك"، وكذلك " حوار الطرشان " بين تركيا وسوريا مستمر**.

* الإشارة هنا إلى اتفاقيات التعاون العسكري والأمني والسياسي بين تركيا وإسرائيل في شباط سنة ١٩٩٦، ومن بين المبّررات التي قدمتها تركيا للتحالف مع إسرائيل أن سوريا وقعت معاهدة تحالف مع اليونان ضد تركيا سنة ١٩٩٥. (المترجم)

** المقصود إلى سنة طبع الكتاب وهي ١٩٩٧. (المترجم)

- إيران:

على الرغم من الاختلافات الإيديولوجية العميقة بين تركيا العلمانية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية، وبين [جمهورية] إيران الإسلامية المناهضة للغرب، فإن الدولتين استطاعتا الاحتفاظ طويلاً بعلاقات ودية على نحو يثير الدهشة. ويعود هذا إلى حسابات كلتا الدولتين بأن مثل هذه السياسة ستخدم مصالحهما[٢٧]. ونتيجة لذلك، لم تلعب إيران أبداً دور الملاذ الآمن لحزب "ب.ك.ك" إلى الحد الذي قامت به سوريا. ومع ذلك، فإن المشاكل موجودة بين الدولتين وقد شهدت تصعيداً مؤخراً.

في صيف ١٩٨٩، على سبيل المثال، اتهّم مصدر تركي بأن هناك حوالي ٢٥ من مقاتلي حزب "ب.ك.ك" تحت قيادة عثمان، شقيق عبد الله اوجلان، في إيران[٢٨]. وافتُرِض بأن حوالي ٨٠ من مقاتلي ذلك الحزب تسللوا عبر الحدود الإيرانية إلى تركيا في نيسان الماضي. وأشارت معلومات أخرى إلى "نتشار واسع لقوة "ب.ك.ك" من معسكرات في الأراضي الإيرانية إلى... المنطقة العازلة بين إيران والعراق "[٢٩].

وفي تشرين الأول ١٩٩١ تم في إسطنبول مصادرة السفينة Cape Maleas، المسجلة في قبرص اليونانية، وهي محملة بالأسلحة والذخائر، ونوعية رديئة من الهيروين. وكانت السفينة مؤجرة من قبل إيران قبل ذلك بسنتين. والمفروض أنها قامت بأربع رحلات سابقة وهي محملة بالأسلحة من ميناء بوركاس Burgas البلغاري إلى سوريا، حيث زُعم أن الشحنة نقلت إلى حزب "ب.ك.ك"، وأطراف أخرى يُفترض أنها مدعومة من إيران وسوريا. ورغم أن إيران نفت الاتهامات فإن الحادث تسبب في الكثير من الضغينة من جانب تركيا تجاه الجمهورية الإسلامية.

في أيلول ١٩٩٢ غادر وزير الداخلية التركي سزكين إلى إيران في محاولة غير ناجحة لجعل تلك الدولة تمنع عمليات تسلل عناصر "ب.ك.ك" إلى تركيا. لقد رفضت إيران ببساطة الاتهامات، وردت بأنها تريد وقف نشاطات منظمة " مجاهدين خلق " في تركيا، وهي منظمة اشتراكية إسلامية تعارض الحكومة الإيرانية بعنف. إن اغتيال الصحفي التركي العلماني البارز اوغور مومچو Ugur Mumcu في كانون الثاني ١٩٩٢، من قبل من اعتُبروا متطرفين إسلاميين دربتّهم ودعمتهم إيران، أضاف المزيد من الزيت على [نار] الشكوك التركية حول دور إيران.

خلال حملة عسكرية مشتركة من قبل قوات تركية وكوردية عراقية لاستئصال قواعد حزب "ب.ك.ك" من شمال العراق في تشرين الأول ١٩٩٢، تمكن ذلك الحزب، وبوضوح، من نقل بعض مقاتليه إلى إيران. ويشير أحد التقارير إلى تمركز نحو ١٥٠٠ منهم في ستة معسكرات تابعة لحزب "ب.ك.ك" في محافظة اورمية الإيرانية في صيف ١٩٩٣[٣٠]. وورد في التقرير ذاته أيضاً " إضافة إلى الدعم السَوقي (اللوجستي) تقدم إيران الأسلحة والذخائر والتجهيزات والملابس إلى المقاتلين ".

وفي آب ١٩٩٣ قدّم وفدٌ تركي صوراً وأشرطة كاسيت وملفات إلى إيران، تتضمن معلومات كشفها مقاتلون من "ب.ك.ك" أُلقي القبض عليهم، عن علاقات الحزب مع المخابرات الإيرانية ومع وحدات الحرس الثوري " باسداران – Pasdaran "، وكذلك معلومات عن مواقع مخازن أسلحة حزب "ب.ك.ك" ومراكز تدريبه، وضباط ارتباطه، وأسماء أعضاء "ب.ك.ك" المسؤولون عن تلك المعسكرات، وبيوت خلايا [الحزب] في إيران[٣١].

إن إحدى النظريات تُفسر سلوك إيران بسعيها إلى إضعاف مركز تركيا في الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز السوفيتية السابقة[٣٢]. والتفسير الممكن الآخر هو أن إيران تسعى، من خلال تشجيع حزب "ب.ك.ك" على مواصلة الصراع المسلح من كوردستان العراق، إلى توسيع الصراع بين تركيا وحزب "ب.ك.ك"، وبين ذلك الحزب والكورد العراقيين، هناك على أمل زعزعة استقرار حكومة ودولة الأمر الواقع " de facto " الكوردية العراقية التي تأسست بعد حرب الخليج سنة ١٩٩١. وترى إيران في دولة الأمر الواقع الكوردية هذه نموذج حكم ذاتي لا يمكن قبوله لمواطنيها [أي مواطني إيران] الكورد، وبأنها أداة للولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الإيرانية. والحقيقة أنه ابتداءً من ربيع ١٩٩٣، وعلى مدى صيف تلك السنة، قامت إيران نفسها بقصف مناطق ريفية في كوردستان العراق في نيةٍ معلنة لضرب الكورد الإيرانيين الذين افتُرض اتخاذهم ملاجئ هناك. ثم قامت القوات الإيرانية في أواخر تموز ١٩٩٦ – وبموافقة من حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي يترأسه جلال الطالباني – بالتغلغل إلى مسافة بعيدة في شمال العراق في مسعىً لضرب الكورد الإيرانيين وأعقبت الجمهورية الإسلامية هذا العمل بدعم صارخ لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني في حربه الأهلية مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي يترأسه مسعود البارزاني. ويبدو أيضاً أن القصد من وراء هذا العمل كان استغلال عدم قدرة [حكومة] بغداد على السيطرة على المحافظات الشمالية التي كانت ما تزال خاضعة لها قانونياً.

ومن جهة أخرى، تعاونت إيران مع تركيا لمعارضة إعادة تأكيد النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز. كما أن الجمهورية الإسلامية عملت مع كل من تركيا وسوريا إلى حد أن الثلاثة كانوا يجتمعون في عواصم الطرف الآخر منذ حرب الخليج بشكل شبه منتظم للنظر في كيفية مواجهة التهديد المشترك

الذي تمثله الدولة الكوردية في شمال العراق وهكذا عُقدت اجتماعات في أنقرة في تشرين الثاني ١٩٩٢، ودمشق في شباط ١٩٩٣، وطهران في حزيران ١٩٩٣، ودمشق في تموز ١٩٩٤، وطهران في أيلول ١٩٩٥. وعلى أية حال، فإن الدعوة إلى الاجتماعات الثلاثية أصبحت أقل تكراراً مؤخراً. إن اجتماع سنة ١٩٩٥ تأجل عدة أشهر بسبب الغزو التركي لشمال العراق في آذار ١٩٩٥. وفضلاً عن ذلك، رفضت إيران في تشرين الأول ١٩٩٣ طلباً تركياً للسماح لقوات تركية بدخول أراضيها لتعقب مقاتلي حزب "ب.ك.ك"، مثلما فعل الأتراك بشكل متكرر في شمال العراق.

يُعتقد أن إيران وافقت في نهاية سنة ١٩٩٣ على اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص عمليات "ب.ك.ك" داخل أراضيها والسماح للأتراك بمراقبة أي إجراءات تُتخذ لتعزيز هذا التفاهم. ومن جانبها وافقت تركيا على عمل الشيء ذاته بالنسبة لإجراءات إيران ضد " مجاهدين خلق ". وقد بدا لوهلةٍ بأن اللجنة الأمنية المشتركة التي تشكلت نتيجة ذلك التفاهم ستؤدي إلى نتائج إيجابية، لأنها عقدت اجتماعات عديدة لتبادل المعلومات عن الإرهاب وأمن الحدود. فعلى سبيل المثال، سلمت إيران ١٤ من مقاتلي "ب.ك.ك" إلى الأتراك في ربيع ١٩٩٤، ولم تسمح لقصف مخيم زاله Zaleh التابع لحزب "ب.ك.ك" قرب الحدود الإيرانية، والذي قُتل خلاله حوالي ٢٠ إيرانياً أيضاً، بإفساد العلاقات الإيرانية – التركية. وبالمقابل لم تدعم تركيا دعوة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون حلفاء بلاده في مايس١٩٩٥ إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية في التوقف عن التبادل التجاري والاستثمار مع إيران.

وعلى أية حال، ظهرت تقارير جديدة في حزيران ١٩٩٥ عن نشاط "ب.ك.ك" في إيران. واعتُقد بأن "ب.ك.ك" أقام حوالي ثمانية مخيمات هناك

بعد فراره أمام الغزو التركي لشمال العراق في آذار ١٩٩٥[٣٣]. وطبقاً لما ذكره المراسل التركي ارطغرل اوزكوك E.Ozkok، الذي يمتلك علاقات جيدة، فإن الأتراك لم يتخذوا أية إجراءات عسكرية لأن " مهاجمة [أي] مخيم في إيران سيكون مبادرة محفوفة بالمخاطر جداً. إن قصف إيران مختلف تماماً عن قصف شمال العراق "[٣٤]. وفضلاً عن ذلك، تعرضت العلاقات بين الدولتين إلى مزيد من الوهن في ربيع سنة ١٩٩٦ بسبب ادعاء إيران بأن تركيا سمحت لمجموعة من أعضاء " مجاهدين خلق " بالقيام بمظاهرة مناوئة لإيران في الذكرى السنوية لانتصار الثورة الإسلامية. وتبع هذا اتهامات متبادلة حول عمليات تجسس يقوم بها دبلوماسيو كل بلد في البلد الآخر.

بعد فترة من استلامها السلطة في تموز ١٩٩٦ تحركت حكومة نجم الدين أربكان* الإسلامية لتهدئة هذه الصعوبات من خلال التوصل إلى اتفاقية مهمة مع إيران بخصوص شراء الغاز الطبيعي وبناء خط أنابيب لنقله. كما دعا أربكان إلى محادثات بين تركيا وإيران وسوريا والعراق يكون هدفها أن تحل محل

* سياسي تركي معروف بتوجهاته الإسلامية. ولد سنة ١٩٢٦ ودرس الهندسة في إسطنبول ثم أكمل دراسته العليا في ألمانيا الغربية. أسس (حزب النظام الوطني) في نهاية عقد الستينات، وبعد انقلاب سنة ١٩٧١ في تركيا أسسا حزباً جديداً هو (حزب الخلاص الوطني) وشارك في حكومات ائتلافية ترأسها بولند أجويد ثم سليمان ديميريل في السبعينات. وبعد انقلاب ١٩٨٠ أدرج أربكان ضمن قائمة السياسيين الذين حُظر نشاطهم السياسي. وبعد عودته إلى العمل السياسي في ١٩٨٧ ترأس (حزب الرفاه) الذي فاز في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩٥. وفي نهاية حزيران ١٩٩٦ اتفق اربكان مع تانسو جيلر على تشكيل حكومة ائتلافية استمرت لسنة واحدة فقط حيث أضطر اربكان إلى تقديم استقالته تحت ضغط من الجيش. وفي شباط ١٩٩٨ أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا أمراً بمنع حزب الرفاه ومنع اربكان من النشاط السياسي. (المترجم)

قوات عملية توفير الراحة " Operation Provide Comfort " المدعومة أمريكياً، والتي تعزّز منطقة حظر الطيران فوق كوردستان العراق. إن محاولة الانفتاح هذه على إيران غرقت، على أية حال، وسط اتهامات تركية جديدة من قبل وزيرة الخارجية الجديدة تانسو جيلر بخصوص عمليات تسلل لحزب "ب.ك.ك" من إيران، ويبدو أن جيلر كانت تعمل بشكل متعارض مع شريكها في الائتلاف اربكان. إن تجدد الحرب الأهلية الكوردية العراقية في آب ١٩٩٦ – والتي دعمت إيران خلالها حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني في حين دعمت تركيا الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وبذلك دعمت العراق بشكل واضح – كان لها تأثير مضاد على الاتفاقية التركية – الإيرانية.

- العراق :

سمح العراق لتركيا أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ بتعقب مقاتلي حزب "ب.ك.ك" داخل أراضيه في عدد من المناسبات. ومثل هذا التعاون خدم مصالح كلتا الدولتين في حينه، لأن بغداد كانت منشغلة تماماً [في الحرب] مع الإيرانيين، وتجد صعوبة في السيطرة على المحافظات الشمالية حيث سمح الكورد العراقيون لحزب "ب.ك.ك" بالتمتع بملاذ آمن. وهكذا، وبالرغم من احتفاظ حزب "ب.ك.ك" بقواعد في شمال العراق، إلا أنه لم يحصل على إذن بذلك من حكومة البلد المضيف [أي الحكومة العراقية]، مثلما فعل في سوريا وإلى حدٍ أقل كثيراً في إيران.

بدأ التفاهم بين أنقرة وبغداد ضد كل من حزب "ب.ك.ك" والكورد العراقيين يضعف مع نهاية الحرب في ١٩٨٨، عندما تعقب الجيش العراقي حوالي ٦٠,٠٠٠ كوردي عبروا الحدود الى تركيا، حيث استُقبلوا كلاجئين على مضض. وأدت حرب الخليج سنة ١٩٩١ إلى تغييرات دراماتيكية أكثر في

السياسة الخارجية التركية مع تحرك رئيس جمهورية تركيا توركت اوزال بسرعة لدعم الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بإغلاق خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، والتعاون بأساليب أخرى مختلفة لتسهيل انتصار الائتلاف.

وعند انتهاء الحرب واجهت تركيا بصورة مفاجئة موقفاً صعباً لا يصدق بوجود حوالي نصف مليون لاجئ كوردي على حدودها فراراً من صدام [حسين]. ولمعالجة هذه الأزمة واصلت تركيا تعاونها مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد صدام من خلال :

(١) إيواء عملية توفير الراحة "OPC" – المعروفة في تركيا باسم عملية المطرقة المتوازنة Poised Hammer أيضاً – التي وفرت الغطاء الجوي للكورد العراقيين ضد تهديد هجمات جديدة من قبل بغداد.

(٢) الدخول في تحالف أمر واقع " de facto alliance " مع الحكومة والدولة الكوردية العراقية التي ظهرت في شمال العراق.

شكّل هذان الموقفان تحولاً رئيسياً في السياسة الخارجية التقليدية لتركيا القائمة على أساس الحياد الدقيق من جهة والمعارضة العميقة للقومية الكوردية من جهة أخرى.

بدأت عملية توفير الراحة في ٥ نيسان ١٩٩١ بناء على أوامر من الرئيس الأمريكي جورج بوش [الأب]، بعد اقتراحات من رئيس الجمهورية التركية توركت اوزال، ورئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران F. Mitterand، ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجر J. Major[٣٥]. وكانت " مهمتها الأصلية توفير المساعدة الإنسانية الفورية للاجئين العراقيين الذين فرّوا إلى جبال شمال العراق وعبر الحدود إلى جنوب تركيا هرباً من قمع صدام حسين " في نهاية حرب الخليج سنة ١٩٩١ وبعد فشل الانتفاضة الكوردية. وفي وقتٍ أو

آخر، شاركت قوات الائتلاف من ١٣ دولة مختلفة [في هذه العملية]. وفي ذروة هذه العملية، في مايس١٩٩١، كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ١٢,٠٠٠ شخص من العسكريين كُلفوا بمجهودات الإغاثة، وهؤلاء أنفسهم كانوا جزءاً من قوة تبلغ ٢٢,٠٠٠ شخص من كل دول الائتلاف. استمرت عملية "OPC" لاحقاً حتى نهاية سنة ١٩٩٦، وكانت تتألف من ٨٠ طائرة قتال وإسناد متمركزة في قاعدة انجيرلك الجوية في محافظة اظنة جنوب تركيا. وكانت هذه الطائرات تقوم بدوريات يومية فوق كوردستان العراق لردع الهجمات من قبل [حكومة] بغداد. وهكذا كانت الموافقة التركية شرطاً ضرورياً "sine qua non" لاستمرار عملية توفير الراحة، وكان يجب تجديدها في فترات أقصر بصورة متزايدة. كما تمركز فريق مركز تنسيق صغير في زاخو بكوردستان العراق لمراقبة الأوضاع، وتم تشغيل عدة آلاف من الكورد المحليين في عمليات إغاثة وأخرى استخباراتية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا هي القوى الغربية الرئيسية المشاركة.

أصبح استمرار عملية توفير الراحة قضية سياسية رئيسية في تركيا، لأن الكثير من الأتراك اعتقدوا بأنها تسهّل فراغ السلطة في شمال العراق والذي مكّن حزب "ب.ك.ك" من التمتع بملاجئ هناك. بل أن البعض رأى بأن عملية توفير الراحة هي بداية معاهدة سيفر[٣٦] جديدة، والتي ستؤدي إلى خلق دولة كوردية في شمال العراق. وبأن تركيا تُسهّل، بعملها هذا، القضاء على نفسها من خلال إيواء [عملية "OPC"]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سقوط بعض التجهيزات بيد "ب.ك.ك" في عملية إسقاط جوي غير مقصودة أدى إلى مزيد من الشكوك بين الجمهور التركي، الذي كان غاضباً من وجود قوة عسكرية أجنبية بين الأتراك.

وعلى أية حال، هناك أسباب مختلفة تفسر محاولة تركيا الآن حماية، وفي الواقع، تعزيز الكورد العراقيين. فإذا اعتمد الكورد على الموقف الودي

التركي، فإن تركيا قد تستطيع التأثير عليهم لكي لا يؤسسوا دولة لهم، والتي يمكن أن تكون مثالاً خطراً بالنسبة لكورد تركيا. وفضلاً عن ذلك، فإن دولة كوردية عراقية غير ودية [تجاه تركيا] يمكن أن تبدأ بمساعدة حزب "ب.ك.ك"، بل وقد تتقدم بادعاءات إقليمية بخصوص المنطقة الكوردية في تركيا. ومن جهة أخرى يمكن لتركيا من خلال دعم الكورد العراقيين، التأثير عليهم ليصبحوا مؤيدين للأتراك مما يجعلهم أكثر استعداداً للمساعدة في حل المشكلة الكوردية في تركيا. والأكثر من ذلك، إذا قام صدام بسحق الكورد ثانيةً، فإن تركيا يمكن أن تواجه مرة أخرى أفواجاً من اللاجئين الكورد المُزعزعين للاستقرار. وأخيراً فإن النظر إلى تركيا بوصفها حامية للكورد العراقيين سيكسبها الاحترام والدعم في الغرب، حيث ما تزال تركيا تسعى إلى العضوية النهائية في الاتحاد الأوربي.

وفي تفسيره لموقف بلاده تجاه " عملية توفير الراحة " صرح رئيس الوزراء حينئذٍ (ورئيس الجمهورية منذ مايس١٩٩٣) سليمان ديميريل قائلاً : " هذه... قوةٌ تقول " أنا هنا " لأجل منع وقوع الشعب الذي خضع لطغيان صدام حسين في الماضي في صعوبات جديدة "[٣٧] ثم أضاف " نحن لا نستطيع مراقبة حلبجة أخرى " (وهي المنطقة التي استخدم فيها صدام حسين هجمات الغازات الكيميائية السيئة الصيت ضد الكورد العراقيين في آذار ١٩٨٨).

وفسّر آخرون الموقف التركي بطريقة أكثر واقعية بكونه " موقفاً لا مكسب فيه "[٣٨]، طالما أنها بسماحها لعملية توفير الراحة بالاستمرار، كانت في الواقع تقوي دولة أمر واقع كوردية عراقية. والتخلي عن [هذه] القوة سيؤدي ببساطة، على أية حال، إلى إعادة تجمعها في مكان آخر وتجريد أنقرة من أي تأثير مهما كان على مجرى الحوادث. وفي أحسن الأحوال، رأى البعض " إن تركيا تبدو بأنها تبيع الدعم للقوة المتعددة الجنسيات مقابل السكوت عن قضيتها الكوردية"[٣٩] وفقاً لما سبق، صوّت البرلمان التركي لصالح

تجديد [الموافقة على] عملية "OPC" كلما حان موعد تجديدها حتى ١٩٩٦ بشكل منتظم رغم أنه كان يضيف دائماً فقرة تشترط وجوب احترام وحدة الأراضي العراقية. وكان هذا يعني، بالطبع، أن تركيا تعارض تأسيس دولة كوردية في شمال العراق. وقد تم تكرار هذه المعارضة بالإجماع في سلسلة مؤتمرات ثلاثية عُقدت بين تركيا وسوريا وإيران منذ تشرين الثاني ١٩٩٢ فصاعداً كما ذكرنا سابقاً. وللسبب ذاته عارضت هذه الدول الثلاث أيضاً الانتخابات الكوردية العراقية في مايس١٩٩٢، والتي أدت إلى إقامة حكومة أمر واقع كوردية عراقية في تموز ١٩٩٢ وإعلان دولة فيدرالية في تشرين الأول من السنة ذاتها[٤٠]. وفضلاً عن ذلك، وبعد تحالف البارزاني مع صدام في آب ١٩٩٦، انسحبت البعثة العسكرية الصغيرة في زاخو إلى تركيا وتم إنهاء جهود إغاثة "OPC" في شمال العراق.

رأى العديد من الأتراك أيضاً بأن تركيا استحقت نوعاً من التعويض عن كل التضحيات المالية التي قدمتها منذ غزو صدام حسين للكويت. فعلى سبيل المثال، قدّر رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في صيف ١٩٩٣ بأن العقوبات ضد العراق قد كلّفت تركيا ما يصل إلى ٥ مليار دولار من الخسائر المباشرة وغير المباشرة[٤١]. وبعد ثلاث سنوات ارتفع هذا الرقم إلى نحو ٣٠ مليار دولار. وهكذا بدأت تركيا تشجع كورد العراق على التوصل إلى تفاهم مع صدام حسين لكي يمكن استئناف التجارة. ورأى الأتراك بأن العراق المسلم قد عوقب بما فيه الكفاية، خصوصاً وأن الأرمن والصرب المسيحيين لم يُعاقبوا (حتى سنة ١٩٩٥ في الأقل) على أعمال عدوان مماثلة قاموا بها. ويجب، كحد أدنى، إيجاد طريقة لإعادة فتح خطوط أنابيب النفط لجلب النفط الخام من مدينة كركوك العراقية إلى [ميناء] يومورتاليك على ساحل البحر المتوسط التركي. إن المحاولات المتكررة لتحقيق هذا الأمر بدت ناجحة أخيراً في صيف سنة ١٩٩٦ عندما سمح قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٩٨٦)

للعراق ببيع ما قيمته ملياري دولار من النفط كل ستة أشهر لشراء الإمدادات الإنسانية. وقد سُحب هذا السماح مؤقتاً عندما دخل صدام الحرب الأهلية الكوردية العراقية بالاستيلاء على أربيل في نهاية آب ١٩٩٦. وبدا مرة أخرى أن على تركيا أن تدفع ثمن أفعال صدام حسين السيئة لأن خط الأنابيب بقي مغلقاً. وعلى أية حال أُعيد فتح خط الأنابيب أخيراً في كانون الأول ١٩٩٦ وفق بنود قرار الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك افتُرض بأن تركيا ستبدأ باستلام أموال من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، والتي تأسست لتوزيع ٣٠٪ من إيرادات مبيعات النفط العراقي.

ومن جانبهم شعر الكورد العراقيون طويلاً بأنهم يعتمدون على تركيا. وقد أوضح هوشيار زيباري، عضو المكتب السياسي المسؤول عن الشؤون الخارجية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي يترأسه [مسعود] البارزاني، قائلاً : " أن تركيا هي حبل إنقاذ الحياة بالنسبة لنا مع الغرب والعالم كله في كفاحنا ضد صدام حسين. إن بمقدورنا ضمان حماية الحلفاء الجوية والمساعدة الدولية من خلال تعاون تركيا. فإذا انسحبت قوات المطرقة المتوازنة فإن وحدات جيش صدام ستحكم المنطقة ثانية وسنخسر كل شيء"[٤٢].

وعند زيارته إلى تركيا في أواخر ١٩٩١ أوضح الطالباني – زعيم الحزب الرئيسي الآخر في كوردستان العراق وهو حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني – إن " تركيا يجب أن تُعد دولة صديقة للكورد "[٤٣]. وعندما التقى الطالباني مع رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل في حزيران ١٩٩٢ أشار الأخير إلى زعيم الاتحاد الوطني الكوردستاني بعبارة " أخي العزيز الطالباني"[٤٤]، بينما أعلن الزعيم الكوردي بأن " الناس في شمال العراق سوف لن ينسون أبداً مساعدة شعب وحكومة تركيا لهم في أيامهم الصعبة "، بل إن الطالباني ذهب حتى إلى حد الإيحاء بأن الكورد العراقيين ربما يريدون

الانضمام إلى تركيا[٤٥]. وعلى أية حال، بدأت العلاقات التركية مع الطالباني بالفتور سريعاً بعد ذلك بسبب دعمه الواضح لحزب "ب.ك.ك".

إن الحرب الأهلية التي نشبت بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني في مايس ١٩٩٤ دمرّت دولة الأمر الواقع الكوردية العراقية وجعلتها تغوص في فوضى متزايدة. وفي آب ١٩٩٦، وبعد أن بدأ الطالباني باستلام المساعدات من إيران، أثار البارزاني اليائس على نحو متزايد دهشة الكثيرين بتحالفه مع صدام حسين لطرد الطالباني من أربيل ومعظم معاقله الحصينة الأخرى في كوردستان العراق. ولما كانت تركيا تشجع منذ فترة طويلة كورد العراق على التوصل إلى تفاهم مع صدام، يمكن الافتراض بأن هذا التحالف قوبل ببعض الاستحسان في أنقرة. وبالإضافة إلى هذا، إن تحالف البارزاني مع صدام والنصر الواضح على الطالباني أدى إلى إثارة الشك في الأساس المنطقي لاستمرار " عملية توفير الراحة "، وهو وضعٌ كانت تفضله تركيا كما يبدو. إن الدعم الإيراني للطالباني لم يُفرح الأتراك خصوصاً وأنه جاء مباشرة بعد توصل الحكومة الإسلامية الجديدة في تركيا [أي حكومة اربكان] إلى صفقة مربحة مع طهران بشأن الغاز الطبيعي.

وعلى أية حال، مع منتصف تشرين الأول ١٩٩٦ استعاد الطالباني معظم المناطق التي كان قد خسرها في الشهر السابق، وبدا كأن الوضع عاد إلى ما كان عليه في الصيف السابق. وفي نهاية ١٩٩٦ جدد البرلمان التركي لستة أشهر أخرى التفويض الممنوح لعملية "OPC" التي صارت تسمى الآن " قوة الاستطلاع– Surveillance Force " أو " المراقبة الشمالية – The Northern Watch " واستمرت العملية باسمها الجديد في تعزيز منطقة حظر الطيران فوق شمال العراق، ولكن الفرنسيين لم يستمروا طويلاً في المشاركة فيها، وانتهى دور الإغاثة في شمال العراق.

- أوربا الغربية :

تشكّلت في السنوات الحديثة دياسبورا* diaspora كوردية من حوالي ٦٠٠,٠٠٠ شخص في أوربا الغربية بسبب عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة[٤٦]. ويُعتقد أن ما بين ٤٠٠,٠٠٠ – ٤٥٠,٠٠٠ نسمة في الأقل من المواطنين الأتراك الذين يعيشون في ألمانيا، ويقدر عددهم بحوالي ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة، هم من الكورد. وفي سنة ١٩٩٣ كان من الممكن اعتبار ٤٠,٠٠٠ من هؤلاء الكورد في ألمانيا من المتعاطفين مع "ب.ك.ك"، في حين بلغ عدد الناشطين ٤,٨٠٠ شخص[٤٧]. وفضلاً عن ذلك يعيش حوالي ٢٠٠,٠٠٠ نسمة من كورد تركيا في مناطق أخرى من أوربا الغربية، بضمنها الدول الاسكندنافية، ودول البينيلوكس Benelux**، وبريطانيا. وفي فرنسا، حيث أيدت زوجة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران القضية الكوردية طويلاً، يوجد حوالي ٦٠,٠٠٠ كوردي و٤٠٠,٠٠٠ تركي.

من الواضح، أن الأعداد المُحتملة قُدمت لتوضيح انتقال تأثير العامل الكوردي في سياسة تركيا الخارجية إلى أوربا الغربية. والحقيقة، إن المصادر التركية اشتكت طويلاً من أن " منظمات متطرفة مختلفة وحزب "ب.ك.ك" استخدمت أراضي أوربا ميداناً لنشاطها، حيث تجند مقاتلين جدد، وتقيم ارتباطاً مع [دول] الكتلة الشرقية East Bloc، وتنقل المقاتلين إلى تركيا... الخ "[٤٨]. وعلى نحو تنبؤي، كتب سيامند عثمان في آذار سنة ١٩٨٧، وكان

* أي بلاد الشتات، ويُقصد هنا الكورد الذين يعيشون خارج كوردستان في مناطق متفرقة من العالم. (المترجم)

** التسمية مأخوذة من الأحرف الأولى من ثلاث دول هي بلجيكا(Belgium) وهولندة (Netherlands)، واللوكسمبورغ (Buxembourg). وقد عرفت بهذا الاسم بعد تشكيلها اتحاداً جمركياً ثلاثياً سنة ١٩٤٧. (المترجم)

يومئذٍ موظفاً في المعهد الكوردي في باريس، قائلاً " في رأيي الشخصي (وما أتخوف منه أيضاً) إن هذا [الهدوء الكوردي التقليدي] قد لا يبقى على حاله لفترة أطول لأن المقابلات التي أجريتها مع قادة وكوادر المنظمات الكوردية تجعلني أميل إلى الاعتقاد بأن الكورد، ولاسيما كورد تركيا، بدأوا يشعرون باليأس من كسب الانتباه "[٤٩].

ومنذ حزيران ١٩٨٧ أصدر وزير الداخلية الألماني تقريراً جاء فيه " إن حزب العمال الكوردستاني "ب.ك.ك" الشيوعي المتزمت كان المنظمة المتطرفة الأكثر فعّاليةً والأكثر نضالاً بين الكورد في سنة ١٩٨٦ "[٥٠]. وأضاف التقرير بأن حزب "ب.ك.ك" أشار إلى نفسه، في نشرة صدرت في ألمانيا الغربية في السنة الماضية، بأنه " القوة التي أخذت على عاتقها الكفاح ضد الاحتلال التركي الفاشستي " وأعلن بأنه يتعهد بممارسة " العنف الثوري " للوصول إلى أهدافه.

بعد ستة أشهر أطلق المكتب الجنائي الاتحادي في فيسبادن تسمية " منظمة خطرة " على "ب.ك.ك" وأعلن بأن هذا الحزب " متورط بتنفيذ جريمة قتل واحدة في الأقل، وجريمتي شروع بالقتل، وثلاث قضايا هجمات، وأربعة حوادث خطرة أخرى، بضمنها السرقة، والابتزاز والإكراه " في ألمانيا الغربية خلال سنة ١٩٨٧. وصرّح المكتب أيضاً بأن هناك حوالي ١٠٠٠ شخص في الأقل من المتطرفين الكورد في ألمانيا الغربية يسعون إلى الإطاحة بالحكومة التركية. " وبالرغم من أن أهدافهم الرئيسة هي الحكومة التركية ونظرائهم الأتراك [الكورد]، فإن مواطني ألمانيا الغربية ومؤسساتها التي تتعاون مع الحكومة التركية... معرضة للخطر أيضاً ".

منذ أواخر الثمانينات كان حزب "ب.ك.ك" يصدر مجلة رفيعة المستوى باسم " سرخويبون – Serxwebon " (أي الاستقلال) في مدينة كولون

بألمانيا الغربية، بينما أصدرت جبهة التحرير القومية الكوردستانية "ERNK"* مجلة أخرى في دوسلدورف باسم " برخويدان – Berxwedan " (أي الدفاع). وفي بداية التسعينات نمت هذه الفعّاليات لتشمل أكثر من ٣٠ منظمة ذات علاقة في ألمانيا لوحدها، وبضمنها " kurd-HA "، وهي وكالة أنباء كوردية تعمل من دوسلدورف، وفي مايس١٩٩٥ تأسست محطة تلفزيون MED-TV، التابعة لحزب "ب.ك.ك"، والتي تبث من لندن وبلجيكا إلى الشرق الأوسط.

لقد أظهر العامل الكوردي صعوبات أخرى للسياسة الخارجية التركية في علاقتها مع ألمانيا وأوربا الغربية. فهو، على سبيل المثال، قدم واحداً من الحجج إلى الجماعة الأوربية لإرجاء النظر في الطلب التركي بخصوص العضوية الكاملة [فيها] سنة ١٩٨٧[٥١]. كما أدى إلى فرض ألمانيا حظراً على تصدير السلاح إلى تركيا لمدة شهرين بعد القتال الذي جرى في نوروز (أي السنة الكوردية الجديدة) في آذار ١٩٩٢ وتوجيه الاتهامات باستخدام الأسلحة التي جهزتها ألمانيا [لتركيا] ضد السكان المدنيين في جنوب شرق تركيا.

لقد شهد صيف سنة ١٩٩٣ توسعاً كبيراً جداً في القتال في جنوب شرق تركيا. وانعكس ذلك على اندلاع موجة عنف غير مسبوقة بقيادة "ب.ك.ك" ضربت أوربا الغربية أيضاً في ٢٤ حزيران، ومرة أخرى في ٤ تشرين الثاني من تلك السنة. وقد بقي الموقف متفجراً منذ ذلك الحين.

في حوادث حزيران ١٩٩٣ هاجم الكورد القنصليات، والمصارف، ومكاتب الخطوط الجوية، ووكالات السفر التركية في حوالي ٢٠ مدينة مختلفة في ألمانيا وفرنسا والسويد وسويسرا وبريطانيا والدانمرك. وحدثت هجمات أفضل تنسيقاً وأكثر عنفاً خلال جولة تشرين الثاني [١٩٩٣] من أعمال العنف،

* اختصار للتسمية الكوردية :Eniye Rizgariye Nevata Kurdistan (المترجم)

عندما حطم ناشطون كورد وأحرقوا القنصليات والمؤسسات التجارية التركية في ألمانيا وسويسرا والنمسا وسويسرا والنمسا وبريطانيا وفرنسا والدانمرك.

أدت الهجمات التي حدثت في أوربا في حزيران إلى ما أسماه مصدر تركي (مع مبالغة يمكن فهمها في ذلك الوقت) " أسوأ مشكلة دبلوماسية واجهتها أنقرة حتى ذلك الحين "[٥٢]. وقد بدأت الأزمة عندما حاولت مجموعة من المتظاهرين الكورد دخول السفارة التركية في بيرن، بسويسرا. وفي رد فعل مبالغ فيه بوضوح، أطلقت مجموعة من السفارة النار على المتظاهرين فقتلت أحدهم وجرحت تسعة آخرين. وفي البداية نُقل عن السفير التركي قايا توبري Kaya Toperi قوله بأن حراس السفارة قد أطلقوا ببساطة النار في الهواء لرد جمهور من مئات الأشخاص الذين لم تتخذ السلطات السويسرية رد فعل سريع تجاههم.

على أية حال، ادعى السويسريون أن رد فعلهم كان فورياً إزاء التهديد. وإن عدد المتظاهرين كان ٣٠ شخصاً فقط، وأنهم كانوا مسلحين بالحجارة فقط. والأكثر من ذلك أن السفير توبري نفسه اتُهم بسحب بندقية، إن لم يكن قد استخدمها فعلاً، في حين أن الإطلاقات النارية لم تطلق في الهواء فقط – والواقع أنها كانت قد استمرت بعد وصول السلطات السويسرية.

إن السويسريين الذين قدموا روايتهم لما حدث أعلنوا أنهم " لا يستطيعون التسامح إزاء إطلاقات بنادق عشوائية أطلقت من سفارة أجنبية على أناسٍ، حتى وإن كانوا مشاركين في مظاهرة غير مُرخصة "[٥٣]، وطالبوا برفع الحصانة الدبلوماسية عن أربعة من أعضاء هيئة السفارة التركية لكي يمكن اتهامهم بالتسبب في إيذاء جسدي خطير، وتعريض الحياة للخطر، والقتل غير المتعمد.

رفض الأتراك الاستجابة، وتذّرعوا بأن السويسريين لم يتخذوا إجراءات أمنية كافية لحماية السفارة من منظمة إرهابية تعمل داخل أراضيها، وهو أمر

يفرضه القانون الدولي عليهم. ولو أن السويسريين قاموا بتلك الإجراءات لما وقع الحادث أساساً. وبالنسبة للجمهور التركي عموماً كان الموقف السويسري يرقى إلى درجة تعبير صريح عن دعم حزب "ب.ك.ك" – الذي نظم الهجمات في عموم أوربا، بما في ذلك المظاهرة التي حصلت أمام السفارة في بيرن – وإنكاراً لحق الأتراك في الدفاع عن أنفسهم.

وبعد مشاحنات غاضبة استمرت أكثر من شهر، أُغلق الحادث بطرد كل من الدولتين سفير الطرف الآخر لديها. وعلى أي حال، وكما لاحظ مصدر تركي دقيق الملاحظة، فإن " مشهد تعرض أنقرة للضغط للتخلي عن الحصانة الدبلوماسية لدبلوماسييها في سويسرا... لم يكن مشهداً مفرحاً. ومع استمرار الأمور، فإن ضرراً كافياً قد لحق بصورة تركيا "[٥٤].

إن رد الفعل الأوربي تجاه أعمال العنف التي قام بها حزب "ب.ك.ك" في تشرين الثاني ١٩٩٣ كان موضع رضا أكثر من وجهة نظر تركيا. فمع نهاية ذلك الشهر قامت كل من ألمانيا وفرنسا – وهما البلدان المضيفان لأكبر تجمعات من المهاجرين الكورد في أوربا الغربية – بخطوة هامة جداً وهي منع "ب.ك.ك" والعديد من المنظمات التي تُعد واجهة له.

أعلن وزير الداخلية الألماني مانفريد كانثر M.Kanther بأنه " يجب محاربة التطرف الأجنبي بحزم. يجب أن لا تصبح ألمانيا ميدان معركة للإرهابيين الأجانب "[٥٥]. وقد طُبق المنع على ٣٥ واجهة من واجهات حزب "ب.ك.ك"، وبضمنها واجهات مهمة مثل جبهة التحرير القومية الكوردستانية " ERNK " ووكالة الأنباء الكوردية " Kurd-Ha ". وبعد ذلك مباشرة، قامت الشرطة الألمانية بالإغارة على المراكز الكوردية في أنحاء البلاد، واستولت على وثائق ومعدات، وسيطرت على حسابات مصرفية وصناديق بريد. وفي المركز الرئيسي للجنة الكوردية في مدينة كولون قامت السلطات

[الألمانية] بإزالة المكاتب، والملفات، والخزانات، وسلات المهملات، بل حتى ستائر النوافذ.

وفي فرنسا منعت الحكومة واجهتين لحزب "ب.ك.ك" وهما " اللجنة الكوردستانية – Comite du Kurdistan والاتحاد الكوردستاني للجمعيات الثقافية والعمال الوطنيين "*. وأعلن وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا C.Pasqua بأن " هذه الجمعيات هي الواجهة القانونية لحزب "ب.ك.ك"، الذي يقوم بأعمال إرهابية أو إجرامية في فرنسا، كما في أقطار أوربية أخرى، لا نستطيع التسامح إزاءها على أراضينا "[٥٦]. وأضاف باسكوا بأن المنع أعقب اعتقالات في وقت سابق من ذلك الشهر طالت ١٠١ شخصاً مشتبه فيهم من مؤيدي حزب "ب.ك.ك"، وُجهت إلى ٢٤ منهم تهمة التآمر الإرهابي وابتزاز الأموال من مؤسسات تجارية كوردية في فرنسا.

أدت الإجراءات الألمانية والفرنسية إلى " ابتهاج " أولي في أنقرة[٥٧]، ووصف دبلوماسي تركي في بروكسل الوضع أنه بمثابة " اختراق رئيسي"[٥٨]. وعلى أي حال، ورغم أن دولاً أوربية غربية أخرى أعلنت أنها ستعاقب أي خروقات لقوانينها، إلا أن أياً منها لم يحذو حذو ألمانيا وفرنسا. وعلى العكس من ذلك، تبادلت بلجيكا وتركيا كلمات قاسية عندما قام المهاجرون الأتراك باحتجاجات عنيفة معادية للكورد في بروكسل في بداية سنة ١٩٩٤. وكان الأتراك يردون بذلك على " مسيرة حرية " مؤيدة لحزب "ب.ك.ك" من ألمانيا إلى الحي التركي في العاصمة البلجيكية. وقد أنحى وزير الداخلية البلجيكي لويس توباك L.Tobbak باللائمة على [منظمة] " الذئاب الرمادية " القومية المتطرفة التركية بإثارة العنف، وحذرها " بعدم تصدير

* Federation des Association Culturelles et des Travalieurs Potriotes du Kurdistan en France .

هـذه الحـرب القـذرة إلى الأراضـي البلجيكيـة " وعبّـر عـن "الـتفهم للانـدفاع الكوردي نحو الحكم الذاتي عن تركيا"[٥٩].

وفي رد فعلٍ على عمليات منع [حزب "ب.ك.ك" وواجهاتـه] تظـاهر الآلاف من المحتجين الكورد في ألمانيا وفرنسا خلال شـهر كـانون الأول ١٩٩٣. ففـي باريس رفعـوا لافتـات كتـب عليهـا " إذا منـع حـزب "ب.ك.ك" فإننـا جميعـاً ننتمي إلى "ب.ك.ك" "[٦٠]. بينما قاموا في بعض المدن الألمانية مثل، كولون وفرانكفـورت وبـون وهـانوفر وبـرلين، بـاحتلال المراكـز الثقافيـة والنـوادي الاجتماعية التي سبق أن أغلقتهـا الـشرطة، وفي النهايـة أجـبروهم علـى إعـادة فتحها. وفي فرنسا هدّد علي صابان A.Saban، المتحدث باسم جبهـة التحريـر القومية الكوردستانية "ERNK" في أوربـا، بـأن ألمانيـا والمـصالح الألمانيـة ستجذب غضب الشعب الكوردي "[٦١]، في حـين وجهـت اللجنـة الكوردسـتانية في فرنسا تحذيراً بأن المصالح الألمانية والفرنسية يمكن أن تتضرر[٦٢].

وفي وقت سابق لاحظت وكالة المخابرات الداخلية الألمانيـة (مكتـب حمايـة الدستور " Bfv ")، في تقريرها السنوي بأن بعض إصدارات حزب "ب.ك.ك" أشارت إلى ألمانيا بوصفها " العدو رقـم ٢ " لتجهيزهـا تركيـا بالـسلاح الـذي استخدم حينئذٍ ضد الكورد[٦٣]. وللمرء أن يتساءل عما سـيكون عليـه تـأثير هذا المنع على المدى الطويل عملياً، إذا أخذ في الاعتبار شكوك وزير الداخليـة كانثر حول مدى قانونية مثل هذا المنع الواسع النطاق، وإمكانية الكشف عـن العديد من المجموعات المبهمة حول حزب "ب.ك.ك"[٦٤].

كانـت مخـاوف كـانثر في محلـها. فخـلال احتفـالات النـوروز في آذار ١٩٩٤ حاصر ناشطون كورد الطرق الألمانية واشتبكوا مع الشرطة. وشـهد آذار سـنة ١٩٩٥ تفجيرات بالقنابل في العديد من المدن الألمانية ضد المصالح التجاريـة، ووكالات السفر، والبيوت، والمساجد، ومراكـز الاجتماعـات التركيـة. وتزامنـت

الهجمات مع الغزو التركي الكبير لشمال العراق، وحدثت بالرغم من عدم تنفيـذ ألمانيا لقرارها السابق بترحيل الكورد، الذين تثبت إدانتهم بأعمال عنـف، إلى تركيا. وقال كانثر بأن الهجمات " تحمل توقيع " حزب "ب.ك.ك"[٦٥]، بينما أبلغ وزير الخارجيـة الألمـاني كـلاوس كنكـل K.Kinkel اجتماعـاً لزملائـه في الاتحاد الأوربي بأن " الكورد يتصرفون بطريقة لا يمكننا قبولها "[٦٦].

في صيف ١٩٩٥، أثار إضراب عن الطعام قام به حوالي ١٧٠ رجـل وامـرأة من الكورد في ألمانيا المزيد من المصادمات العنيفـة بـين الـشرطة والمحـتجّين الكورد. واستمر استهداف المشاريع التجارية التركية بهجمات القنابـل الحارقـة مع ارتفاع تقديرات الضرر الكلي إلى عدة مليارات من الدولارات[٦٧]. لقد فتحت الحرب بين حزب "ب.ك.ك" وتركيا " جبهة ثانية "[٦٨]. ووفقاً لمكتب حمايـة الدستور [أي المخابرات الداخلية الألمانية] في سكسونيا الـسفلى، فـإن حـزب "ب.ك.ك" هدد حتى بمهاجمة الشرطة والممتلكات الألمانية[٦٩].

من الواضح أن المنـع الألمـاني بحـق حـزب "ب.ك.ك" لم يكـن ذا تـأثير. والحقيقة أن السلطات قدّرت ازدياد عدد ناشـطي حـزب "ب.ك.ك" إلى ٨,٣٠٠ شخص في صيف ١٩٩٦، في حين ارتفع عـدد المتعـاطفين معـه إلى ٥٠,٠٠٠[٧٠]. كما أن وجود قادة سـريين، يـستخدمون أسمـاء رمزيـة ويغيّـرون مهـنهم كـل بـضعة أشـهر، جعـل المراقبـة مـن جانـب الـشرطة مـستحيلة تقريبـاً. ولأجـل تـسهيل أنـشطته، قـام حـزب "ب.ك.ك" بتقـسيم ألمانيـا إلى خمـسة منـاطق عملياتية تنقسم بدورها إلى ١٧ منطقة منفصلة. وإذا كانـت سياسـات ألمانيـا ضد حزب "ب.ك.ك" قد أدت إلى شيء ما، فهو أنها ساعدت على دفع الكورد المعتدلين نحو دائرة حـزب "ب.ك.ك". فعلـى سـبيل المثـال أعلـن مـصطفى كـساباجاك M.Kisabacak، وهـو رئـيس رابطـة " Komkar " الكورديـة المعتدلة في ألمانيا، بأن الكورد " يشعرون بـأنهم خُـدعوا مـن قبـل سياسـات

الحكومة الألمانية التي ترى مُحرق مباني متعمد arsonist في كل مهاجر كوردي، والتي ترسل الأسلحة إلى حرب تركيا القذرة".

خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٥، سافر هاينريش لومر H.Lummer وهو عضو في حزب المستشار هيلموت كول H.Kohl، الحزب الديمقراطي المسيحي، وعضوٌ سابق في مجلس الشيوخ، إلى دمشق ليتحدث مع اوجلان بشأن الوضع. وبعد ذلك بوقت قصير أرسلت ألمانيا مستشار مخابرات رفيع المستوى من " Bfv " للاجتماع مع اوجلان. ورغم اعتراف زعيم "ب.ك.ك" بأنه ارتكب " أخطاء "[٧١]، وأبدى أسفه " لأن أعمالنا سببت مشاكل للنظام القانوني الألماني " إلا أنه أشار أيضاً إلى أن " ألمانيا تعطي الكثير من الأسلحة لتركيا مجاناً " وتذّرع بالقول " إن حكومةً ألمانية تدعم الجيش وأجهزة الأمن التركية، بطبيعة الحال، تمثل تهديداً بالنسبة لنا "، وأكّد قائلاً " لنا الحق في أن نسأل لماذا هناك مثل هذا القدر الكبير من الدعم الألماني لتركيا ". وأكّد، بطريقة ماكرة، بأن القنابل الحارقة في ألمانيا هي استفزازات تقوم بها " ميت – MIT " [أي المخابرات التركية] لأجل " إلحاق الضرر بحزب ب.ك.ك"، وادّعى أن " أجهزة الأمن التركية قد دبّرت مؤامرة مخدرات ضد "ب.ك.ك". والحقيقة أن متطرفي الجناح اليميني التركي هم مافيا المخدرات ". وقد ختم ملاحظاته بالتأكيد على أن " الألمان لم يحافظوا على الوعود التي قطعوها لي "، وهي نقطة كررها بعد بضعة أشهر قائلاً : اتخذت ألمانيا موقفاً سلبياً من "ب.ك.ك"... فإذا أصّرت ألمانيا على هذه القضايا، فإنها قد تواجه رد فعل كوردياً متطرفاً "[٧٢].

الواقع أن أعمال عنف أخرى مدفوعة من قبل حزب "ب.ك.ك" استمرت في ألمانيا خلال ربيع سنة ١٩٩٦، بلغت ذروتها بتهديدات القتل ضد المستشار الألماني كول ووزير خارجيته كينكل[٧٣]. وعلى أية حال، أنكر اوجلان توجيه مثل هذه التهديدات، وأوضح بأنه كان يعني ببساطة أنه يمكن

استهداف المصالح الاقتصادية الألمانية في تركيا. واعترف أيضاً بأنه لا يمتلك سيطرة كبيرة على الموقف كما يريد هو. ورغم تنازلات اوجلان، إلا أن ألمانيا شاركت في إجراءات صارمة على النطاق الأوربي ضد حزب "ب.ك.ك" وواجهاته المختلفة في أيلول ١٩٩٦.

بالرغم من الإدعاءات التركية المتواصلة بأن أوربا لم تفعل ما فيه الكفاية بعد، باستثناء ألمانيا جزئياً، فإن المرء سيستنتج بأن من غير المحتمل أن تسمح الدول الأوربية الأكبر، مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، للعامل الكوردي بأن يؤثر بصورة سلبية على علاقتها مع تركيا بسبب مصالحها الاقتصادية والأمنية المهمة المشتركة. أما الدول الأصغر، مثل بلجيكا والدانمرك وهولندا وسويسرا، التي لها علاقات أقل أهمية مع تركيا، فقد وجدت إن من الأسهل بالنسبة لها اتخاذ موقف أخلاقي قوي حول القضية الكوردية[٧٤].

- دول أخرى :

- الولايات المتحدة الأمريكية :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً رئيسياً لتركيا منذ أيام مبدأ ترومان* في أربعينات القرن العشرين وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي " الناتو " في خمسينات ذلك القرن. ومما يوضح هذه العلاقة الوثيقة ما توصلت إليه دراسة أجرتها وزارة التجارة الأمريكية في سنة ١٩٩٥ بأن

* نسبة إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وقد صدر المبدأ في آذار١٩٤٧ معلناً عزم الولايات المتحدة الأمريكية الحلول محل بريطانيا في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى تركيا واليونان على اعتبار أن الأولى معرضة لتهديد خارجي من جانب الاتحاد السوفييتي، والثانية معرضة لتهديد داخلي يتمثل في احتمال وصول الشيوعيين إلى السلطة. (المترجم)

الولايات المتحدة الأمريكية جهّزت تركيا بـ ٨٠٪ من المعدات العسكرية الأجنبية[٧٥]. ومن بين كل حلفاء تركيا الغربيين أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية كونها أكثر تفهماً للغزو التركي لشمال العراق في ربيع سنة ١٩٩٥. إن الجنرال جون. م. شاليكا شفيلي J.M.Shalikashvili، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، أعلن في صيف ١٩٩٥ بأن الجيش التركي كان " يسير قدماً مع إجراءات جديدة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا "[٧٦]، وذكّر الكونكرس الأمريكي بالدور الحاسم الذي لعبته تركيا، بوصفها حليفة للولايات المتحدة في حلف الناتو، وفي كوريا وحرب الخليج وعملية توفير الراحة " OPC " والصومال.

لم يستمر هذا الدعم والتأييد الأمريكي لتركيا دون لفت انتباه حزب "ب.ك.ك". فعلى سبيل المثال جعل كاني يلماز K.Yilmaz، وهو مسؤول بارز في "ب.ك.ك"، في صيف سنة ١٩٩٤ الولايات المتحدة الأمريكية في صف ألمانيا بوصفها " الدولة الأكثر سلبية ورجعية فيما يخص المشكلة "[٧٧]. وبعد سنة واحدة انتقد اوجلان الولايات المتحدة الأمريكية بشدة بسبب تلفيقها " آراء غير مناسبة ومحرّفة عن حزبنا أمام العالم "[٧٨]. وبأن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن " تقييم غير عادل تماماً " من خلال ادعائها بأن "ب.ك.ك" هو " الممثل الأساسي للإرهاب الدولي "، وبأن هذا " ليس سوى رأي أمبريالي ". وفي السنة التالية أعلن اوجلان بأن " الولايات المتحدة الأمريكية كسبت عداء الكورد من خلال الدعم الذي قدمته إلى تركيا "[٧٩]، كما انتقدها في الوقت نفسه على اعتقال " صديقه " (أي ممثله) في الولايات المتحدة الأمريكية كاني غلام K.Xulam بتهم تتعلق بجواز السفر.

ومهما يكن، فإن القضية الكوردية خلقت مشكلات بين الحليفين، كما يتبين من الغضب الذي تثيره في تركيا سنوياً تقارير وزارة الخارجية الأمريكية التي تنتقد تركيا بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان فيما يخص الكورد. وفي

السنوات الحديثة عملت لجنة هلسنكي في الولايات المتحدة الأمريكية U.S.Helsinki Commission – وهي وكالة حكومية مستقلة تأسست لمراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان الواردة في الميثاق الختامي لمؤتمر هلسنكي عن الأمن والتعاون الذي عقد في سنة ١٩٧٥ ومبادراته اللاحقة – أيضاً كمنبر للنقد العام والخاص الموجه إلى سياسة تركيا بخصوص الكورد من خلال رعاية جلسات الاستماع وتوزيع المعلومات. ففي سنة ١٩٩٦، على سبيل المثال، أرسلت لجنة هلسنكي رسالةً إلى أعضاء الكونكرس الأمريكي تطلب فيها منهم تأييد قرار مجلس النواب الرقم (١٣٦) الذي يطالب بأمور عديدة، ومنها أن تعلن تركيا وقفاً لإطلاق النار، وتسمح باستخدام اللغة الكوردية في المدارس والراديو والتلفزيون، وإلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق [تركيا]. وبالرغم من أن ٢٥ فقط من مجموع الأغلبية المطلوبة، وهي ٢١٨، وقّعوا على الإجراء فإن تركيا لم تُقدّر ما عدّته تدخلاً غير مناسب في شؤونها الداخلية.

إن عضو مجلس النواب الأمريكي جون بورتر J.Porter (نائب ولاية الينوي R-IL) وزوجته كاثرين، وجها انتقاداً شديداً في كل مناسبة لسياسة تركيا تجاه الكورد. وكرئيس للجنة حزبية في الكونكرس خاصة بحقوق الإنسان، لعب بورتر دوراً مؤثراً في محاولة قطع المساعدات العسكرية التي تحصل عليها تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية. وادعت كاثرين بورتر بأن وكلاء [مخابرات] أتراك كانوا يتعقبونها عندما زارت تركيا في سنة ١٩٩٤ لمراقبة محاكمة بعض المحامين الكورد الذين اتُهموا بالانفصالية. ومع أن مساعي الزوجين بورتر قد أُحبطت من قبل السلطة التنفيذية الأمريكية والأغلبية في الكونكرس، إلا أنهما ما يزالان يسببان بُغضاً وسوء فهم عن الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا.

إضافة إلى ذلك قررت تركيا، التي كانت غاضبة من التأخيرات والشروط الملحقة، إلغاء صفقة بقيمة ١٥٠ مليون دولار لشراء ١٠ طائرات سمتية مدرعة

من طراز " سوبر كوبرا " في تشرين الثاني ١٩٩٦. وكان مناصروا حقوق الإنسان قد نجحوا في إيقاف الصفقة لأكثر من سنة من خلال الادعاء بأن هذه الطائرات يمكن أن تستخدم ضد الكورد في جنوب شرق تركيا. كما عبّر الأتراك عن الفزع بشأن التأخير الذي سبّبه اللوبي المؤيد لليونان في تسليم ثلاث فرقاطات أمريكية من طراز " بيري " كانت تركيا قد دفعت ثمنها. إن مثل هذه الأعمال ذكّرت بالحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على تصدير السلاح إلى تركيا في السبعينات بسبب قضية قبرص، وكذلك استمرار القرارات المؤيدة للأرمن من جانب الكونكرس الأمريكي والتي وبخّت تركيا بعنف أيضاً.

إن التعاطف الواسع الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية مع مأزق الكورد، وما نشأ عنها لدى الأتراك من نظريات مؤامرة بخصوص النوايا الأجنبية تجاه تركيا، جعلت بعض الساسة الأتراك مثل نجم الدين اربكان وبولند أجويد يكررون انتقاداتهم في السنين الأخيرة لعملية توفير الراحة "OPC" التي ترعاها الولايات المتحدة. وبأن الخوف هو أن عملية "OPC" مساوية لقوة غازية، ولها هدف سري هو إقامة دولة كوردية مستقلة في شمال العراق، والتي بدورها ستطالب بالمحافظات التركية الجنوبية الشرقية. بل إن البعض ادعّى بأن قوة "OPC" قد ألقت التجهيزات جواً إلى حزب "ب.ك.ك"، أو ساعدت جرحى ذلك الحزب[٨٠]، وهو تأكيد حظي ببعض المصداقية من خلال عمليات إسقاط جوي للتجهيزات التي وقعت بعضها بيد حزب "ب.ك.ك" بصورة غير مقصودة.

وفي تشرين الأول ١٩٩٦ زادت محكمة أمريكية من سوء الفهم التركي – الأمريكي هذا، عندما رفضت طرد الناشط الكوردي كاني غلام على أساس تهم التحايل في جواز السفر، وبدلاً من طرده حكمت عليه المحكمة بـ ٤٠٠ ساعة من الخدمة الاجتماعية مع المكتب المرتبط بحزب "ب.ك.ك" الذي كان يترأسه هو [أي كاني غلام] في العاصمة واشنطن.

من الواضح أنه بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمركية حليفاً وصديقاً قوياً لتركيا، إلا أن القضية الكوردية خلقت مشكلات في علاقتهما الوثيقة.

- أرمينيا :

نُقل عن " ضابط مخابرات تركي رفيع المستوى " قوله بخصوص التفكير في علاقة محتملة بين الأرمن وحزب "ب.ك.ك" بأنه سيكون من " السذاجة " عدم " الافتراض بأن الأرمن، بوصفهم أشد الاعداء التقليديين للأتراك، سيضيعون فرصة مساعدة أعداء الأتراك الآخرين "[٨١]. إن تقارير غير مؤكدة في سنة ١٩٩٣ حول معسكرات "ب.ك.ك" في أرمينيا، وتوفير الأخيرة التدريب العسكري لحزب "ب.ك.ك"، ادعت بأن هناك ستة معسكرات على الأقل لذلك الحزب في أرمينيا[٨٢]. وبأن ثلاثة منها قرب الحدود التركية بين قريتي اوكجو اوغلو و كولوبوداك في مقاطعة لينيناكان، وواحدة على مسافة ٣كم من مدينة مازاديان، وواحدة أخرى على مسافة ٢كم من بلدة ميسليس، والسادسة قرب بلدة كولكا.

بالإضافة إلى عامل الانتقام، رأى آخرون بأن الأرمن يتعاونون مع حزب "ب.ك.ك" كوسيلة لاعتراض طريق خط أنابيب نفط محتمل بين أذربيجان وتركيا[٨٣]. لقد قامت القوات الأرمينية في سنة ١٩٩٣ باحتلال مناطق كبيرة من أذربيجان تتاخم نهر اراس مع إيران، وهي المنطقة التي سيمر عبرها خط الأنابيب. وخلال السنة ذاتها أبرز المسؤولون الأتراك ما اعتبروه دليلاً على دعم أرمني لحزب "ب.ك.ك" بالادعاء بأن بعض مقاتلي حرب العصابات الذين قتلهم الأتراك على الجبال كانوا غير مختونين[٨٤]. كما ادعّوا بأنه كان لحزب "ب.ك.ك" حينذاك معسكر في أرمينيا يُستخدم لتدريب مقاتلي حرب العصابات ومن ثم تدبير أمر تسللهم إلى تركيا. وفضلاً عن ذلك، أكد الأتراك

بأن اتحاد كتاب أرمينيا قد منح اوجلان جائزة بسبب الكتب التي كتبها عن حرب العصابات والحرب الشعبية.

وجاء في تقرير آخر بأن عثمان اوجلان، شقيق عبد الله اوجلان زعيم "ب.ك.ك"، قد زار [العاصمة الأرمينية] يريفان في أيلول ١٩٩٢ وطلب من المسؤولين الأرمن توفير معسكر لحزب "ب.ك.ك" في أرمينيا[٨٥]. وذُكر بأن هذه هي الزيارة الثانية من نوعها التي يقوم بها مسؤول من "ب.ك.ك". ولكن الأرمن، على أي حال، رفضوا طلب "ب.ك.ك" بينما رفض رئيس جمهورية أرمينيا ليفون تيربتروسيان L.Ter-Petrosyan حتى لقاء زائريه. والحقيقة أن التقارير أشارت إلى أن وفد حزب "ب.ك.ك" قد دُعي من قبل حزب داشناق* اليميني المعارض سيء السمعة، الذي يمتلك تاريخاً بخصوص التعاون مع الكورد الذين يتمردون ضد تركيا يعود إلى عشرينات القرن العشرين على الأقل.

لقد زعم بأن اوجلان نفسه زار أرمينيا في نيسان ١٩٩٣ بناء على دعوةٍ من [حزب] الداشناق لمناقشة إمكانية السماح لحزب "ب.ك.ك" بإقامة معسكر في منطقة لاجين Lachin الأذربيجانية التي احتلها الأرمن حديثاً[٨٦]. واعتُقد بأن اوجلان سعى إلى الحصول على مثل هذا المكان الآمن بسبب الضغوط التي مارستها تركيا على سوريا وإيران حينئذٍ لإنهاء دعمهما له. ومهما يكن، من المؤكد تقريباً أن اوجلان لم يقم فعلاً بزيارة أرمينيا. وفضلاً عن ذلك، من الصعب الاستنتاج بناءاً على هذا التقرير بأن الحكومة الأرمينية تدعم حزب "ب.ك.ك"، لأن التقرير المذكور لا يوضح فيما إذا سمح أو لم

* .داشناق اوطاشناق Dashnak، أي الاتحاد الثوري الأرمني. وهو من المنظمات الأرمنية القديمة، فقد تأسس في روسيا سنة ١٨٩٠، وقد تركز نشاطه في تلك الفترة ضد الدولة العثمانية، وكان هدفه إقامة دولة أرمنية في شرق الأناضول. (المترجم)

يُسمح بإقامة معسكر على وجه التحديد، مع الأخذ في الاعتبار عدم استقرار الأحوال في منطقة العمليات الحربية هذه من أذربيجان، وحقيقة أن حزب الداشناق المعارض، وليس الحكومة الأرمينية نفسها، هو الذي وجه الدعوة لاوجلان لزيارة أرمينيا

ومن ضمن عبارات التشهير الأخرى بالعلاقة المُفترضة بين أرمينيا و"ب.ك.ك" الادعاء المثير للسخرية من وزير الداخلية التركي محمد غازي اوغلو بأن "حزب "ب.ك.ك" هو منظمة أرمينية" وأن اوجلان نفسه "شخص أرمني"[٨٧]، وكان الزعيم التركي القومي المتطرف الب اسلان توركيش A.Turkes قد أعلن مرةً مؤكداً بأن اوجلان أرمني وأن اسمه الحقيقي هو " اكوب اكوبيان "[٨٨]. بل أن رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال دوغان كورش D.Gureş ادعى بأن الكنيسة الأرمنية وراء حزب "ب.ك.ك"[٨٩]، مصرحاً بأن هذا الحزب " يُخبر الناس بأنه " كانت هنا كنائس عندما كان أسلافنا هنا " وهذا يوضح مع من هم في اتفاق... إن هؤلاء متوحشون، إن هؤلاء كافرون ".

وعلى نحو مماثل أكد تقرير آخر بأن حزب "ب.ك.ك" استلم أموالاً وأسلحة من أرمينيا عبر القساوسة الأرمن في لبنان[٩٠]. وكـ " إثبات " لهذا التأكيد، قيل أن هناك صوراً تظهر اوجلان وهو يجتمع ببعض القساوسة الأرمن في ملاذه في بلدة بار إلياس في وادي البقاع. وأكدت الرواية نفسها بأن الأرمن يشكلون ثلث القوات الجبلية لحزب "ب.ك.ك"، وهذا أمر مستحيل بشكل واضح، على أساس أن العديد من مقاتلي حرب العصابات الذين قُتلوا على يد الأتراك كانوا غير مختونين. هناك أيضاً زعم آخر مفاده أن منظمة " اسالا – ASALA "*، وهي منظمة إرهابية أرمنية أوقفت عملياتها قبل عقد من السنين بسبب

* أي الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا (المترجم)

الصراعات الداخلية في صفوفها، كانت متعاونة مع حزب "ب.ك.ك"[٩١]. وقيل أن أكثر من ١٠ معسكرات لحزب "ب.ك.ك" تأسست في أرمينيا.

في تقييم مثل هذه الإدعاءات الغريبة، يجب على الباحث الموضوعي أن يتفق مع ما ورد في صحيفة Ozgür Gündem المؤيدة للكورد، والتي تصدر في تركيا، بأن " الجمهورية التركية تسعى، من خلال محاولتها وصف "ب.ك.ك" كمنظمة أرمنية، إلى إثارة المشاعر الشوفينية لدى الشعب التركي وتحريض المشاعر المعادية للأرمن الموجودة في... الشعب، وبذلك تعيد توجيه هذه المشاعر ضد ب.ك.ك "[٩٢]. وعلى أي حال، إن ما يثير الاهتمام هو أن تلك الصحيفة اعترفت بأن لحزب "ب.ك.ك" صلات تتخطى الحدود القومية : " إن مشاركة مقاتلين دوليين من مختلف الجنسيات في "ب.ك.ك" ليس ضعفاً... إن إخواننا من الأتراك والعرب والفرس والأرمن والأذربيجانيين والألمان والشراكسة، ومن الشعوب الأخرى، الذين يقاتلون جنباً إلى جنب مع الكورد هم أمثلة حية على السمة الدولية لكفاحنا التحرري القومي "[٩٣]. إن تقريراً أكثر مصداقيةً من بعض تلك التي أشرنا إليها سابقاً، أشار إلى ان بعض قوات "ب.ك.ك" فرّت، بسبب الغزو التركي لشمال العراق في آذار ١٩٩٥، عبر إيران إلى أرمينيا[٩٤]. ومن هناك بدأوا بالتسلل مرة أخرى إلى داخل تركيا.

- اليونان :

إن العداء التركي – اليوناني قد يكون كبيراً بقدر العداء التركي – الأرمني وهو قائم منذ فترة أطول. وحتى اليوم يذكر اليونانيون بأسى فقدانهم مدينة "القسطنطينية " على يد الأتراك سنة ١٤٥٣. وفي الأزمنة الحديثة انتصر كلا الشعبان في حروب استقلالهما على الآخر، اليونانيون في عشرينات القرن التاسع عشر والأتراك بعد قرن من الزمان عندما صدّوا فكرة " Megali "

بخصوص إقامة اليونان الكبرى. وتستمر المشكلات بين الدولتين اليوم لعدة أسباب هي :

(١) الجرف القاري في بحر ايجه.

(٢) القرار اليوناني باعتبار منطقة معلومات الطيران الايجية Aegean Flight Information Line بمثابة حدود بين الدولتين.

(٣) إصرار اليونان على المطالبة بالمياه الإقليمية لمسافة ١٢ ميلاً بالنسبة لجزرها في بحر ايجه الأمر الذي سيحوّل بحر ايجه إلى بحر يوناني إلى حد كبير.

(٤) قيام اليونان بتسليح الجزر الايجية الشرقية.

(٥) الأقلية التركية في تراقيا والأقلية اليونانية في إسطنبول.

(٦) مسألة قبرص، والأحدث منها مسألة صخور كارداك (أو Imia) قبالة ساحل تركيا[٩٥].

أبلغ اوجلان صحفياً يونانياً " نحن نحب اليونانيين، نحن معاً لأن عدونا [التركي] مشترك "[٩٦]. وفي مقالة على صفحتها الأولى حول الدعم الخارجي لحزب "ب.ك.ك" نقلت صحيفة نقطة Nokta، وهي صحيفة تركية بارزة، مؤخراً عن " موظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية فضّل عدم ذكر اسمه " إدعائه بأن " المساعدة اليونانية لـ "ب.ك.ك" بلغت مليار دولار على مدى ١٢ عاماً "[٩٧]. وبأن الجنرال اليوناني المتقاعد ديمتريس ماتافياس D.Matafias والأدميرال البحري المتقاعد انطونيوس نيكاسيس A.Neksasis قد زارا معسكر محسون قورقماز التابع لحزب "ب.ك.ك" في وادي البقاع في تشرين الأول ١٩٨٨ مع نواب برلمانيين من حركة الوحدة الهيلينية الاشتراكية "PASOK". وبأنه ذُكر في حينه أن ماتافياس تولى مسؤولية تدريب بعض مقاتلي "ب.ك.ك". وبأن اليونانيين قد أرسلوا أسلحة إلى "ب.ك.ك" من خلال حكومة القبارصة اليونانيين.

وفي صيف سنة ١٩٩٣ ادعى الباحث التركي، ووزير الخارجية لاحقاً، ممتاز سوسيال M.Sosyal بأن من الأمور المعروفة لدى الجميع أن " منظمة "ب.ك.ك" الإرهابية قد وطدّت نفسها في قبرص الجنوبية قبل سنوات عديدة... إن القبارصة اليونانيين وفّروا الأموال والأسلحة لتلك المنظمة وسمحوا لها بإقامة معسكرات صغيرة للتدريب "[٩٨]. ومضى ممتاز إلى الزعم بأن " اليونان قد خصصت لـ "ب.ك.ك" ١٠ ملايين دولار في الأقل سنوياً " وبأن " الجانب القبرصي اليوناني سمح بتمركز ٧٠٠ من مقاتلي "ب.ك.ك" في قبرص الجنوبية ". كما أكّد أيضاً بأن " المسافرين من أثينا إلى لافريون [وهي بلدة ساحلية في اليونان الوسطى تستضيف معسكراً للاجئين الكورد] سيلاحظ شارة طريق مكتوب عليها "إلى معسكر ب.ك.ك". وتعبيراً عن اعتقاد شعبي تركي اختتم ممتاز بالإشارة إلى أن بداية الإرهاب الأرمني والحركة الكوردية كانت في سنة ١٩٧٤، بعد أن احتلت تركيا قبرص الشمالية. وبالطبع، يعني هذا ضمنياً بأن اليونان والقبارصة اليونانيين هم الذين ساعدوا على بدء هاتين الحركتين المعاديتين للأتراك على سبيل الانتقام.

في سنة ١٩٩٣ زُعم أن ملفاً يتضمن ٢٥ بنداً بخصوص الدعم اليوناني لحزب "ب.ك.ك" قُدم إلى تانسوجيلر، رئيسة وزراء تركيا حينئذٍ[٩٩]. وادّعى هذا الملف أن اليونان تدفع راتباً شهرياً قدره ٣٠,٠٠٠ دراخما(حوالي ٩٠٠ دولار) لأعضاء جبهة التحرير القومية الكوردستانية ERNK التابعة لحزب "ب.ك.ك"، وبأنها سبق وأن دفعت لهم ١٠ ملايين دولار في عهد وزير الخارجية السابق اندونيوس ساماراس A.Samaras، وأنها وفرّت لهم صواريخ آريس "Ari" المضادة للدبابات وأنواعاً أخرى من الأسلحة والمتفجرات. وتضمن الملف اتهامات أخرى من بينها :

(١) إن أعضاء من حزب "ب.ك.ك" وضباط متقاعدين من الاستخبارات اليونانية وضعوا خطة في سنة ١٩٩٢ لتخريب السياحة في تركيا، وهي خطةٌ وُضِعت موضع التنفيذ في سنة ١٩٩٣.

(٢) إن ثلاثة نواب من PASOK ظهروا على القناة ١٩ داعين إلى دعم حزب "ب.ك.ك" ضد تركيا، التي سموها " العدو المشترك ".

(٣) منح معسكر لاجئين لحزب "ب.ك.ك" في لافيرون.

(٤) فتح حساب برقم ٦٢٦٣٩٠٧٧/١٢٩ لأعضاء حزب "ب.ك.ك" في لافيرون في فرع البنك الوطني اليوناني.

(٥) تشغيل حزب "ب.ك.ك" محطة إذاعة من اليونان تعرف بـ " صوت كوردستان– Foni tou Kurdistan "

(٦) توفير وزير الخارجية اليوناني منحاً دراسية في اليونان لـ (٣٣) عضواً من "ب.ك.ك".

(٧) إن أحد مستشاري رئيس وزراء اليونان باباندريو Papandreou، وهو ميخاليس خارالامبيذس M.Kharalambidhis (الذي عمل لصالح منظمة المخابرات القومية اليونانية وكان عضو اللجنة المركزية لمنظمة PASOK) قد التقى مع اوجلان في وادي البقاع ووعده بأن وكالة نقل بحري ستؤسس في أثينا لتسهيل تجارة السلاح لحزب "ب.ك.ك"، وبأن شركة استيراد وتصدير ستؤسس كغطاء لهذه العملية، وسيتم توفير جوازات سفر مزوّرة.

في كانون الأول ١٩٩٣ نُقل عن وزير الشؤون الأوربية اليوناني ثيودور بانكالوس T.Pangalos بأنه قال " يجب أن نتخذ موقفاً مؤيداً لكفاح الشعب الكوردي من أجل الحرية " وبأن " سياسة اليونان الخارجية يجب أن تكون معارضة بشكل صريح للعدوان التركي والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي تمارسها الحكومة التركية بحق السكان الأتراك والكورد "[١٠٠]. ورفض

رئيس وزراء اليونان اندرياس باباندريو الانضمام إلى جانب ألمانيا وفرنسا في التحرك ضد "ب.ك.ك" عندما منعت تلك الدولتان المقاتلين أو المناضلين الكورد في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٣. والحقيقة أن مصدراً ألمانياً ادعّى بأن المعارضة اليونانية منعت الاتحاد الأوربي من إعلان فرض منع مشترك على "ب.ك.ك" عندما كان بقية الأعضاء الأحد عشر في الاتحاد على وشك أن يفعلوا ذلك[١٠١].

استمر ظهور تقارير مماثلة في الصحافة التركية في السنوات التالية بخصوص كل من اليونان والقبارصة اليونانيين. ففي صيف ١٩٩٥، على سبيل المثال، جرى التأكيد على أن نائب المتحدث باسم البرلمان اليوناني بانايوتس سكوريذيس P.Skouridhis، قد أجرى محادثات مع اوجلان في سوريا وقدم إليه جائزة الدولة اليونانية، وهي درع مقدونيا[١٠٢]. وقيل بأن ابوستولوس كاكلاميس A.Kaklamais، المتحدث باسم البرلمان اليوناني قد أرسل مذكرة تعترف بتقديم الدعم لحزب "ب.ك.ك". وادعّت تقارير أخرى أن وكلاء "ب.ك.ك" الذين يتم تدريبهم في اليونان يتسللون إلى تركيا لإلقاء القنابل على المواقع الاقتصادية والسياحية[١٠٣]. وعلى أي حال، يبدو، استناداً إلى الأدلة أعلاه، إن الدعم اليوناني والقبرصي اليوناني لحزب "ب.ك.ك" يعد هامشياً قياساً إلى التعاطف معه. وإن هذا الدعم غير مهم مقارنة بالدعم الذي تقدمه دول أخرى مثل سوريا.

- روسيا :

كانت روسيا وتركيا عدوتين على مدى قرون. ولحين انهياره في ١٩٩١ كان الاتحاد السوفييتي يُعد من قبل البعض مصدر الدعم الرئيس لحزب "ب.ك.ك"[١٠٤]. وبالرغم من هذا التخمين، فإن شدة تمرد "ب.ك.ك" لم تتراجع بعد زوال الاتحاد السوفييتي، بل أنها تصاعدت بدرجة كبيرة. ومن

الواضح أن الاتحاد السوفييتي لم يكن المحرّض الرئيسي حسبما اعتقد البعض. والحقيقة أنه خلال السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتي ازدادت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفييتي وتركيا بدرجة مهمة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياسات اوزال الاقتصادية الليبرالية. وقد استمر هذا التعاون بين تركيا وروسيا في التسعينات.

إن التنافس الرئيسي بين تركيا وروسيا، في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، يدور حول الدول التركية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، ونفطها، وفشل روسيا في تنفيذ اتفاقية تقليص القوات التقليدية "CFRA"*، والتي بموجبها وافقت روسيا على تقليص قوتها على الجناحين الشمالي والجنوبي لحلف الناتو. وكانت القضية الكوردية ورقة مفيدة للروس لاستخدامها في هذه اللعبة، وخصوصاً لمواجهة اهتمامات الأتراك في بعض القضايا الداخلية الروسية الحساسة مثل الشيشان. ووفقاً لذلك سمح الروس لحزب "ب.ك.ك" بعقد مؤتمرات في موسكو في شباط وأيلول وتشرين الأول ١٩٩٤[١٠٥]، وعقد جلسة للبرلمان الكوردستاني في المنفى هناك أيضاً في نهاية تشرين الأول ١٩٩٥. وبعد أول مؤتمر لحزب "ب.ك.ك" أرسل الأتراك مبعوثاً خاصاً لإجراء محادثات مع المسؤولين الروس والتعبير عن عدم رضا الأتراك على ذلك. وبعد المؤتمر الثاني في ٢٤ أيلول ١٩٩٤، والذي حضره ٨٥ ممثلاً ادعوا أنهم يتحدثون باسم أكثر من١٠,٠٠٠كوردي في دول الكتلة الشرقية السابقة،أبدى الأتراك فزعاً أكبر.

عُقد المؤتمر الثالث على مدى ثلاثة أيام في نهاية تشرين الأول وحضره ٨٠ وفداً يمثلون ٣٥ منظمة كوردية. وقد مُوّل هذا المؤتمر من قبل "ب.ك.ك" كلياً. وأرسل اوجلان رسالة إلى المؤتمر، كما عُرضت صورته في قاعة المؤتمر.

---

*Conventional Forces Reduction Agreement

وقد انتُخب يوري نبييف Y.Nebiev وهو كوردي من منطقة لاجين في أذربيجان ليترأس " الاتحاد الكوردي " الذي تشكل في نهاية اجتماعات المؤتمر. وأعلن المؤتمر أن حزب "ب.ك.ك" هو " قائد حركة التحرير القومي الكوردية " و " نواة دولتنا القومية المستقبلية ". كما قرر المؤتمر تأسيس جامعة كوردية في موسكو، إضافة إلى مدارس لغة كوردية ومراكز ثقافية في مناطق مختلفة من كومنولث الدول المستقلة "CIS"*.

في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١، حضر ١٥٠ كوردياً في الأقل من المتعاطفين مع "ب.ك.ك"، إضافة إلى بعض الروس ومن ضمنهم لي أوليغا Li Olega، رئيس مؤتمر الأقليات الروسية، افتتاح " مقر كوردي – Kurdish House " جديد في موسكو. وقد حل هذا محل مقر أصغر كان قد افتتح في موسكو قبل ذلك بثلاثة أشهر. وسمحت مساحة المقر الجديد البالغة ٦٨٠م٢ باستضافة اللجنة الكوردية، والرابطة الكوردية، والمركز الثقافي الكوردي، والمركز الصحفي الكوردي، واتحاد الكورد الذين يعيشون في كومنولث الدول المستقلة. وكل هذه مرتبطة بحزب "ب.ك.ك". وكانت البناية مكسوة بأعلام "ب.ك.ك" وجبهة التحرير القومية الكوردستانية "ERNK" وجيش التحرير الشعبي الكوردستاني "ARGK"**. كما عرض فيها صورة اوجلان وصور ٨٠ من شهداء حزب "ب.ك.ك" الذين قتلوا في التمرد.

* تأسس كومنولث الدول المستقلة Commonwealth of Independent State في ٢١ كانون الأول ١٩٩١. وقد ضم في عضويته أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزيا، مولدافا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا. وانضمت جورجيا إليه في سنة ١٩٩٣، بينما انسحبت تركمانستان منه في سنة ٢٠٠٥. (المترجم)

** أو الجيش الشعبي لتحرير كوردستان، وقد تأسس في آذار ١٩٨٥ وهو يمثل الجناح العسكري لحزب العمال الكوردستاني. (المترجم)

في الشهر التالي سارع وزير الداخلية التركي ناهد منتشة والعديد من كبار موظفي الأمن القومي إلى موسكو في مسعىً للسيطرة على الضرر(١٠٦). وقد وقع الجانبان [التركي والروسي] بروتوكولاً لمنع الإرهاب، وقدم الروس وعداً بأن "ب.ك.ك" سوف " لن يكون منظمة قانونية في روسيا ". وفي أواخر شباط ١٩٩٥ أرسل الروس إثنين من موظفي المخابرات المهمين إلى أنقرة وهما، يفغيني بريماكوف Y.Primakov، رئيس جهاز المخابرات الخارجية ووزير الخارجية لاحقاً، وسيرغي ستيباشين S.Stepashin، مدير جهاز مكافحة الجاسوسية. ووعدت روسيا بعدم السماح لحزب "ب.ك.ك" بأن يثبت أقدامه في أراضيها مقابل دعم تركيا لسياسات روسيا في الشيشان. وعلى أية حال فإن اشتداد الحرب في الشيشان فيما بعد والاحتجاجات التركية بالنيابة عن أخوانهم في الدين من الأتراك هناك منع الجانبين من تنفيذ اتفاقياتهما. ورغم أن اجتماع البرلمان الكوردستاني في المنفى لم يحظ باعتراف رسمي من حكومة [الرئيس الروسي السابق] يلتسين Yeltsin، إلا أن المسألة برمتها أظهرت كيف أن سياسة تركيا الخارجية مع روسيا أصبحت رهينة مشكلتها الكوردية.

استنتاجات :

رغم أنه كان هناك انشغال، وسيستمر، بمجموعة عوامل خارجية المنشأ للقضية الكوردية، فإن المحتوى الرئيسي لهذا الفصل هو أن السياسة الخارجية التركية قد تأثرت على مدى سنوات، وبشكل مدهش، بالعامل الكوردي بطرق مختلفة عديدة. وكان من المتوقع أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة تأثير هذا العامل الكوردي، لأن التهديد السوفييتي الذي هيمن طويلاً على شواغل السياسة الخارجية التركية قد اختفى وبرزت مجموعة من المطالب القومية والتحررية الوحدوية. والقضية الكوردية إحدى الأمثلة الرئيسية على ذلك.

إن العامل الكوردي لا يلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية التركية تجاه جيرانها الشرق أوسطيين المباشرين فقط، بل له تأثير على العلاقات مع أوربا الغربية. وخلال سنة ١٩٩٥ أوشك أن يعيق قبول تركيا في الاتحاد الجمركي الأوربي، وهو هدف رئيسي لسياسة تركيا الخارجية والاقتصادية. ولأجل الحصول على المصادقة النهائية، على تركيا أن تُقر الضغوط بشأن إضفاء طابع ليبرالي على قوانينها ودستورها وإجراء تغييرات عليها بخصوص القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان والقضية الكوردية. كما إن العامل الكوردي قلّل من قدرة تركيا على أداء دور أقوى في الأزمة البلقانية التي ظهرت على بوابتها الغربية، فضلاً عن إنها تحّد بشدة من فرص تحقيق مكاسب في القوقاز وآسيا الوسطى من خلال استغلال مشكلة روسيا في الشيشان.

وحتى قضايا السياسة الخارجية التي تشمل الولايات المتحدة أصبحت تحت تأثير العامل الكوردي، كما اتضح من الغضب الذي يجتاح تركيا سنوياً بسبب التقارير السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية عن الدول، والتي تتضمن انتقاداً لتركيا لانتهاكاتها لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالكورد. وحديثاً اشتملت المشكلات المتعلقة بعملية توفير الراحة "OPC" أيضاً على العامل الكوردي في العلاقات الأمريكية – التركية. وفي ضوء القوة المتزايدة للحركة الكوردية في تركيا وفي مناطق أخرى، يمكن التوقع بأن العامل الكوردي سيصبح أكثر أهمية في السياسة الخارجية التركية في الأشهر أو السنين المقبلة.

الهوامش :

(١) أنظر على سبيل المثال،

Ference A.Vali, Bridge Across the Bosporus : The Foreign Policy of Turkey (Baltimore : Johns Hopkins Press, ١٩٧١) ; Kemal H.Karpat, Turkey's Foreign Policy in Transition , ١٩٥٠–١٩٧٤ (Leiden: E.J.Brill, ١٩٧٥) ; Selim Deringil, Turkish Foreign Policy During the Second World War : An 'Active' Neutality (Cambridge : Cambridge University Press, ١٩٨٩); and C.H.Dodd, ed., Turkish Foreign Policy : New Prospects (Huntingdon : The Eothen Press, ١٩٩٢ .

وأنظر أيضاً الدراسات الحديثة الثلاث الآتية التي كتبها روبرت أولسن :

"The Kurdish Question and Turkey's Foreign Policy , ١٩٩١–١٩٩٥ : From the Gulf War to the Incursion into Iraq," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ١٩ (Fall ١٩٩٥), pp. ١–٣٠ " The Kurdish Question and Geopolitic and Geostrategic Changes in the Middle East after the Gulf War," Journal of South Asian and Middle East Studies ١٧ (Summer ١٩٩٤), pp. ٤٤–٦٧ ; and " The Kurdish Question in the Aftermath of the Gulf War : Geopolitic and Geostrategic Changes in the Middle East ," Third World Quarterly ١٣ (no. ٣: ١٩٩٢), pp. ٤٧٥–٤٩٩. Also see Henri J.Barkey, " Under the Gun : Turkish Foreign Policy and the Kurdish Question ," in The Kurdish Nationalist Movement in the ١٩٩٠s : Its Impact on Turkey and the Middle East , Robert Olson, ed. (Lexington: University Press of Kentucky , ١٩٩٦) , pp. ٦٥–٨٣ ; and Graham E.Fuller and Ian O.Lesser, Turkey's New Geopolitics : From the Balkans to Western China (Boulder : Westview Press, ١٩٩٣), pp. ٢٥–٢٧, ٤٠–٤٥ .

وقد نُشر جزء من هذا الفصل أصلاً في بحثي الموسوم :

"The Kurdish Factor in Middle Eastern Politics," International Journal of Kurdish Studies ٨ (nos. ١&٢, ١٩٩٥) , pp. ٩٤–١٠٩.

(٢) Robert Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh said Rebellion, ١٨٨٠–١٩٢٥ (Austin : University of Texas Press, ١٩٨٩

(٣) Ibid., p. ١٥١

(٤) Ibid., p. ١٦١

(٥) Ibid

الاستثناءات الثلاثة هي هاتاي، سوريا(١٩٣٨) وكوريا (١٩٥٠–١٩٥٣) وقبرص (١٩٧٤).

(٦) Ibid

(٧) Ibid

إن تنبؤ اولسن هذا يبدو صحيحاً تماماً في ضوء الصلة الوثيقة المتزايدة للمشكلة الكوردية إقليمياً، بل وحتى دولياً، بالنسبة لتركيا.

(٨) " PKK Leader on War, Pipeline, Tourism, Drugs, " Ozgur Gundem (Istanbul) , Aug. ٢٥, ١٩٩٣, p. ٨ ; as Cited in Foreign Broadcast Information Service – West Europe, Sept. ٩, ١٩٩٣, p. ٨٦ ; Hereafter cited as FBIS-WEU.

(٩) Eleni Leontits, " We Cannot Be Defeated by the Turks," Kiriakatiki Elevtherotipia (Athens) , July ١٨, ١٩٩٣, pp. ٢٨-٢٩ ; as cited in FBIS-WEU, Aug. ١٧, ١٩٩٣, p. ٣٩

(١٠) " PKK Threatens to Target Caspian Pipeline, " Turkish Daily News , Feb. ٦, ١٩٩٥, p. A٤ ; as cited in FBIS-WEU, Feb.٩, ١٩٩٥, p. ٤٣.

(١١) إن التغييرات التي حصلت في المادة ٨ من قانون مكافحة الإرهاب مثال على ذلك.

(١٢) Kemal Kirisci, " Provide Comfort or Trouble : Kurdish Ethnicity and Turkish Foreign Policy," paper presented to the annual meeting of the Middle East Studies Association of North America , Research Triangle, North Carolina, Nov. ١٢, ١٩٩٣, p. ٢ .

(١٣) أخذت هذه الاقتباسات من :

"Ciller Holds News Conference on Terrorism , PKK Fight," Ankara TRT Television Network in Turkish , ١١٠٠ GMT, Nov. ٤, ١٩٩٣ ; as cited in FBIS-WEU, Nov. ٥, ١٩٩٣, p. ٥٦.

وجواباً على ذلك اعترف اوجلان بأننا " يمكن أن نقيم علاقات محدودة... مع قوى أجنبية إن كان ذلك يخدم مصالح شعبنا " ولكنه أكد " في رأينا إن الاعتماد الكلي على القوى الأجنبية هو مصدر ضعف ".

citied in " PKK's Ocalan Views Turkish Military Operations," Al-Nahar (Beirut) , April ١٠, ١٩٩٥, p.١١; as cited in FBIS-WEU, April ١٧, ١٩٩٥, p.٤٥

(١٤) M.S.Anderson, The Eastern Question, ١٧٧٤–١٩٢٣ : A Study in International Relations (New York : St. Martin's Press, ١٩٦٦) ; and Stanford J.Shaw and Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , vol. II , Reform , Revolution and Republic : The Rise of Modern Turkey , ١٨٠٨–١٩٧٥ (Cambridge : Cambridge University Press, ١٩٧٧

وهذه المصادر تساعد على إعطاء القارئ خلفية عن الموضوع مع دليل عما كتب عنه.

(١٥) أخذت هذه الاقتباسات من : Olson, Sheikh Said Rebellion, p. ٧٦

(١٦) Martin Van Bruinessen, Agha, Shaikh and State : The Social and Political Structure of Kurdistan (London : Zed Books Ltd., ١٩٩٢), p.٢٩٠.

(١٧) See Kernal [Nezan] , " Kurdistan in Turkey," in People Without a Country : The Kurds and Kurdistan, Gerard Ghaliand, ed. (London : Zed Press, ١٩٨٠), pp. ٦٤–٦٥

(١٨) Cited in " Turkey Prepares for the 'New Middle East'," Briefing (Ankara), Nov. ٢٢, ١٩٩٣, p. ٦

(١٩) Ismet Cheriff Vanly, " The Kurds in Syria and Lebanon," in The Kurds : A Contemporary Overview, Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl, eds. (London: Routledge, ١٩٩٢), p.١٦٩. For further background , See Suha Bolukbasi, " Ankara, Damascus , Baghdad , and the Regionalization of Turkey's Kurdish Secessionism," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ١٤ (Summer ١٩٩١) , pp. ١٥–٣٦.

(٢٠) بخصوص تحليل مفيد عن مشروع GAP أنظر،

John Kolars , The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project (Carbondale, IL: Southern Illinois University Press, ١٩٩١) ; Robert Olson, " The Impact of the Southeast Anatolia Project (GAP) on Kurdish Nationalism in Turkey," International Journal of Kurdish Studies ٩ (nos. ١–٢; ١٩٩٦), pp. ٩٥–١٠٢ ; Carl E. Nestor, " Dimensions of Turkey's Kurdish Question and the Potential Impact of the Southeast Anatolian Project (Gap) : Part I, " International Journal of Kurdish Studies ٨ (nos. ١–٢;١٩٩٥) , pp. ٣٣–٧٨ ; and Suha Bolukbasi," Turkey Challenges Iraq and Syria : The Euphrates Dispute," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ١٦ (Summer ١٩٩٣), pp. ٩–٣٢

(٢١) تستند المناقشة التالية بشكل كبير على

"Sezgin to Give Syria Evidence of PKK Support," Ankara Anatolia in Engilsh , ١٥١٥ GMT, April ١١, ١٩٩٢ ; as cited in FBIS-WEU, April ١٣, ١٩٩٢, p.٥٨.

(٢٢) " Sezgin Briefs Assembly on Syrian 'Promises', " Ankara TRT Television Network in Turkish , ١٧٠٠ GMT, April ٢١, ١٩٩٢ ; as cited in FBIS-WEU, April ٢٢, ١٩٩٢, p.٤٠

(٢٣) Cited in " Syria Not to be Asked to Extradite PKK Members," Turkish Daily News, April ٢٣, ١٩٩٢, pp. ١, ١٢ ; as cited in FBIS-WEU, May ٤, ١٩٩٢, p. ٥٤

(٢٤)Cited in " Turkey: Yilmaz Announces Reform Program," Ankara TRT Television Network , ٠٨٠٠ GMT, May ٦, ١٩٩٦ ; as cited in FBIS-WEU, May ٨, ١٩٩٦, p. ٣٨

(٢٥) Cited in Ayse Karabat, " Turkey : Syria Said Angered by Water Reduction," Turkish Daily News, April ٢٤, ١٩٩٦ ; as cited in FBIS-WEU, April ٢٥, ١٩٩٦ , p. ٣٤

(٢٦) (cited in " Demirel on Terrorism , Ties with Syria," Al-Musawwar (Cairo) , July ٢٦, ١٩٩٦, pp. ١٨–٢١ , ٨٢–٨٣ ; as cited in FBIS-WEU, Aug.٥, ١٩٩٦, p. ٢٠.

(٢٧) بخصوص تحليل حول خلفية الموضوع أنظر،

Suha Bolukbasi, " Turkey Copies with Revolutionary Iran, " Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ١٣ (Fall/Winter ١٩٨٩) , pp. ٩٤–١٠٩

(٢٨) أخذت المعلومات التالية من

" Reviving Terrorism : Can It Be Contained? " Briefing , July ٢٤ , ١٩٨٩ , pp. ١٨–١٩

(٢٩) أخذت المعلومات التالية من

" The PKK : Botan Group at Verge of Destruction but Final Solution Still Far Away," Briefing, Aug. ١٤, ١٩٨٩ , p.١٨

(٣٠) This and the following citation were taken from Turan Yilmaz and Fahir Arikan , " PKK's New Camps Are in Iran,"

Hurriyet (Istanbul) , July ١٦, ١٩٩٣ , p. ١٦ ; as cited in FBIS-WEU , July ٢٠, ١٩٩٣, p.٧٠ .

(٣١) Ugur Sefkat, " Iran's Mullahs Support the PKK," Sabah (Istanbul) , Aug. ٥, ١٩٩٣ p.١٦ ; as cited in FBIS-WEU, Aug. ١٠, ١٩٩٣, p. ٤٢.

(٣٢) يستند التحليل التالي بشكل جزئي على

Adnan Husayn, " Iraqi Kurds Accuse Kurdish Workers Party of Launching Military Operations Against 'Peshmerga'," Al-Sharq Al-Awsat (London), Oct. ٢٣, ١٩٩٣, p.٦ ; as cited in FBIS-WEU, Oct. ٢٧, ١٩٩٣, p. ٣٢

(٣٣) Ugur Sefkat, " The ٨ PKK Camps in Iran," Sabah, June ١٨, ١٩٩٥, p.١٩ ; as cited in FBIS-WEU, June ٢٧, ١٩٩٥ , pp. ٨–٩

(٣٤) Ertugrul Ozkok , "F–١٦ Alreraft Turned Back on ١٨ May ," Hurriyet, June ١٠, ١٩٩٥, p.٢١; as cited in FBIS-WEU, June ١٤, ١٩٩٥, p.٤٢

(٣٥) Operation Provide Comfort , "Fact Sheet," May ٦, ١٩٩٣. For background, see Kemal Kirisci, " Turkey and the Kurdish Safe-Haven in Northern Iraq," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ١٩ (Spring ١٩٩٦), pp. ٢١–٣٩

(٣٦) أبطلت معاهدة سيفر (١٩٢٠) الحديثة النشأة، التي فرضها الحلفاء المنتصرين على الدولة العثمانية، بواسطة معاهدة لوزان (١٩٢٣) التي لم ترد فيها أية إشارة إلى الدولة الكوردية.

(٣٧) This and the Following citation appeared in "Military and Assembly to Agree to Protection of Some Kurds," Briefing, june ٢٢, ١٩٩٢, p.٩ .

(٣٨) "Learning to Live with 'Kurdistan'," Briefing, June ١, ١٩٩٢, p. ١١.

(٣٩) " Ankara OKs Emergency Law But Crisis Only Deepens in SE," Briefing , June ٢٩, ١٩٩٢, p. ١٥.

(٤٠) بشأن تحليل هذه الأحداث أنظر بحثي الموسوم

"A de Facto Kurdish State in Northern Iraq," Third World Quarterly ١٤ (No.٢ ; ١٩٩٣), pp. ٢٩٥–٣١٩ ; and Robert Olson, " The Creation of a Kurdish State in the ١٩٩٠s?" Journal of South

(٤١)Asian and Middle Eastern Studies ١٥ (Summer ١٩٩٢), pp. ١–٢٥ " A Common Interest in Ending the Embargo," Briefing, Aug. ٣٠, ١٩٩٣, p.١٢.

(٤٢) cited in "Iraqi Kurds Reportedly to Block Terrorist Attacks," Ankara TRT Television Network, ١٦٠٠ GMT, April ٨, ١٩٩٢; as cited in FBIS-WEU, April ٩, ١٩٩٢, p. ٤٣.

(٤٣) "Talabani Calls on PKK 'To End Armed Action'" Ankara Anatolia in Turkish, ١٤١٥ GMT, Oct.١٨, ١٩٩١ ; as cited in FBIS-WEU, Oct.٢١, ١٩٩١, p.٥٨.

خصصت تركيا ٢ مليون دولار سنوياً كمساعدات اقتصادية للكورد العراقيين.

(٤٤) This and the Following citation are taken from "Meets with Demirel,"Ankara TRT Television Network in Turkish , ١٦٠٠ GMT, June ٩, ١٩٩٢; as cited in FBIS-WEU, June ١١, ١٩٩٢, p. ٤٢.

(٤٥) " Cetin on Iraq's Territorial Integrity" Ankara Anatolia in English, ١٠٢٠ GMT, July ٢٨, ١٩٩٢ ; as cited in FBIS-WEU, July ٢٨, ١٩٩٢, p.٤٠.

(٤٦) بخصوص تحليل عن خلفية ذلك أنظر،

Philip Robins, "More Apparent Than Real? The Impact of the Kurdish Issue on Euro-Turkish Relations," in The Kurdish Nationalism Movement in the ١٩٩٠s : Its Impact on Turkey and the Middle East, Robert Olson, ed. (Lexington: University Press of Kentucky, ١٩٩٦), pp. ١١٤–٣٢

(٤٧) جُمعت هذه الأرقام التقديرية من المصادر التالية،

Hazhir Teimourian, "The Making of Kurdish Militants," European (London), July ٢٢–٢٥, ١٩٩٣, p.١٠ ; as cited in FBIS-WEU, July ٢٣, ١٩٩٣, p.٥٤ ; Kevin Liffey," Germany Clamps Down on Kurds After Attack," Reuters, Nov.٥, ١٩٩٣ ; and "Interior Minister Discusses Stance on PKK Terrorism," West Europe Intelligence Report *Brussels), Dec.١, ١٩٩٣

(٤٨) cited in "Reviving Terrorism: Can It Be Contained?" Briefing, July ٢٤, ١٩٨٩, p.١٧

(٤٩) Siyamend Othman, Personal Correspondence to the author, dated Mar. ١٣, ١٩٨٧

(٥٠)This and the Following citation are taken from "Kurdish Separatists Strike Out at West Germany," Armenian Reporter, Jan. ٧, ١٩٨٨, p. ٤

(٥١) في حزيران ١٩٨٧ أعلن البرلمان الأوربي أن إنكار تركيا " وجود القضية الكوردية [يمثل إضافة إلى أشياء أخرى] عقبات لا يمكن تذليلها للنظر في إمكانية دخول تركيا إلى الجماعة [الأوربية] ". أما الأشياء الأخرى فتخص، بالطبع، ثقافة تركيا الإسلامية وتراثها غير الغربي.

(٥٢) cited in "Agreement Reached in Bern Embassy Crisis," Briefing, July ٥, ١٩٩٣, p.١٥

(٥٣) cited in "The Bern Crisis … on and off and on," Briefing , July ١٢, ١٩٩٣, p.١٠

(٥٤) Agreement Reached in Bern Embassy Crisis," cited in "

(٥٥) cited in Rolf Soderlind, "Germany Bans Kurdish Militants After Bombings," Reuters, Nov. ٢٦, ١٩٩٣

(٥٦) cited in John Follain, "France Bans Kurdish Group for 'Terrorist' Links," Reuters Nov. ٣٠, ١٩٩٣

(٥٦) "Smiles in Ankara as Germany Bans PKK," Briefing, Nov. ٢٩, ١٩٩٣, p.٨

(٥٨)Unal Cevikoz, Personal Correspondence to the Author, dated Dec. ١٨, ١٩٩٣

(٥٩)cited in Raf Casert, "Belgium-Kurds," Reuters , Jan.٣, ١٩٩٤

(٦٠) cited in "Assorted Events in Europe Following Banning of Kurdish Organization," The Kurds: Recent Wire Report , Dec.٥, ١٩٩٣, p.٢ .

(٦١)cited in Soderlind, "Germany Bans Kurdish Militants After Bombings ".

(٦١)cited in Follain, " France Bans Kurdish Groups for 'Terrorist' Links ".

(٦٢) See Liffey, "Germany Clamps Down on Kurds After Attacks "

(٦٤)Ibid

(٦٥) cited in " Kurdish Disturbances Abroad Continue," Turkish Daily News, Mar. ٢١, ١٩٩٥.

(٦٦) cited in " Germany Vows End of Kurdish Terror," Turkish Daily News, Mar. ٢٠, ١٩٩٥

(٦٧) Tony Paterson, "Bonn Feels Backlash of Kurdish Ban," European, Aug. ٧–١٣, ١٩٩٥

(٦٨) Bill Powell, "Kurdistan's Second Front," Newsweek, April ١٠, ١٩٩٥, p. ١٩. Disturbances also occurred in Austria, Belgium, Sweden, and Switzerland, among others

(٦٩)" PKK Plans to Target German Police During Demonstrations," Turkish Daily News, Aug. ٢, ١٩٩٥. The ERNK accused Germany of pursuing a "fascist, chauvinist Policy towards the Kurdish people's liberation struggle" Ibid

(٧٠) أخذت هذه الأرقام والاقتباسات التالية من،

Paterson, " Bonn Feels Backlash of Kurdish Ban "

(٧١) أخذ هذا الاقتباس والاقتباسات التالية من،

Christina Erck and Josef Hufelschulte, "You Should Be Glad," Focus (Munich), Dec. ٢٢, ١٩٩٥, pp. ١٨–٢١ ; as cited in FBIS-WEU, Dec. ٢٨, ١٩٩٥, pp. ٢٤–٢٦

(٧٢) cited in "Turkey: PKK's Ocalan Addresses Message to Arab Summit Leaders," London MED TV Television in Turkish, ١٧١٥ GMT, June ٢٢, ١٩٩٦ ; as cited in FBIS-WEU, June ٢٤, ١٩٩٦, pp. ٣٩–٤٠

(٧٣) Alain Lallemand and Olivier Van Vaerenbergh, "Police Raid PKK Office, Assert ٢٠ Suspects," Le Soir (Brussels), Sept.١٩, ١٩٩٦, pp.١–١٧ ; as cited in FBIS-WEU, Oct. ١١, ١٩٩٦, pp. ٣–٤

(٧٤) On this Point, see Robins, "More Apparent Than Real? "

(٧٥) U.S. Department of Commerce, Bureau of Export Administration, Office of Strategic Industries and Economic Security, European Diversification and Defense Market Assessment: A Comprehensive Guide for Entry into Overseas Markets (Washington : U.S. Department of Commerce, ١٩٩٥), p.٢٨٦ ; as cited in Human Rights Watch Arms Project, Weapons Transfer and Violations of the Laws of War in Turkey (New York: Human Rights Watch, ١٩٩٥), p. ٣. For Background, see George S. Harris, Troubled Alliance : Turkish-American Problems in Historical Perspective (Washington: American Enterprise Institute, ١٩٧٢) ; and Peter L. Thomson, "United States-Turkey Military Relations : Treaties and Implications," International Journal of Kurdish Studies ٩ (nos. ١&٢ : ١٩٩٦) , pp. ١٠٣–١١٣

(٧٦)Ugur Akinci, "Gen. John M. Shalikashvili Defends Human Rights Progress in Turkey," Turkish Daily News, June ٢٨, ١٩٩٥

(٧٧) cited in "PKK Official Reacts to Ciller on Human Rights," Ozgur Ulke, July ٩, ١٩٩٤, p.٨ ; as cited in FBIS-WEU, July ٢٢, ١٩٩٤, p.٤١

(٧٨) أخذ هذا الاقتباس والاقتباسات التالية من،

" PKK Leader on Party Ideology, U.S. Policy," Serxwebun (PKK), April ١٩٩٥, pp. ١٢–١٤ ; as cited in FBIS-WEU, June ٢٧, ١٩٩٥, p.١

(٧٩) cited in "Turkey: PKK's Ocalan Addresses Message to Arab Summit Leaders," as cited in FBIS-WEU, June ٢٤, ١٩٩٦, p. ٣٩

(٨٠)"U.S. Said Aiding PKK Wounded," Hurriyet, Oct. ٢٦, ١٩٩٢, p.٢٢ ; as cited in FBIS-WEU, Oct. ٢٩, ١٩٩٢, p. ٧٢

(٨١) cited in "PKK Violence Shifts to Northeast," Turkish Times, Sept. ١٥, ١٩٩٣, p.١١. For background analysis on the Turkish-Armenian enmity, see my, "Pursuing the Just Cause of their people" : A Study of Contemporary Armenian Terrorism (New York: Greenwood Press,١٩٨٦

(٨٢) أخذت هذه [المعلومات] المحددة من،

"PKK Violence Shifts to Northeast "

(٨٣) Armenian, PKK Military Moves Linked to Azerbaijani Oil Deal," Turkish Daily News, Aug. ٢٥, ١٩٩٣, pp. ١,١١ ; as cited in FBIS-WEU, Aug. ٣١, ١٩٩٣, p. ٥٦

وعلى أي حال، استنتج تقرير آخر بأنه لا توجد أدلة كبيرة حالياً تؤيد دعم أرمينيا لحزب ب.ك.ك، أنظر،

" PKK Activity in Northeast Linked with Armenia," Turkish Daily News, Aug.٢٧, ١٩٩٣, pp. ١,١١ ; as cited in FBIS-WEU, sept. ١, ١٩٩٣, p. ٢٩

(٨٤) أخذت المعلومة التالية من :

" The Armenian Connection," Turkish Daily News, Nov. ١١, ١٩٩٣. Muslim Turks and Kurds are Circumcised, While Christian Armenians are not

(٨٥) أخذت المعلومات التالية من :

Aydin Demir, "PKK Requests Camp Site from Armenia," Sabah, Sept. ٢٢, ١٩٩٢, p. ١٤ ; as cited in FBIS-WEU, Sept.٢٨, ١٩٩٢,p. ٤٣

(٨٦) olga Sardan, "Armenia Supports PKK, Provides Camp Site," Milliyet (Istanbul), June ٤, ١٩٩٣, p. ١٠ ; as cited in FBIS-WEU, June ٨, ١٩٩٣, p.٥٩

وكانت لاجين عاصمة ما كان يُسمى منطقة كوردستان الحمراء التي شكّلها السوفييت لفترة قصيرة في العشرينات.

See Ismet Cheriff Vanly , " The Kurds and the Soviet Union " in The Kurds : A Contemporary Overview , Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl , eds. (London : Routledge , ١٩٩٢) , p. ٢٠١

(٨٧) Turkey Links PKK with Armenia, " Turkish Times, Sept. ١٥, ١٩٩٣, p. ١

لقد أوضح أوجلان حديثاً بأن الأتراك لا يحتكرون السخرية، حينما قارن نفسه بالمسيح قائلاً " إنني أشعر بأنني قريب من نمط الشخص الذي كان عليه المسيح... إنني أشبهه كثيراً فيما يتعلق بتقديم الخدمات والسلام " وقد ورد هذا النص في :

"Understanding Apo, " Tercuman (Istanbul) , Mar. ٢٢, ١٩٩٣, p.٢ ; as cited in FBIS-WEU , Mar. ٣١, ١٩٩٣, p.٧١

رغم أن اوجلان من أصل كوردي جلي، فإنه مولود في قرية أومرلي قرب أورفة، وهي قرية كان يسكنها الأرمن سابقاً.

(٨٨) Profile of PKK Leader Ocalan " Turkish Probe (Ankara), Aug. ١٧, ١٩٩٣ , pp.٨–٩ ; as cited in FBIS-WEU, Sept. ٢, ١٩٩٣, p.٥٨

من الواضح أن الأتراك يحاولون أن يُطابقوا نوعاً ما بين أوجلان وهاكوب هاكوبيان القائد الشهير للجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا (ASALA)، وهي مجموعة إرهابية اغتالت عدداً من الدبلوماسيين والمواطنين الأتراك في بداية الثمانينات. وقد قُتل هاكوبيان في نيسان ١٩٨٨ في اليونان إما على يد أرمن منشقين أو وكلاء [للمخابرات] التركية. انظر بحثي الموسوم :

Transnational Armenian Activism, Conflict Studies no. ٢٢٩ (London : Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism , ١٩٩٠), p.٢٤.

(٨٩) أخذ هذا الاقتباس والاقتباسات التالية من :

" Chief of General Staff : Armenian Church Behind PKK," Gunaydin (Istanbul) , Oct. ٢٨, ١٩٩٣, p.٨ ; as cited in FBIS-WEU , Nov. ١, ١٩٩٣, p.٧٥

(٩٠) أخذت المعلومات التالية من :

Ugur Sefkat, " Alliance Between the PKK and Armenians " Sabah, May ٢٤, ١٩٩٤, p.١٣ ; as cited in FBIS-WEU, May ٢٦, ١٩٩٤, p. ٤٥.

(٩١) ezai Sengun , " Joint Action by PKK and ASALA, " Hurriyet, June ٥, ١٩٩٤, p.١٨ ; as cited in FBIS-WEU, June ١٣, ١٩٩٤, p. ٥٤.

(٩٢)M. Can Yuce, " The Essence of the Current Enmity Towards Armenians," Ozgur Gundem (Istanbul) , Dec. ٢٠ , ١٩٩٣ , p.٢ ; as cited in FBIS-WEU, Dec. ٢٧, ١٩٩٣, p.٣٩.

(٩٣) Cited in Ibid., p.٤٠.

(٩٤)" Turkey Moves to Sever Armenia-PKK Bridge " Turkish Daily News, April ٢٩, ١٩٩٥.

(٩٥) بخصوص تحليل ممتاز للعلاقات الحالية أنظر،

Tozun Bahcheli , Greek-Turkish Relations Since ١٩٥٥ (Boulder: Westview Press, ١٩٩٠).

(٩٦) Cited in Eleni Leontits , " We Cannot Be Defected by the Turks," Kiriakatiki Elevtherotipia (Athens) July ١٨, ١٩٩٣, pp.٢٨–٢٩ ; as cited in FBIS-WEU , Aug. ١٧, ١٩٩٣, p.٣٨

(٩٧) أخذت هذه المعلومات من :

Nokta (Ankara), April ٥, ١٩٩٢ ; as cited in Turkish Times , May ١, ١٩٩٢, p.١٣.

(٩٨) أخذت هذه المعلومات والاقتباسات التالية من :

Mumtaz Soysal, " Foreign Support and Internet Obstacles " Hurriyet, July ٢٨, ١٩٩٣, p.٩ ; as cited in FBIS-WEU, July ٣٠, ١٩٩٣, p.٤٠

(٩٩) أخذت المعلومات التالية من :

Ugur Sevkat, " Athens Supplies Antitank Missiles to PKK Leader Ocalan" Sabah, Dec. ٧, ١٩٩٣, p.١٨ ; as cited in FBIS-WEU, Dec. ١٧, ١٩٩٣, p.٥٥.

(١٠٠)" Greece Supports Kurdish Fight for Independence " Reuters , Dec. ٤, ١٩٩٣.

(١٠١)" Greece's EU Presidency : No Blank Cheque , " Briefing , Dec.١٣, ١٩٩٣, p.١٣. Given the fact that only Germany and France had actually banned the PKK as of January ١٩٩٤, the accuracy of this source may be questioned.

(١٠٢) Stelios Vervirakis, " Athens Presents a Shield to Ocalan, " Sabah, June ٢٢, ١٩٩٥, p.١٤ ; as cited in FBIS-WEU, June ٢٧, ١٩٩٥, p.٢٩.

(١٠٣) Emin Demirel , "PKK's Bomb Expert Arrested " Hurriyet , May ١٣, ١٩٩٤, p.٢٢ ; as cited in FBIS-WEU, May ١٧, ١٩٩٤, p.٥٨ ; and "NSC Discusses Tension with Greece, Cyprus, PKK, " Aydinlik (Istanbul) , April ١١, ١٩٩٤, p.١١ ; as cited in FBIS-WEU, April ١٨, ١٩٩٤, p.٥٨. see also " Greek Spy Agency Tied to

Terror Group : Athens Backed Anti-Turkish Kurds, " Washington Times, Sept. ١٠, ١٩٩٦ (accessed via internet).

(١٠٤) أنظر على سبيل المثال،

Paul Henze , " Turkish Government Tackles Problem of Kurdish Insurgency " Christian Science Monitor, Oct. ٣٠, ١٩٨٥, p.٨.

(١٠٥) المناقشة التالية استندت على،

" PKK Expands Activities in CIS," Turkish Probe, Nov. ٤, ١٩٩٤, p.١٣ ; and "PKK Opens 'Kurdish House' in Moscow " Turkish Daily News, Dec. ٢٧, ١٩٩٤.

(١٠٦) المناقشة التالية استندت إلى حد كبير على،

Robert Olson, "The Kurdish Question and Chechnya : Turkish and Russian Foreign Policies Since the Gulf War" Middle East Policy ٤ (March ١٩٩٦) , pp. ١٠٦–١١٨.

الفصل الرابع

تركيا، الكورد والاتحاد الأوربي

كريم يلدز

لاشك إن سعي تركيا إلى الحصول على العضوية في الاتحاد الأوربي يُعد مسألة تحديد وضع بالنسبة إلى الكورد. وغالباً ما وُصفت تلك العضوية بأنها "مفترق طرق" مهم بالنسبة لتركيا، ونقطة بداية لمرحلة تطورٍ في تاريخها وربط مستقبلها بأوربا بشكل محكم.

هناك تاريخ طويل لمحاولات تركيا تحقيق اندماج أوثق مع أوربا، إلا إن عوامل مختلفة أحبطت طموحاتها سابقاً، ليس أقلها سجلها الهزيل في مجال حقوق الإنسان. وعلى أي حال، قرر المجلس الأوربي* في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ بدء مفاوضات الانضمام الرسمي مع تركيا. ويبدو الآن، ولأول مرة، إن مستقبل تركيا السياسي أصبح مضموناً وهي تتهيأ لأن تصبح عضواً كاملاً في "نادي" الاتحاد الأوربي الحصري في غضون العقد التالي.

إن عملية الدخول إلى الاتحاد الأوربي ستضع تركيا ضمن التأثير التمديني للقيم الديمقراطية الأوربية ومعايير حقوق الإنسان الصارمة، وتفرض قيوداً

* يتكون المجلس الأوربي European Council من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، ويُعد أعلى مستويات صنع القرار ومركز السلطة العليا في الاتحاد. (وهو يختلف عن مجلس أوربا Council of Europe، الذي عرّفناه في موضع سابق من هذا الكتاب). وتتولى الدول الأعضاء في الاتحاد رئاسة المجلس بالتناوب كل ستة أشهر وفقاً لنظام يقره المجلس خلال الدورة الرئاسية ويتولى التحضير لأعمال المجلس، بما في ذلك توجيه الدعوة إلى اجتماعاته خلال تلك الفترة. (المترجم)

مهمة على سلوك الدولة وتدفع عملية الإصلاح قدماً إلى الأمام. وبالنسبة للكورد فإن التعهدات في مجال حقوق الإنسان والأقليات الملازمة لعملية الدخول تقدم فرصة لا نظير لها لتحقيق عدالةٍ وأمن طويل الأمد. إن توقع دخول [الاتحاد الأوربي] سبق وأن أطلق إصلاحات تشريعية سريعة وشاملة منذ سنة ٢٠٠٢.

ومهما يكن، يجب توجيه أسئلة فيما إذا كانت تركيا قد غيّرت خصائصها حقاً، وفيما إذا كان قرار الاتحاد الأوربي بدء محادثات الانضمام مبنياً على تقييم موضوعي حقاً لتقدم تركيا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهناك مؤشرات بأن عوامل لا صلة لها بتنفيذ تركيا للعناصر السياسية الواردة في معيار كوبنهاكن[1] (Copenhagen Oriteria) قد سُمح لها بأن تتحكم في عملية صنع القرار في بروكسل. إن تقرير المفوضية الأوربية* European Commission سنة ٢٠٠٤ عن تركيا، والذي كان عاملاً حاسماً في

* المفوضية الأوربية، وهي إحدى المؤسسات الرئيسية في صنع القرار في الاتحاد الأوربي، ويصفها البعض بأنها "المطبخ "الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد وتتكون من عشرين عضواً تختارهم الدول الأعضاء على أساس الكفاءة والقدرة على القيام بالوظائف المطلوبة منهم. وللمجلس الأوربي حق إدخال تعديلات على هذا التشكيل بقرار يتخذ بالإجماع. وتمارس المفوضية دوراً يشبه إلى حد كبير دور الحكومة في النظم السياسية الداخلية. ومع ذلك، ونظراً لاختلاف طبيعة النظام السياسي للاتحاد الأوربي، فإن دور المفوضية لا يقتصر على الدور التنفيذي التقليدي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية، إذ تمارس المفوضية وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل؛ (١) التشريع، أي أنها المخطط والمبادر بأعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوربي ؛ (٢) التنفيذ، فالمفوضية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين ويصدر من قرارات ؛ (٣) المتابعة والمراقبة، أي السهر على وضمان تنفيذ أحكام المعاهدات؛ (٤) التمثيل، إذ تُعد المفوضية الجهة التي تمثل الاتحاد الأوربي وتتحدث باسمه، وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية. (المترجم)

قرار بدء مفاوضات الانضمام، قدم صورة مُصحَحة إلى حد كبير عن وضع حقوق الإنسان في تركيا، وفيه إشارة غير أمينة بخصوص وضع الكورد.

- الطريق إلى الانضمام:

منذ تأسيس تركيا الحديثة سنة ١٩٢٣ وفق رؤية أتاتورك لدولة علمانية آخذة بمظاهر الحضارة الغربية، سعت هذه الدولة طويلاً إلى إقامة روابط أوثق مع اوربا. ولم تكن سياسة تركيا الخارجية غربية التوجه حصرياً، فقد سعت إلى النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى، ودافعت عن مصالحها في الشرق الأوسط. وعلى أي حال، فإن الحكومات التركية المتعاقبة وجهت أنظارها نحو المنظمات والمؤسسات الغربية لتشكيل تحالفاتٍ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. فقد انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو – N.A.T.O" في سنة ١٩٥٢، وإلى مجلس أوربا Council of Europe سنة ١٩٤٩، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا "OSCE" في سنة ١٩٧٥.

على أي حال، كان مجرى تركيا نحو العضوية في الاتحاد الأوربي بطيئاً، وأثار نقاشاً مهماً بين الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد. وبالرغم من أن تركيا اصطفت إلى جانب أوربا الغربية بطرق عدة، بضمنها كحليف في الناتو، إلا أن حالة ضعف ديمقراطية التعددية الحزبية في تركيا، وسجلها الهزيل في مجال حقوق الإنسان، وتخلفها الاقتصادي النسبي، وكون غالبية سكانها من المسلمين كانت مصادر انزعاج في أروقة [الاتحاد الأوربي في] بروكسل.

لقد قدمت تركيا طلباً لعضوية الانتساب في الجماعة الاقتصادية الأوربية "EEC" في سنة ١٩٥٧، ووفقاً لذلك دخلت في اتفاقية انتساب سنة ١٩٦٣ والتي قدمت إمكانية الحصول على العضوية الكاملة مستقبلاً. إن اتفاقية الانتساب، التي غطت قضايا ذات علاقة بالتجارة ومجالات تعاون أخرى

مختلفة، قُصد منها أن تكون خطوة في اتجاه اتحاد جمركي نهائي[٢]. ولم تتضمن اتفاقيات الانتساب المبكرة هذه شروطاً لحوار سياسي مُلزم، الأمر الذي حدّ كثيراً من فائدتها في تشجيع تركيا على تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان ومعاملة الكورد، رغم أن بعض مثل هذا الحوار قد حدث لاحقاً على أساس قرارات محددة من مجلس الانتساب[٣] (Association Council).

وعلى مدى سنوات أعاقت التقلبات الاقتصادية والنزاعات الداخلية إحراز مزيد من التقدم باتجاه اندماج تركي أوثق مع ما كان يعرف حينئذٍ بالجماعة الأوربية[٤] (EC)، وإن عقد السبعينات على وجه الخصوص شهد سكوناً في العلاقات. وفي النهاية قدمّت تركيا في ١٤ نيسان ١٩٨٧ طلباً إلى الجماعة الأوربية بخصوص الانضمام الكامل، في وقتٍ بُعث فيه مجدداً التفاعل بين تركيا والجماعة الأوربية في أعقاب عودة الحكومة المدنية في تركيا بعد الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠. ومهما يكن فإن الجماعة الأوربية ارتأت في ١٨ كانون الأول ١٩٨٩ بأنه "سيكون من غير المناسب بالنسبة للجماعة... الدخول في مفاوضات الانضمام في هذه المرحلة"[٥]. وقد استند هذا القرار على عدد من العوامل التي تضمنت قضايا إعادة هيكلة داخلية في الجماعة الأوربية، إضافة إلى افتقار تركيا إلى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، وحجمها السكاني وتخلفها الاقتصادي. لقد قُدم الطلب التركي في وقتٍ كان الصراع المسلح في المناطق الكوردية يكتسب فيه زخماً، وفي نفس السنة التي أُعلنت فيها حالة الطوارئ في جنوب شرق البلاد، والتي كانت لها عواقب رهيبة بالنسبة للكورد.

جاءت الخطوة الرئيسية باتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوربي في ٦ آذار ١٩٩٥ عندما تمت الموافقة أخيراً على الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوربي. وقد منحت هذه الاتفاقية تركيا مدخلاً تفضيلياً إلى السوق الأوربية الأحادية، وتضمنت خطة تستلم تركيا بموجبها مبلغ ٤٧٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٦–٢٠٠٠. إن تأملاً موجزاً للأحداث التي أدت إلى الاتفاقية وأعقبتها

مباشرةً يعطينا معلومات لها علاقة بالاتجاه الحالي لسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

خلال مراحل التفاوض حول الاتحاد الجمركي اشترط البرلمان الأوربي*، الذي كانت مصادقته على الاتفاقية مطلوبة، بأن على تركيا أن تنفذ مجموعة من معايير حقوق الإنسان، في حين دعت المفوضية الأوربية إلى تحسينات إضافية في معايير حقوق الإنسان[٦]. وبناءاً على ذلك صدرت تعهدات علنية

* البرلمان الأوربي، European Parliament، من الهيئات الأساسية في الاتحاد الأوربي، وهو بمثابة هيئة تمثيلية تعبّر عن إرادة الشعوب الأوربية وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار. ويجري انتخاب النواب الذين يمثلون تلك الشعوب في انتخابات تجري بشكل منتظم (منذ ١٩٧٨) كل خمس سنوات، آخرها تلك التي جرت سنة ٢٠٠٤ لانتخاب ممثلين عن شعوب ٢٥ دولة أوربية. ويضم البرلمان ٦٢٦ مقعداً، ويتمتع النواب بالحصانة على غرار أعضاء البرلمانات الوطنية. ويعقد البرلمان اجتماعاته العادية في مدينة استراسبورغ، المقر الرسمي للبرلمان. أما الدورات الطارئة والاستثنائية، وكذلك الاجتماعات العادية للجان البرلمانية فتعقد في بروكسل. وتبدأ الدورة السنوية الاعتيادية للبرلمان أعمالها يوم الثلاثاء الثاني من شهر آذار كل عام، وتستغرق اجتماعاته الاعتيادية ٤ أو ٥ أيام من كل شهر عادةً. ويتمتع البرلمان بصلاحية إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة، في بعض الحالات، وحق الاعتراض، أي وقف أو تعطيل صدور بعض المشروعات في حالات أخرى. وسلطة إصدار "آراء مطابقة – Avis conformes" تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو المشاركة. وأضافت معاهدة ماستريخت سنة ١٩٩٢ سلطة رابعة للبرلمان وهي سلطة المشاركة في اتخاذ القرار Co-decision "في بعض المجالات المهمة مثل الإجراءات الخاصة بتوحيد السوق أو البرامج الإطارية الخاصة بالبحث العلمي والبيئة وشبكة المواصلات الأوربية، بالإضافة إلى صلاحيته في أن يطلب من المفوضية، وبأغلبية بسيطة، أن تعرض عليه أي اقتراح يستهدف بلورة وصياغة تشريعات أوربية جديدة. كما وسعت معاهدة ماستريخت من الدور الرقابي للبرلمان الأوربي بمنحه سلطة تشكيل لجان تحقيق في أمور معينة. (المترجم)

مختلفة من جانب الحكومة التركية بأن تكون الأولوية لتنفيذ الإصلاح، وبالأخص توجيه الانتباه إلى القضية الكوردية. إن بعض أعضاء البرلمان الأوربي وصفوا، كما أشارت التقارير، الإصلاحات القانونية التي أجرتها تركيا حينئذٍ بأنها "تجميلية"[٧]، إلا إن المفوضية ومجلس وزراء* [الاتحاد الأوربي] كانا متحمسين لعقد المعاهدة. وفي تشرين الأول ردّد مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوربي هانز فان دين برويك تحذيرات أطلقتها رئيسة وزراء تركيا تانسو جيلر[٨]، حيث نُسب إليه القول بأن فشل التوصل إلى اتفاق يمكن أن يؤدي إلى "حركة ارتجاعية شديدة في تركيا" حيث يعارض

* مجلس الوزراء الذي يعرف حالياً باسم "مجلس الاتحاد "، أحد الأجهزة الرئيسية في الاتحاد الأوربي، ويتشكل، حسب المادة ٢٠٣ من معاهدة ماستريخت سنة ١٩٩٢ من ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضاً يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها. وكان المجلس يتكون في الأصل من وزراء الخارجية فقط، ولكن مع تنوع وتشابك أبعاد العملية التكاملية واتساع نطاق مجالات التعاون والتنسيق الموكلة إلى المؤسسات الأوربية بدأ تشكيله يختلف ويتنوع حسب الموضوعات المعالجة فيه. فهو يقتصر على وزراء الخارجية في الموضوعات العامة والمهمة، وعلى وزراء الاقتصاد والمالية في الموضوعات ذات العلاقة بالسياسات الاقتصادية والمالية وهكذا. ويوجد حالياً ما لا يقل عن عشرين تشكيلاً لمجلس الاتحاد. وتعتبر اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الأوربي بمثابة "مجلس الاتحاد الأوربي للشؤون العامة" وتعقد مرة واحدة على الأقل كل شهر. ونظراً لتعدد تشكيلات "مجلس الاتحاد الأوربي"،والرغبة في أن يكون للاتحاد "وزير للشؤون الخارجية" فإن الهيئة المكلفة بوضع الدستور الأوربي ميزّت بين ثلاث تشكيلات في مجلس الوزراء وهي:

(١) مجلس التشريع والشؤون العامة، المكلف بإعداد جدول أعمال مؤتمرات القمة (المجلس الأوربي) وحلقة الوصل بينها وبين المفوضية.

(٢) مجلس وزراء الخارجية، المسؤول عن بلورة السياسة الخارجية الأوربية.

(٣) التشكيلات الأخرى (الفنية) لمجلس الاتحاد، والتي يحضرها وزراء الاقتصاد أو الزراعة أو التجارة الخارجية أو البيئة...(المترجم)

الأصوليون الإسلاميون فقط إقامة روابط أوثق مع أوربا[٩]. إن السيدة جيلر عرضت أيضاً الرأي القائل بأن تركيا تستطيع التقدم فقط من خلال المزيد من الإصلاح وبدعم أوربي قوي[١٠]. إن هذه الإنذارات قد ترددت كثيراً في الأشهر الأخيرة فيما يخص مسعى تركيا الحالي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

وعلى أي حال، ورغم أن أنقرة عدّلت الدستور وأعادت صياغة قانون مكافحة الإرهاب، ولكن لم يعقب ذلك التحسينات التي تبجحت بها كثيراً في مجال حقوق الإنسان. وقد تم التوصل إلى استنتاج في سنة ١٩٩٦ مفاده أن تركيا "لم تستطع أن تُحدث أية إصلاحات ديمقراطية جوهرية أو [تصدر] تشريعاً بخصوص حقوق الإنسان"[١١]. وبالنسبة للكورد كانت الحصيلة مثيرة للغضب بشكل خاص. لقد استمر تدمير القرى، والقتل الجماعي والتعذيب، وسوء المعاملة بشكلٍ جاد. وفي حين أن مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي تُعد عملية شاقة أكثر بكثير من مفاوضات الاتحاد الجمركي في سنة ١٩٩٥، وتتضمن معايير حقوق إنسان مُلزمة، فإن هذه المرحلة من العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي يجب أن تكون بمثابة درس مفيد للفاعلين "Actors" الأساسيين في بروكسل. يجب أن لا ينخدع الاتحاد الأوربي بوعود تركية فارغة مرة أخرى.

منذ أواخر التسعينات استمر التقدم سريعاً باتجاه انضمام تركيا. إن القرارات النهائية لرئاسة المجلس الأوربي في كوبنهاكن تضمنت شرطاً في سنة ١٩٩٣ بأن "الدول المنتسبة في وسط وشرقي أوربا والتي ترغب في العضوية ستصبح أعضاء في الاتحاد الأوربي. وإن الانضمام سيحصل حالما تستطيع دولة منتسبة القيام بالتزامات العضوية من خلال تلبية الشروط الاقتصادية والسياسية المطلوبة"[١٢].

إن تراجع حدة العنف في جنوب شرق تركيا في أواخر التسعينات، وما صاحب ذلك من حماس لتوسيع الاتحاد الأوربي بعد سقوط الكتلة الشيوعية، وضع الأساس لتقدم تركيا إلى الترشح للاتحاد الأوربي في سنة ١٩٩٩. إن [اجتماع] المجلس الأوربي في هلسنكي سنة ١٩٩٩ قرر أن تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي على أساس نفس المعايير بالنسبة للمرشحين الآخرين. وكان هذا يعني أن على تركيا أن تنفذ معايير كوبنهاكن قبل أن تستهل مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوربي. إن هذا الحد الأدنى من المعايير التي يجب على كل الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي أن تنفذها قبل بدء محادثات الانضمام تتضمن عنصراً أساسياً: "إن العضوية تتطلب أن يكون البلد المرشح قد حقق استقراراً في مؤسساته الضامنة للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات"[١٣].

إن هذا المطلب مثل عقبة مهمة أمام ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي. فعلى مدى سنوات كانت تركيا متخلفة عن أوربا في تلبية أبسط معايير حقوق الإنسان. إن القضايا التي عرضتها [منظمة] مشروع حقوق الإنسان الكوردي "KHRP"*، ومقرها في لندن، على المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ضد تركيا أثبتت بشكل جلي أن أشد انتهاكات حقوق الإنسان في [دول] مجلس أوربا تحدث هناك [أي في تركيا]. وفي سنة ٢٠٠٢ توصلت اللجنة الأوربية في تقريرها بأن "الوضع على الأرض نادراً ما تحسّن، وأن تركيا لم تلبي لحد الآن معايير كوبنهاكن السياسية"[١٤].

* منظمة Kurdish Human Rights Project، وهي منظمة مستقلة غير سياسية وغير حكومية تأسست في لندن. وقد أخذت على عاتقها ترقية وحماية حقوق الإنسان لكل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الكوردية، بغض النظر عن العرق والدين والجنس والمعتقد السياسي أو المعتقدات والآراء الأخرى. (المترجم)

ومهما يكن، فإن الناخبين الأتراك رفضوا في سنة ٢٠٠٢ المؤسسة السياسية التقليدية وصوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية "AKP"**، وهو حزب براغماتي "مؤيد لأوربا" وذو جذور إسلامية توّحد بين مصالح الإسلاميين الأقل تطرفاً، والقوميين والعلمانيين، ويمكن مقارنته عموماً بأحزاب يمين الوسط الديمقراطية المسيحية في أوربا الغربية. وقد استهل برنامجاً غير مسبوق للإصلاحات في البلاد أدى إلى عدد من التغييرات التشريعية المهمة وبعض التحسن في سلوك السلطات العامة. إن التنظيم القانوني للتعذيب قد تحسن إلى درجة كبيرة، وخففت القيود على حرية التعبير والجمعيات، كما إن الحظر على الإذاعة والتعليم بالكوردية قد رُفع، نظرياً. وقد ساعد التأييد الشعبي في تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي على تسهيل تنفيذ إصلاحات في بعض المجالات الأكثر حساسيةً. وتبقى هناك، كما سنرى، مشكلات جوهرية مع هذه الإصلاحات، لكن هذا الزخم الواضح نحو التغيير في تركيا هو ما يسعى الاتحاد الأوربي إلى تسخيره من خلال دافع الانضمام.

بعد قرار جعل تركيا مرشحاً رسمياً للعضوية، رسمت المفوضية الأوربية خطة شراكة انضمام تركيا* موضحةً بالتفصيل كيفية تلبية تركيا لمعايير كوبنهاكن. وقد نُقحت الوثيقة خلال سنة ٢٠٠٢، وفي السنة ذاتها وافق المجلس الأوربي على أن مفاوضات الانضمام ستبدأ "دون تأخير" إذا قرر قادة الاتحاد الأوربي أن تركيا أوفت بالمعايير المطلوبة بعد أن تقدم المفوضية [الأوربية] تقريراً حول تنفيذ تركيا معايير كوبنهاكن وتوصية المفوضية بخصوص كون فتح باب المفاوضات أمراً ملائماً.

** مختصر Adalet ve Kalkinma Partisi.

* Turkey's Accession Partnership.

- بدء مفاوضات الانضمام الرسمي إلى الاتحاد الأوربي:

في ٦ تشرين الأول ٢٠٠٤ أصدرت المفوضية الأوربية توصيتها، كما كان متوقعاً، بأن تركيا نفذت المعايير الضرورية لبدء مفاوضات الانضمام[١٥]. وجرى تحديثها بالشرط القائل إن على تركيا أن تلتزم بوضع ستة تشريعات محددة موضع التنفيذ[١٦]. وقد وصف القرار من قبل رئيس الاتحاد الأوربي بأنه "يعني أنها مؤهلة ".

وفي ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ أقرّ المجلس الأوربي بقوة توصية المفوضية، مصرحاً بأن تركيا قد أوفت بالعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن، وبأن في الإمكان، وفقاً للشروط التي وضعتها المفوضية، بدء مفاوضات الانضمام[١٧]. وقد تقرر أن تبدأ محادثات الدخول في تشرين الأول سنة ٢٠٠٥.

يدعو المجلس [الأوربي] في قراره[١٨] المفوضية إلى الاستمرار في مراقبة تقدم تركيا في مجال إصلاح حقوق الإنسان، ويشّدد على أن الاتحاد الأوربي سيستمر في مراقبة الإصلاحات السياسية عن كثب على أساس شراكة انضمام تركيا. كما دُعيت المفوضية أيضاً إلى تقديم مقترح إلى المجلس بخصوص إطار للمفاوضات مع تركيا. وتقرر أن تجري بعد ذلك محادثات الانضمام بالطريقة المعتادة من خلال مؤتمرات حكومية "inter-governmental" بين الاتحاد الأوربي وتركيا، والتي سيتم فيها "عرض" التشريعات والهياكل الإدارية التركية بصورة شاملة مقابل كل واحدة من الفصول الإحدى والثلاثين لـ "acquis communautaire"، وهي مجموعة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية التي يجب أن تنفذها كل دول الاتحاد الأوربي. إن المفاوضات ستركز على الشروط التي سيقوم طالبوا الانضمام بموجبها بتبني وإنجاز هذه التشريعات ووضعها موضع التنفيذ.

إن الشروط الإضافية في قرار المجلس تسمح بـ "فترات انتقالية طويلة، والتقليل من المكانة*، وترتيبات محددة أو إجراءات وقاية دائمية" وعُرّفت عملية التفاوض بأنها غير محددة [زمنياً] "ولا يمكن ضمان حصيلتها مسبقاً"، ويعني هذا ضمنياً أن الانضمام قد يحتاج إلى سنوات عديدة أخرى. وفضلاً عن ذلك هناك شرط جديد وواضح يسمح بتعليق محادثات الانضمام في حالة "خرق جدّي ومتواصل... للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

- السياق السياسي لسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي:

إن قرار بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا كان مبنياً ظاهرياً على إيفائها بالغرض، أي إيفائها بمعايير كوبنهاكن التي حددها الاتحاد الأوربي. وفيما سوى هذا يجب التذكر، على أي حال، بأن تركيا تتقدم نحو الاتحاد الأوربي على خلفية معقدة من القضايا التي تتعلق بالسياسة الأوربية، والأمن الدولي والشؤون الاقتصادية التي تلعب دوراً أساسياً في صنع قرار الاتحاد الأوربي.

لم يكن توقع حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوربي موضع ترحيب في كل مكان" فقد لقي ذلك استقبالاً فاتراً في بعض أقسام الاتحاد الأوربي، مع مواجهة فرنسا وألمانيا بشكل خاص لانقسامات داخلية عميقة حول هذه القضية. ومن المعتقد أن رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك J.Chirac مؤيد للانضمام، إلا إن صناديق الاقتراع في البلاد أشّرت مستوى عالٍ من المعارضة[١٩]، وأُجبر السيد شيراك على القبول بإجراء استفتاء حول تصديق معاهدة الانضمام. فإذا قررت فرنسا عدم تصديق المعاهدة على أساس التصويت بـ "لا "عليها، فإن معاهدة

* derogation ربما يُقصد هنا عدم منح الطرف المرشح منزلة الدولة المؤهلة للعضوية (المترجم)

الانضمام سوف لن تدخل حيّز التنفيذ وستُمنع تركيا من أن تصبح دولة عضو في الاتحاد الأوربي. ونفس السيناريو محتمل بالنسبة لأي دولة أخرى من الدول الأعضاء [في الاتحاد الأوربي] والتي قد تُلزم نفسها بإجراء استفتاء حول انضمام تركيا. وفي ألمانيا عبّر ساسة المعارضة المحافظون عن الخوف من الطلب التركي[٢٠]، رغم أن المستشار الألماني شرويدر Schroeder كان في مقدمة الساعين إلى الدفع باتجاه الانضمام. وكانت هناك دعواتٌ في البلدين بمنح تركيا "شراكة تفضيلية – privileged partnership" بدلاً من الانضمام الكامل.

إن الهواجس من عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي يمكن أن تُعزى جزئياً إلى حجمها وتخلفها. فإذا استمرت الاتجاهات الديمغرافية الحالية فسوف تكون تركيا البلد الأكثر سكاناً بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في سنة ٢٠٢٥، الأمر الذي يمنحها أكبر عدد من الأصوات في المجلس الأوربي. ورغم أن الدخل السنوي للفرد في تركيا يبلغ حوالي ثلث معدل دخل الفرد السنوي فقط في دول أوربا الغربية[٢١] ذات العضوية في الاتحاد الأوربي، فإن ذلك يمكن أن يفرض عبئاً أساسياً على موارد الاتحاد الأوربي.

وفضلاً عن ذلك فإن وجود دولة كبيرة، ولكن فقيرة وزراعية في المقام الأول، وذات أغلبية مسلمة، ضمن حدود أوربا يولّد قلقاً كبيراً جداً. إن إملاءات السياسة الانتخابية داخل الاتحاد الأوربي تُجبر الحكومات الأوربية على أن تأخذ في الاعتبار المخاوف من أن العضوية التركية ستغير البُنية الثقافية والامتداد الجغرافي للاتحاد الأوربي. وفي سياق المشاعر المتنامية ضد المهاجرين في أوربا الغربية، فإن هناك خشية في ألمانيا وفرنسا بشكل خاص بأن انضمام [تركيا] سيؤدي إلى تدفق "سيل "من العمال المهاجرين " وبأن انضمام تركيا سيؤدي إلى امتداد حدود الاتحاد الأوربي مع العراق وإيران وسوريا. لقد ثبت بأن مخاوف هستيرية مماثلة حول "تدفق شامل" للعمال

المهاجرين من الدول الأعضاء العشرة الجدد* الذين انضموا إلى الاتحاد في سنة ٢٠٠٤ لم يكن لها أساس من الصحة، وإن قرار المجلس بخصوص الانضمام يشترط "مواد أو فقرات بخصوص فترات انتقالية طويلة، والتقليل من المكانة، وترتيبات محددة أو إجراءات وقاية دائمية" في مجال حرية انتقال الأشخاص[٢٢].

وعلى أي حال، تم تجاوز هذه العوامل بصورة جوهرية بواسطة هواجس الأمن الإقليمي السائدة، وإن انضمام تركيا، الذي لم يُبت فيه بعد، أمرٌ يلقى ترحيباً قوياً بين القادة الأوربيين. ومن الأمور الأكثر أهمية، الاعتقاد بأن تركيا يمكن أن تشكل "جسراً" بين أوربا والعالم الإسلامي الأوسع. فمن الناحية التاريخية لعبت تركيا دوراً أساسياً في السياسة الدفاعية الغربية، كما أنها تقع عند مجموعة من المناطق ذات الأهمية الجيو – سياسية، بضمنها البلقان، ومنطقة قزوين، والأهم من ذلك الشرق الأوسط. كما إن هناك تشجيع للمسعى التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر تركيا حليفاً في "الحرب على الإرهاب". إن الوصول الاستراتيجي إلى قلب الشرق الأوسط والذي يمكن أن يقدمه إلى الغرب انضمام تركيا [إلى الاتحاد الأوربي] يُعد أمراً بالغ الأهمية في هذه الأيام التي تتسم بأجواء سياسية متوترة. إن الفاعلين السياسيين الأساسيين في الاتحاد الأوربي أشاروا بوضوح إلى البواعث السياسية لدعم الانضمام التركي.

وفي مزاج مماثل، هناك رؤية واسعة مفادها أن تركيا يمكن أن تُثبت، من خلال تلبية معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، دور نموذج الدولة التقدمية، العلمانية ذات الأغلبية السكانية المسلمة، المتشرّبة بالقيم الأوربية. إن تركيا

* وهذه الدول هي أستونيا، بولنده، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، هنغاريا، قبرص، مالطة، لتوانيا، لاتفيا، سلوفينيا. (المترجم)

هي المرشح الإسلامي الوحيد للانضمام إلى ما وُصف غالباً بكونه "نادي" مسيحي حصرياً. إن هذا سيعزز فكرة أن الإسلام والديمقراطية ليسا حصريين على نحو متبادل. لقد قال رئيس وزراء بريطانيا توني بلير T.Blair بأن قرار كانون الأول بفتح باب مفاوضات الانضمام "يظهر بأن أولئك الذين يعتقدون بأن هناك صدام حضارات أساسي بين المسيحية والإسلام هم مخطئون فعلاً" وإن بإمكان [المسيحية والإسلام] العمل سوية " وإننا نستطيع التعاون سوياً"[٢٤]. وهناك آمال بأن نموذج تركيا يمكن أن يؤدي إلى انتشار التعددية الديمقراطية في دول أخرى ذات غالبية مسلمة[٢٥].

إن فتح باب مفاوضات الانضمام مع تركيا قد دُفع أيضاً من قبل تركيا نفسها على أساس التهديد بأن قراراً سلبياً في كانون الأول ٢٠٠٤ يمكن أن تكون له مضاعفات مؤذية على مجمل العملية الإصلاحية في تركيا. إن حزب العدالة والتنمية، الذي يتولى السلطة حالياً في تركيا، أخذ على عاتقه بوضوح مواصلة مسعى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وقد راهن بالكثير في هذا السبيل، ومن ضمن ذلك تقليص النفوذ التقليدي القوي للجيش في الحكومة وتنفيذ إصلاحات أبطلت بعضاً من سلطة الدولة الغير مسؤولة unaccountable. وقد ادعّت تركيا، مثلما فعلت سابقاً أثناء المفاوضات حول الاتحاد الجمركي في سنة ١٩٩٥، بأن فرض أي تأخيرات على احتمال انضمام تركيا [إلى الاتحاد الأوربي] سيستغل سياسياً من قبل العناصر الإسلامية في المؤسسات السياسية مع ما يترتب على ذلك من تقويض لحكومة رئيس الوزراء اردوغان العلمانية المؤيد للاتحاد الأوربي. إنه لأمرٌ صحيح إن العناصر الإسلامية واصلت التنافس على السلطة في تركيا في السنين الأخيرة وإن سلف حزب العدالة والتنمية، وهو حزب الرفاه، كانت له أجندة إسلامية صريحة. إن المنطق الكامن وراء هذه الحجة، وهو أن على الاتحاد الأوربي أن يسمح لتركيا بالجلوس على طاولة المفاوضات بالرغم من المشاكل الأساسية البارزة

بخصوص معايير حقوق الإنسان والقضية الكوردية خوفاً من وصول حكومة أكثر قمعية إلى السلطة في حال لم يتحقق ذلك، أمر غير مقنع على نحو خاص. والحقيقة أنه ينحدر إلى مستوى الابتزاز.

لقد أصرّ رئيس الوزراء اردوغان بقوةٍ أيضاً بأن تركيا قد أنجزت ما عليها من صفقة الانضمام، ونفذت سلسلة دراماتيكية من الإصلاحات المؤيدة للاتحاد الأوربي مدفوعة إلى ذلك بتوقع الانضمام، وبأن الاتحاد الأوربي مُلزمٌ بالتالي على فتح أبوابه أمام تركيا. إن تحريض تركيا على الإصلاح يعني أنها "تستحق" الاعتراف بها كشريك مفاوض للاتحاد الأوربي. وقبل صدور قرار ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ بخصوص فتح باب مفاوضات للانضمام رسمياً، هدد اردوغان بالانسحاب من العلاقات مع الاتحاد الأوربي إذا فرضت شروط مؤذية وغير مناسبة على تركيا لتحقيق العضوية الكاملة[٢٦]. ومرة أخرى، فعلت محاولات التحكم في صنع القرار في الاتحاد الأوربي، من خلال إصدار مطاليب غير معقولة وإطلاق تهديدات، القليل لتعزيز شهرة تركيا كدولة ديمقراطية عصرية.

وعلى وجه العموم، إن توسيع الاتحاد الأوربي يبقى تعبيراً شائعاً حالياً بشكل واسع، ويبدو أن البحث عن "اتحاد أوثق من أي وقت مضى "أثبت نجاحاً في أوربا الغربية في تعزيز الرخاء الاقتصادي والديمقراطية، وبأنه ساعد على تقوية الاستقرار والتماسك في أوربا الشرقية والوسطى منذ الفجوة التي خلّفها زوال الاتحاد السوفييتي السابق. وهناك رأي مفاده أن جلب تركيا إلى أوربا سيعزّز هذه النجاحات، ويوسع المنافع السياسية والاقتصادية لعضوية الاتحاد الأوربي إلى مديات بعيدة من القارة ويقّوي المركز العالمي للاتحاد[٢٧].

إن جوهر مضامين هذه الملاحظات هي أن توق الفاعلين الأساسيين في أوربا للدفع باتجاه انضمام تركيا يتقّرر إلى حد كبير بالضرورات السياسية

والإستراتيجية. وليس هذا بالأمر الجديد، كما إنه ليس موضع خلاف بالضرورة. وقد أشارت المفوضية الأوربية[٢٨] بوضوح إلى دور هذه العوامل في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي. وإن المضي قُدماً في موضوع انضمام تركيا أمر مرغوب فيه بالتأكيد من منظور أولئك الذين يأملون أن تؤدي عملية الانضمام إلى تحسن احترام حقوق الإنسان وإلى حلٍ للقضية الكوردية.

وعلى أي حال، وكما سنرى، فإن المسألة أقل دقةً أو وضوحاً عندما نتأمل القرار الحالي للمجلس الأوربي بفتح باب مفاوضات الانضمام رسمياً، وخصوصاً قرار كونها [أي تركيا] قد أوفت بالعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن. وقد أدى هذا إلى إدعاءات بأنه بدلاً من أن يطبق المجلس [الأوربي]، كما وعد، نفس معايير انضمام الدول الأخرى على تركيا فإنه "خفّض الحاجز "وسعى إلى الدفع باتجاه العضوية التركية رغم النواقص المستمرة، وخصوصاً في مجالات حقوق الإنسان ورغبة تركيا في توجيه الاهتمام إلى القضية الكوردية.

- الانضمام والكورد:

كان هناك بعض النقاش بين الكورد فيما إذا كان دخول تركيا إلى الاتحاد الأوربي أمراً مرغوباً فيه. وكان أكثرية الكورد ميّالين إلى تأييد ذلك " فقد اعتُقد بأن الانضمام يقدم للكورد أفضل أمل لهم لوضع حد لعقود من القمع والعنف، ورؤية حقوقهم محميةً ووضعهم مضموناً، والأهم من ذلك فرصة الوصول إلى تسوية سياسية ثابتة مع تركيا، وليكون لهم بالتالي رأيٌ فيما يخص مستقبلهم. ومع ذلك فإن الدعم الكوردي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي ليس أمراً مُسَلماً به بأية حال. فإذا كان هناك تجاهل للكورد وترك الوضع في جنوب شرق البلاد ملتهباً دون اهتمام، كما يبدو الأمر حالياً، فإن الكثير من الفوائد المتوقعة من عضوية الاتحاد الأوربي سوف تضيع.

إلى أي حدٍ، إذاً، تحقق عملية الانضمام مطاليب الكورد، وما هي إمكانياتها على تحقيق الأمن الكوردي وحلٍ دائمي للوضع في جنوب شرق البلاد؟.

لقد برهن الانضمام على أنه يمكن أن يكون محفزاً على التغيير، والذي اتضح من عملية الإصلاح الدستوري والتشريعي الذي قامت به تركيا بهدف تهيأة البلاد لبدء مفاوضات الانضمام الرسمي. ومع أن تركيا ما تزال مقّيدة بنخب رجعية وإن إصلاحاتها في مجال حقوق الإنسان تجميلية إلى حد كبير، إلا إنها تستحق بعض الثناء بسبب الخطوات غير النهائية التي اتخذتها لكسب إجماع داخلي لصالح ديمقراطية ليبرالية، حتى لو ثبت أن هذا الإجماع مجرد مظهر خارجي هدفه أن يبين للاتحاد الأوربي بأن تركيا تتغير.

إن عملية الانضمام بحد ذاتها تقدم للكورد خطافّات "hooks" تُمكنّهم أن يصبحوا، استناداً إليها، في موقف يستطيعون فيه الدفع باتجاه احترام حقوقهم على نحو أفضل. وإذا ما تم إتباع الركائز الثلاثة لمفاوضات الانضمام التي أعلنتها المفوضية [الأوربية] في قرارها في تشرين الأول ٢٠٠٤، فإن المفوضية ستستمر في أداء دور مركزي في مراقبة عملية الإصلاح وفقاً للركيزة الأولى، بما في ذلك استعراض إذعان تركيا المستمر لمعايير كوبنهاكن. وكما لاحظنا سابقاً فإن "انتهاكاً جدياً ومتواصلاً" لحقوق الإنسان يمكن أن يدفع المفوضية، إما بمبادرة منها أو بناء على طلب ثلث الدول الأعضاء، إلى تقديم توصية بتعليق المفاوضات واقتراح الشروط لاستئنافها النهائي[٢٩]. وسيقرر المجلس مثل هذه التوصية من قبل الأغلبية المشروطة qualified majority، أما كون هذه الآلية ستستخدم حقاً أم لا فهذا أمرٌ آخر. وربما حاول رئيس الوزراء اردوغان أن يبرهن، وبشكل تنبؤي، بأن تعليق المفاوضات سيظهر قلة احترام للعملية الديمقراطية في تركيا، ويتعارض مع مبادئ الاتحاد الأوربي[٣٠]. ومع ذلك فإنها تقدم نقطة بداية مهمة للكورد للمجادلة بكل قوة بأن مفاوضات الانضمام يجب تعليقها إذا لم يكن هناك

تحسّن أساسي في احترام تركيا لحقوق الكورد الثقافية واللغوية، أو إذا حدث مزيد من القتال الضاري في جنوب شرق البلاد، أو إذا استمرت تركيا على عدم رغبتها في التحرك باتجاه حل ديمقراطي للقضية الكوردية.

ووفقاً للركيزة الثالثة فإن الاتحاد الأوربي مُلزم بوضوح بتقوية الحوار السياسي والثقافي بين تركيا والاتحاد الأوربي، وإن على المجتمع المدني أن يبدأ، بنشاط، بأداء دور أساسي في أي حوار من هذا النوع وأن يُسهل الاتحاد الأوربي نفسه هذا الأمر[٣١]. وهكذا سيتم إيجاد منابر لمناقشة وجهات النظر والهواجس بخصوص قضايا عديدة، بضمنها حقوق الأقليات[٣٢]. وإن الحوار والنقاش الذي ستشترك فيه منظمات غير حكومية وممثلي المجتمع المدني يمكن أن يهيأ مجالاً لرفع مستوى المعلومات وخلق الاهتمام بمأزق الكورد المستمر في تركيا، إضافة إلى توفير منبر لتبادل الأفكار حول كيفية السير قُدماً إلى الأمام على أفضل وجه.

عموماً، يُبشر الانضمام بإمكانيات جديدة للاتجاه السائد في الهواجس الكوردية، ويفتح مجالاً سياسياً لا سابق له للضغط من أجل [ضمان] حقوق الإنسان ولفت الانتباه إلى الحاجة لحوار سياسي بين تركيا والكورد. ومن الواضح أن مفاوضات الانضمام ستشجع قدراً كبيراً من الانتباه على مدى السنوات القادمة، لاسيما في حال حصول بعض الأحداث المهمة مثل صياغة إطار جديد للمفاوضات المتوقعة في ربيع سنة ٢٠٠٥. ويمكن استغلال الانتباه الموّجه نحو العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي لدفع القضية الكوردية إلى مقدمة النقاش السياسي في بروكسل وتركيا. إن هذه الملاحظة مشروطة أساساً بحقيقة أن وضع الكورد حظي باهتمام ضئيل نوعاً ما في الجري نحو قرار المجلس [الأوربي] في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤، حيث ركّزت المناقشات السياسية وما نشرته وسائل الإعلام بدلاً من ذلك على الهواجس من الهجرة، وتخلُف تركيا الاقتصادي، وإلى حدٍ أقل الصورة العامة لحقوق الإنسان.

وحيثما ذُكر الكورد فإن ذلك كان يقتصر فعلياً على ما يخص عدم اعتراف تركيا بالحقوق الثقافية واللغوية في جنوب شرق البلاد. ولم يكن هناك أي ذكر فعلاً للصراع المسلح في تركيا ورفضها اعتماد حل سياسي للقضية الكوردية.

إن العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي ستفرض قيوداً على سلوك الدولة التركية، ويمكن أن تزّود [تلك العضوية] الكورد أخيراً ببعض الأدوات اللازمة لحماية وضعهم السياسي والقانوني في تركيا. ومن داخل الاتحاد الأوربي يمكن وضع تركيا تحت تحكّم المثل الديمقراطية الليبرالية، كما يمكن التحكّم في انتهاكات السلوك المقبول من خلال التأثير السياسي والعمل القانوني. إن تعليمات الاتحاد الأوربي تفرض على الدول الأعضاء التزامات مباشرة قابلة للتنفيذ قانونياً لمنع التمييز العنصري وأشكال التمييز الأخرى، وتوفير دعم عملي لضحايا التمييز[٣٣]. وفضلاً عن ذلك فإن معاهدة الاتحاد الأوربي تعلن بأن الاتحاد تأسس على مبادئ الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحكم القانون. وبموجب المادة (٤٩) يمكن للدولة التي تحترم هذه المبادئ أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوربي. ويجب أن نضيف هنا بأن تعبير "حقوق الإنسان والحريات الأساسية" هنا يبدو وكأنه يشير عموماً إلى الحقوق والحريات المضمونة في الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان "ECHR"* والذي تشترك فيه كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي. وخلافاً للعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن لا يوجد في [الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان] شيء صريح عن حماية الأقليات[٣٤].

يُعد ميثاق الحقوق الأساسية "Charter of Fundamental Rights" الذي اتُفق عليه حديثاً أكثر وثائق الاتحاد الأوربي تفصيلاً وشمولاً حول حقوق الإنسان. ويعترف الميثاق بأنه يجمع لأول مرة في وثيقة واحدة كل

* European Convention on Human rights

الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الأوربيين وكل المقيمين في الاتحاد الأوربي. والمهم هنا، مرة أخرى، هو عدم الإشارة إلى حقوق الأقليات بمثل ذلك [التفصيل والشمولية]، وإن الميثاق يحرّم فقط التمييز على أساس العضوية في أقلية قومية ويتبنى احترام التنوّع الثقافي والديني واللغوي[٣٦]. وعلى أي حال ليس الميثاق معاهدةً أو وثيقةً دستورية أو قانونية بل إنه بمثابة "إعلان مهيب" فقط من قبل المفوضية والمجلس والبرلمان [الأوربي]. وفي حين أن المؤسسات تخضع للإعلان [أي الميثاق]، وكذلك الحال بالنسبة لمحكمة العدل الأوربية *والتي من غير المحتمل أن تعمل بما يتعارض معه[٣٧]، وإن الإعلان يمكن أن يؤخذ في الحسبان من قبل المحاكم الوطنية [في دول الاتحاد] إلا أنه ما يزال غير مُلزم من الناحية القانونية[٣٨]، ولا يمكن عرض القضايا [على تلك المحاكم] على أساس خرق الميثاق فقط. إن دستور الاتحاد الأوربي الجديد، الذي تم توقيعه في تشرين الأول ٢٠٠٤، ولكن لم يدخل حيز التنفيذ بعد، يُجسّد الحقوق الواردة في الميثاق ويشرح حقوق الأقليات بصورة دقيقة.

إن النقص الواضح في بنود حماية الأقليات في تشريعات الاتحاد الأوربي يشكل هاجساً مهماً بالنسبة للكورد في تركيا، في ضوء الشكوك المتزايدة بخصوص وضعهم المستقبلي مع اقتراب تركيا أكثر نحو العضوية في الاتحاد الأوربي بالرغم من غياب تسوية تركية – كوردية. وهذا يؤكد، بالتالي، أهمية اعتراف الاتحاد الأوربي وتوجيه انتباهه إلى القضية الكوردية بشكل صريح، وتنفيذ واجبه بالضغط من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية واحترام الأقليات في تركيا من خلال تهيئة منبر ديمقراطي لمناقشة الحلول الممكنة للقضية الكوردية.

* مقرها في اللوكسمبرغ ومهمتها توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الأوربية الواجبة التطبيق وحل الخلافات والمنازعات التي يمكن أن تنشأ عند تطبيقها. (المترجم)

وعموماً فإن هذا العنصر المهم بخصوص تسهيل الحوار السياسي – وهو أمرٌ حاسم بالنسبة لكل من الأمن المستقبلي للكورد وللعملية الديمقراطية في تركيا – يجب أن يُدمج في عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي ليكون له صدى رنان بالنسبة للكورد، وهو [عنصر] أهمل طويلاً من قبل أوربا ومؤسسات الاتحاد الأوربي. ومن المؤكد أن مظاهر عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والعضوية النهائية التي تُلمّح إلى إمكانية تعبير أكبر بالنسبة للكورد، وتحسين الوصول إلى شبكات الإذاعة والتلفزة الأوربية، والقدرة الأكبر على الضغط من أجل حقوقهم، تعد كلها تطورات إيجابية، مثلما هي الحال بالنسبة لأي تحسينات تطرأ على حالة حقوق الإنسان في جنوب شرق البلاد نتيجة ضغط الاتحاد الأوربي. وعلى أي حال، إن المسألة الكوردية مسألة سياسية أساساً وهي بحاجة إلى إجابة سياسية. إن تهميش الكورد في المحادثات العامة، بما في ذلك محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، والانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان التي حصلت في المنطقة الكوردية هي أعراض دالة على عمق مشكلة وضع الكورد في تركيا. وطالما لم يتم الاعتراف بالكورد في تركيا، وطالما أنهم مُستثنون من الاعتراف الدستوري ويُنظر إليهم من قبل الدولة بوصفهم أتراكاً لم يتم استيعابهم، فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيثبت كونه ليس أكثر من وعد غير منجز.

ومع تجاهل القضية الكوردية فإن تركيا ماضيةٌ حتى الآن في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المؤيدة للاتحاد الأوربي، والموافقة على القيام بتنازلات محدودة جداً فقط للكورد في مجال الحقوق الثقافية واللغوية. ولم يضغط الاتحاد الأوربي بدوره بشأن هذا الموضوع، والحقيقة يبدو أنه لم يفاتح تركيا بخصوص أن بدء حوار سياسي مع الكورد في سياق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيكون أمراً ملائماً. وإذا أخذنا في الحسبان النتائج المأساوية التي ترتبت على أعمال تركيا العدائية تجاه سكانها الكورد البالغ تعدداهم ١٥

مليون نسمة على مر السنين، والجذور التاريخية العميقة للمسألة الكوردية وكونها مسألة أساسية لعملية التحول الديمقراطي في تركيا، فإن عدم استغلال الاتحاد الأوربي حتى الآن النفوذ المهم المتاح له لتنفيذ التزاماته للضغط باتجاه حل سلمي ودائم في جنوب شرق تركيا يُعد عيباً كبيراً.

إن التفاؤل الكبير الذي استقبل به الكثير من الكورد اندفاع تركيا الحالي للانضمام [إلى الاتحاد الأوربي] قد تبخّر بسرعة بالتالي عندما أصبح واضحاً بصورة متزايدة تبدد الآمال الكثيرة بخصوص الفرصة المتاحة لكل من الكورد والأتراك للاعتراف الصريح وتوجيه الاهتمام إلى القضية الكوردية. وإن آمال الكورد في التخلص من القمع التاريخي الذي تعرضوا له، والخضوع القسري لنظام حكم عدائي تجاههم، من خلال عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وهي آمالٌ بدت احتمالاً حقيقياً في البداية، قد تلاشت تدريجياً مع التخاذل الذي أظهره الاتحاد الأوربي في الدفع باتجاه حل القضية الكوردية. وبالطبع، إن مفاوضات الانضمام الفعلية لم تبدأ بعد، وربما تتجدد آمال الكورد في أن يكون لهم أخيراً رأي في مستقبلهم إذا توصل الاتحاد الأوربي إلى اعترافٍ بأن حلاً سياسياً للمسألة الكوردية هو أمرٌ أساسي لمستقبل تركيا الديمقراطي.

- الإيفاء بمعايير كوبنهاكن للانضمام إلى الاتحاد الأوربي:

إن الهواجس المستمرة بخصوص وضع الكورد، وما يصاحبها من شكوك جدية حول معايير حقوق الإنسان في تركيا، أثار قدراً كبيراً من القلق بأن تركيا أوفت بمعايير كوبنهاكن، كان قراراً سابقاً لأوانه. إن الرغبة في جلب تركيا بأسرع ما يمكن إلى الحظيرة الأوربية قد غطى على تحليل موضوعي عما إذا كانت تركيا قد أوفت فعلاً بالمعايير المطلوبة أم لا، وهكذا جرى تعجيل عملية الانضمام على حساب تعهد حقيقي من قبل الحكومة التركية باحترام حقوق الإنسان والتوصل إلى حل دائم للقضية الكوردية.

إن قرارات بدء مفاوضات الانضمام الرسمي استندت شكلياً على الإيفاء بمعايير العضوية في الاتحاد الأوربي كما حددها اجتماع كوبنهاكن للمجلس الأوربي في سنة ١٩٩٣. والعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن التي يُشترط على الأقطار المرشحة تحقيقها هي: "استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات"[٣٩]. وفي ضوء هذه المعايير فإن من المشكوك فيه جداً أن يكون قرار المجلس في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ ببدء مفاوضات الانضمام قراراً مناسباً، كما إنه أثار انتقاداً في بعض الأوساط. ومن المؤكد أن تركيا تحركت ظاهرياً نحو الإذعان للمعايير الدولية عن حقوق الإنسان، والديمقراطية وحكم القانون، من خلال تشريعات إصلاحية مؤيدة للاتحاد الأوربي. وحتى إذا كانت عملية الإصلاح، كما يبدو عليه الحال، موجهة فقط نحو تلبية الحد الأدنى من معايير الاتحاد الأوربي بخصوص العملية الديمقراطية دون أن يصاحب ذلك تعهد من جانب تركيا بإحداث تغيير حقيقي، فإنه ما يزال من الإنصاف القول أن حكومة حزب العدالة والتنمية الموجودة في السلطة حالياً قد راهنت بالكثير على تحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. فهي قد قامت، على الأقل، بتقليص النفوذ التقليدي للجيش على الحكومة، ورفضت أن تكون سمساراً لليمين الديني حول قضايا مثل التعليم ؛ أي الإجراءات التي تنطوي على نفور المؤيدين الحاليين للحكومة بشكل أساسي.

ومن الصواب أيضاً القول أنه مهما كانت بواعث تركيا وراء عملية الإصلاح، وبضمنها ما إذا كانت مجرد مسألة عمل أقل ما يمكن لتلفت بها انتباه "الصناديق" التي تُملى من الاتحاد الأوربي EU-dictated، فإن تركيا بدأت سلسلة من الإصلاحات الجديرة بالملاحظة على مدى فترة زمنية قصيرة. لقد كان هناك، ولو بشكل متردد، تحسينات في حقوق الإنسان عموماً، وأصبح التنظيم القانوني للتعذيب أكثر صرامةً كما رُفع الحظر، اسمياً في الأقل، على البث الإذاعي والتعليم باللغة الكوردية.

وعلى أي حال يجب تدقيق النظر فيما إذا كان تقدم تركيا كافياً حقاً بحيث يبرر بدء مفاوضات الانضمام. من المحتمل جداً أن الضرورات السياسية تغلبت على الاهتمامات الأخرى في الاندفاع نحو تحقيق العضوية في الاتحاد الأوربي. إن المشاكل المستمرة في تركيا وثيقة الصلة بمسألة إصدار قرار فيما إذا كانت معايير كوبنهاكن قد لُبيت، بما في ذلك ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في تركيا ووضع الكورد... وسنقدم بعض الملاحظات التمهيدية عنها هنا.

قبل كل شيء، إن تقرير المفوضية لسنة ٢٠٠٤[٤٠] حول التقدم الذي أحرزته تركيا باتجاه الانضمام، والذي شكل أساس توصية المفوضية والقرار اللاحق للمجلس بأن تركيا قد أوفت بمعايير كوبنهاكن، يقّدم نصاً مُصححاً إلى حد كبير عن الوضع في تركيا. وعلى أي حال، رغم أن التقرير إيجابي عموماً، وينتقد الثغرات الأساسية في برنامج تركيا الإصلاحي وإخفاقها في إصدار تشريعات جديدة، فقد عُدّ التقرير ضعيفاً ككل في الصياغة والتشديد بحيث أنه يعكس عمق وشدة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في تركيا. لا شك أن المعالجة البنّاءة مرغوبة، ولكن ليس إلى حد "تقليل درجة" خطورة الانتهاكات الحالية المتواصلة. وعلى أي حال، إن الأدلة الواردة في التقرير عن الانتهاكات المتواصلة، إضافة إلى ما فيه من إغفال أو حذف، من الصعب جداً أن تتوافق مع الصورة الإيجابية الأوسع التي رسمها ومع التوصية اللاحقة للمفوضية بأن [تركيا] قد أوفت بالجوانب السياسية في معايير كوبنهاكن.

ومن بين الانتقادات الخاصة الموجهة إلى التقرير "التلميع الزائد" لنواقص وعيوب مهمة في عملية الإصلاح، وإظهار الانتهاكات المتواصلة وكأنها مجرد مؤهلات لتقدم مُشجع عموماً. وفي عدد من الأقسام "غطى " التقرير على إخفاقات تركيا، حتى في المواضع التي شرح فيها بالتفصيل سوء استخدام حقوق الإنسان الأساسية، من خلال التشديد أحياناً على مساعي تركيا للإذعان [لمعايير كوبنهاكن] بدلاً من النتائج التي حققتها.

إن تأملاً سريعاً لمنهج تعامل المفوضية مع تركيا في مجال التعذيب يوضح هذه الإخفاقات. فقد مُنحت أهمية كبيرة للإجراءات التقدمية التي شرعتّها تركيا في محاولتها لاستئصال التعذيب، مع شروط عرضية تشجع جهوداً أكبر لتحقيق أهداف الإصلاح. وقد استنتج التقرير في النهاية بأن الحكومة التركية "تواصل بجدية" سياسة عدم التسامح إطلاقاً [تجاه التعذيب]، وبأن التعذيب لم يعد يمارس بشكل منتظم[٤١]. ولكن التقرير، على أي حال، يعترف باستمرار حدوث حالات "عديدة" من سوء المعاملة، وبضمنها التعذيب، في تركيا[٤٢]. ومن الصعب تصور أن إخفاق الدولة التركية في مقارعة الحالات "العديدة" عن التعذيب وسوء المعاملة التي تحدث تنسجم مع "استقرار المؤسسات التي تضمن... حقوق الإنسان" حسبما تتطلب معايير كوبنهاكن، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار تعريف الجماعة الدولية للتعذيب بأنه أحد أكثر الانتهاكات شدةً لحقوق الإنسان وهو محّرم تماماً وفق القانون الدولي[٤٣]، ووفق ميثاق الاتحاد الأوربي للحقوق الأساسية[٤٤].

وفضلاً عن ذلك، يبدو منهج تعامل المفوضية تقييماً سطحياً نوعاً ما للتغيير في تركيا، حيث يركز على الإصلاحات التشريعية والإدارية التي قامت بها الحكومة الحالية و[لكنه] يقدم تحليلاً واقعياً هزيلاً عن الحالة على الأرض. ولم تُبذل محاولات حقيقية لوضع الإصلاح السياسي في سياق تلمّس الدولة طريقها مع هويتها العلمانية، والكفاح لعكسِ عقود من الزمن اتسمت بالإفلات من عقوبة سوء استخدام حقوق الإنسان، وما تخلل ذلك من موقف عدائي متواصل لهويات الأقليات الإثنية. والأمر الجدير بالاهتمام أن انتقادات مماثلة وردت في تقرير المفوضية حول الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي سنة ٢٠٠٤[٤٥].

إن الأمر الذي يحظى بأهمية خاصة في هذا الصدد هو منهج تعامل المفوضية مع القضية الكوردية. فلم يكن هناك أي اهتمام جوهري أو مترابط بهذه القضية؛ بدلاً من ذلك يبدو التقرير بأنه يتبنى نهجاً تجزيئياً،بخصوص

الوضع في المناطق الجنوبية الشرقية الكوردية يتألف من التعامل مع سلسلة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الكورد بوصفها أحداثاً عَرَضية غير مترابطة. إن عناصر القضية الكوردية، التي أُشير إليها بشكل عرضي أساساً ضمن موضوعات أخرى، لم تُدرس في إطار كراهية تركيا الفطرية والمتأصلة تجاه سكانها الكورد.

وبالنظر إلى تاريخ الكورد الطويل والمضطرب من الإخضاع الوحشي والعنف على أيدي الدولة، وُجد أن منهج المفوضية يشكل استجابة غير كافية للقضية الكوردية، ويمثل نقطة بداية غير ملائمة لبدء مفاوضات الانضمام. ولا يمكن فصل تعامل الدولة التركية مع الكورد عن الموقف العدائي التركي المُضمر تجاه وجود هوية إثنية غير تركية داخل حدود البلاد. إن انتهاكات حقوق الإنسان الشديدة التي تعرض لها الكورد أكبر بكثير من الزلل العرضي في سلوك الهيئات العامة أو إنه مجرد نتيجة لعدم كفاية الرقابة التشريعية على ممارساتٍ مثل التعذيب. أنها تعبير خارجي عن مدركات أيديولوجية متأصلة في تركيا والتي تقيّم وحدة أراضيها بشكل يفوق حريات الجماعات والأفراد، وتنظر إلى الكورد بوصفهم جماعة ضالّة تحاول تأكيد هوية غير تركية ترقى إلى الانفصال. لكن الكورد يتعرضون ببساطة للاضطهاد والأذى في تركيا لأنهم يؤكدون على انتمائهم الكوردي. ولا يمكن لأي قدرٍ من التعتيم من قبل المفوضية أن يغير هذه الملاحظة، ولا يمكن حل القضية الكوردية ما لم تُناقش بصراحة. وقد سُلم بأن مثل هذه العقبة الأساسية أمام تحقيق السلام والعدل والاستقرار والديمقراطية في تركيا يجب أن تحظى بعناية صريحة وشاملة قبل السماح لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

وبصورة جوهرية أكثر، إن منهج تعامل المفوضية تجاه الكورد أخفق في الأخذ بالحسبان حقيقة أن المشاكل في جنوب شرق تركيا هي أكثر من مجرد سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان. لقد تعرض الكورد في تركيا للتهميش

على مدى عقودٍ من الزمن، وتم خوض صراع مسلح ضدهم أثّر في كل عائلة تقريباً، كما تم إقصائهم من المشاركة السياسية. لقد أخفقت تركيا حتى في الاعتراف بوجودهم أو منحهم اعترافاً دستورياً. ولذا فإن هناك حاجة لحل أكثر شموليةً، يتضمن إجراء حوار سياسي بين الكورد وتركيا، وبذل الجهود للتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات لتحقيق سلام دائم في جنوب شرق البلاد، وتوفير الفرص للكورد لتقرير مستقبلهم الخاص. إن تقرير المفوضية لا يتضمن أية إشارة مهما كانت لهذه الحاجة المُلحة.

يبدو أن منهج تعامل المفوضية مع حقوق الإنسان والقضية الكوردية في تقريرها لسنة ٢٠٠٤ يحدد أسلوب تحرك مستقبلي من جانب الاتحاد الأوربي في هذه المجالات. إن استنتاجات المفوضية قبلت بشكل أساسي في قرار المجلس بأن تركيا تذعن لمعايير كوبنهاكن.

أكد المجلس الأوربي في اللوكسمبرغ في كانون الأول ١٩٩٧ بأن أهلية تركيا للانضمام [إلى الاتحاد الأوربي] سيحكم عليها على "أساس نفس المعايير " المطبقة على الدول الأخرى طالبة الانضمام[٤٦]. وفي تقريرها الذي يحمل عنوان "أجندة ٢٠٠٠: من أجل اتحاد أقوى وأوسع"[٤٧] قررت المفوضية في سنة ١٩٩٧ بأنه من بين الدول العشر المرشحة حينئذٍ لم تفي سلوفاكيا بالعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن، وإن مقارنة سريعة مع الوضع في تركيا تعد بمثابة توضيح. وفي توصلها إلى هذا القرار أشارت المفوضية بشكل أساسي إلى عدم الاحترام الكافي من جانب الحكومة السلوفاكية للسلطات الممنوحة للهيئات الأخرى في الدستور، وميلها إلى عدم احترام حقوق المعارضة" كما إن المفوضية أقرت أيضاً بالحاجة إلى تحسين المعاملة السلوفاكية لأقليتها الهنغارية والرومانية[٤٨].

صادقت سلوفاكيا في هذه المرحلة على ميثاق المجلس الأوربي الخاص بالأقليات، والدستور الذي منح الأقليات حق تطوير ثقافتها الخاصة،

والحصول على المعلومات والتعليم بلغتها الخاصة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخصهم، وتخصيص الأموال لتشجيع الأنشطة الثقافية والتعليمية للأقليات. إن المشاكل المستمرة التي أشار إليها المجلس تتضمن الافتقار إلى تشريع شامل بخصوص استخدام لغات الأقلية (رغم أن نصوصاً أخرى قررت استخدام لغات الأقلية في مجالات عديدة معينة)، والقرار الحكومي بتقليص المعونات الممنوحة للجمعيات الثقافية الهنغارية، وعدم توفير حماية كافية من قبل الشرطة للرومان ضد العنف الذي يتعرضون له من قبل مجموعات الشباب المشاكسين*، والمركز الاجتماعي المتدني للرومان. وعند النظر إلى كل هذا بجانب الانتهاكات والعنف الشامل الذي يتعرض له الكورد في تركيا، بما في ذلك التعذيب والمضايقة القانونية،والترحيل الداخلي المبرمج،والانبعاث الحالي للصراع المسلح، إضافة إلى رفض تركيا حتى الاعتراف بالكورد، يبدو موقف المفوضية من تركيا شاذاً نوعاً ما.

يبدو من المؤكد، في ضوء هذه الملاحظات، إن اعتبارات أخرى لعبت دوراً في صنع قرار الاتحاد الأوربي وليس كون تركيا قد أوفت بالمعايير الموضوعية للعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن، وبأن معياراً أدنى طُبق على طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

ما هي مضامين "تخفيض الحاجز" المزعوم هذا بالنسبة لتركيا؟.

إنها قد تبرهن مسألة أن عملية الإصلاح ستحظى بدافع أكثر بواسطة قرار كانون الأول [٢٠٠٤] لبدء المفاوضات. ولا شك أن حكومة أردوغان حاولت أن تبرهن بأن نجاحاتها البعيدة في موازنة الإسناد السياسي والدعم الشعبي

* وردت في الأصل Skinhead ويقصد بها مجموعات من شباب الشوارع المشاكسين الذين يحلقون شعر رؤوسهم تماماً أو بطريقة غريبة معينة. (المترجم)

من أقسام مختلفة في المجتمع التركي لصالح إجراء إصلاحات مؤيدة للاتحاد الأوربي ربما ستعاني من نكسات فيما لو اتخذ المجلس قراراً سلبياً، وإن الفائز الأساسي من الحركة الارتجاعية ضد سياسة أردوغان المؤيدة للاتحاد الأوربي سيكون على الأرجح حزب الطريق المستقيم الذي ينزع إلى الشك في أوربا. وعلى أي حال، وكما ذكرنا سابقاً، إن هذا النوع من الحجج غير مقنع، وهو غير كافٍ في كل الأحوال لتبرير فتح باب مفاوضات الانضمام في وجه انتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان والفشل في توجيه الاهتمام إلى القضية الكوردية. إن تقييم ما إذا كانت تركيا قد أوفت بالعناصر السياسية في معايير كوبنهاكن يجب أن يتم على أساس تحسينات ملموسة في العملية الديمقراطية، وليس على أساس إملاءات من عوامل سياسية دخيلة.

لقد كانت هناك حجج بأن الاتحاد الأوربي فرض رقابة كافية على تركيا لضمان إيفائها بالمعايير الأساسية قبل أن يُسمح لها بالشروع في الانضمام الكامل. وقد عبّرت المفوضية في تقريرها لسنة ٢٠٠٤ عن تحفظات عديدة بخصوص سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان، وأشارت إلى الحاجة إلى "رسوخ وتوسع أكبر في الإصلاحات"[٤٩]. إن التعهد الوارد في قرار المجلس بأن المفوضية ستستمر في مراقبة عملية الإصلاح السياسي وفق الركيزة الأولى، التي تتضمن "عدم التسامح إطلاقاً إزاء التعذيب"، إلى جانب "فقرة خرق " حقوق الإنسان لتعليق مفاوضات الانضمام عقب خرق أساسي، يعني ضمنياً إن الاتحاد الأوربي يخطط لإشراف دقيق ومستمر على تقدم تركيا. كما إن المفوضية أوصت أيضاً بضرورة تنفيذ الالتزامات القانونية القائمة المتوافقة مع "aquais" قبل أن يصبح في الإمكان فتح باب المفاوضات حول فصولٍ ذات علاقة، وبأن فترة انتقالية طويلة قد تكون ضرورية. ومع هذا فإن في هذه الضمانات القليل من العزاء بالنسبة للكورد طالما أن مؤسسات الاتحاد الأوربي قررت مسبقاً عدم توجيه اهتمام صريح إلى القضية الكوردية،

ولاتخاذ تدابير احترازية في عملية الانضمام من شأنها أن تضمن تلبية متطلبات الكورد بواسطة العضوية في الاتحاد الأوربي، وإن وضعهم في تركيا سيحظى بالقبول والاعتراف في النهاية.

إذا أُريد لمنهج التعامل الذي تبنته المفوضية وأقرّه المجلس، والذي فشل في توجيه اهتمام أساسي لهواجس حقوق الإنسان وراوغ بخصوص القضية الكوردية، أن يكون مؤشراً على مسلك الاتحاد الأوربي حول مفاوضات الانضمام في المستقبل، فإنه سيقّوض بشكل أساسي الفوائد المرجوة من عملية الانضمام حول تقدم العدالة والديمقراطية في تركيا. ويعطي انطباعاً خاطئاً بأن سلوك الدولة التركية منسجم مع معايير حقوق الإنسان العالمية، ويقلل من شأن انتهاكات حقوق الإنسان الشديدة التي تحدث بشكل متواصل في البلاد. ويجب التذكير في هذا السياق بأن الوعود التي قطعتها تركيا قبل إقامة الاتحاد الجمركي سنة ١٩٩٥ بخصوص الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان وتوجيه الاهتمام إلى القضية الكوردية لم تكن سوى وعود فارغة، رغم أن هذه الملاحظة مشروطة نوعاً ما بحقيقة أن معايير كوبنهاكن هي معايير جازمة أكثر بكثير من المتطلبات السياسية المسبقة، الغير جوهرية نسبياً والغير مُلزِمة، الملحقة بالاتحاد الجمركي.

وفضلاً على ذلك فإن السماح بجلوس تركيا على مائدة مفاوضات الاتحاد الأوربي دون إحراز تقدم مهم باتجاه حل القضية الكوردية ينطوي على مضامين خطيرة على الأمن المستقبلي للسكان الكورد في تركيا. إن السير قُدماً في عملية الانضمام قبل توجيه اهتمام كافي إلى وضع الكورد سيضفي شرعية لا مبرر لها على معاملة تركيا لهم، ويوحي بأن القضية ذات أهمية ثانوية ولا تتطلب بذل محاولات خاصة متواصلة أو شاملة للتوصل إلى حل. وهي تقلل بذلك من شأن المحاولات الرامية إلى إظهار أهمية الحاجة الملحة لتحقيق حل تفاوضي للقضية الكوردية. وبالتالي فإن الاتحاد الأوربي قد

فشل، من خلال قراره بأن تركيا أوفت بمعايير كوبنهاكن، فشلاً واضحاً في الإيفاء بمسؤولياته تجاه الكورد. لقد أعطى [الاتحاد الأوربي] الضوء الأخضر لتركيا للاستمرار في تجاهل القضية الكوردية كلياً، وأحبط آمال ١٥ مليون كوردي توقعوا إن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيبشر بعملية ديمقراطية حقيقية في تركيا يتم في سياقها توجيه الاهتمام إلى وضعهم أخيراً.

إن قرار الاتحاد الأوربي بفتح مفاوضات الانضمام، بالرغم من عدم وجود تقدم بخصوص القضية الكوردية، قد أدى أيضاً إلى إضعاف الأصوات الداعية إلى إجراء حوار سياسي ضروري جداً بين تركيا والكورد. ولا يمكن التشديد بدرجةٍ كافية بأن وضع الكورد في جنوب شرق البلاد لا يرجع فقط إلى سلسلة من المصادفات غير السعيدة التي تركتهم مُهمّشين ومُعوّزين. لقد نفذت تركيا بشكل متعمد أجندة معادية للكورد على مدى عقود من الزمن، وأخضعتهم بشكل شامل، واضطهدت أي تعبير عن الهوية الكوردية وخاضت صراعاً مسلحاً ضدهم. إن الكورد في تركيا يمكن أن يتقدموا من هنا على خلفية تسوية سياسية متبادلة ومُتفق عليها بشكل صريح من قبل ممثلي الأتراك والكورد. وللاتحاد الأوربي فرصة واضحة ليشجع تركيا بقوة على تحقيق العدل والاستقرار في الجنوب الشرقي، وذلك باستخدام نفوذه المهم لبدء نقاش يتسم بالشفافية بين الطرفين يمكن أن يؤدي إلى حل دائم لسنوات من الصراع والقمع. ولا يبدو الاتحاد الأوربي راغباً في الاستفادة من هذه الفرصة حتى الآن.

وفيما يخص الاتحاد الأوربي، فإن فتح باب مفاوضات العضوية مع بلد مستمر في خرق الحقوق الأساسية بشكل متكرر يعني تدميراً لالتزامات الاتحاد الأوربي بحد ذاته بخصوص حقوق الإنسان. إن الاتحاد يعلن بأنه أُسس على "مبادئ الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحكم القانون"[٥٠] وإن التراخي مع تركيا حول هذه المبادئ يمكن أن يُعرِض مصداقية الاتحاد الأوربي للخطر على المدى البعيد. كما إن النهج المراوغ

للاتحاد الأوربي في التعامل مع القضية الكوردية يعني ضمنياً إمكانية نقل حالة صراع متفجر لم تتم تسويته إلى منطقة الاتحاد الأوربي.

- تركيا في أوربا: المستقبل

لا شك أن مستقبل تركيا السياسي قد رسى الآن بشكل ثابت في الاتحاد الأوربي. ففي كانون الأول ٢٠٠٤ أوضحت قمة المجلس [الأوربي] إن الانضمام هو الهدف النهائي للمفاوضات مع تركيا. إن المرحلة التالية من مفاوضات الانضمام ستجلب تحديات جديدة وجوهرية لتركيا، ولكن إذا كان الاتحاد الأوربي دقيق الملاحظة كثيراً فإنه ما يزال من الممكن أن تؤدي عملية المفاوضات في نهاية المطاف إلى تغيير حقيقي في تركيا وقيام دولة عصرية شفافة ومتعددة الثقافات يمكن فيها تحقيق حل شامل ودائم للصراع الكوردي.

وعلى أي حال، تبقى هناك مسألة مهمة جداً تلقي بضلالها على مستقبل الانضمام. إن مسألة إمكانية أو عدم إمكانية توجيه عملية الإصلاح في تركيا لتحقيق تعددية ديمقراطية كاملة من خلال عملية الانضمام ستعتمد إلى حد كبير جداً على المنهج الذي يتخذه الاتحاد الأوربي. إن التكهنات ليست إيجابية لحد الآن. إن الخلفية السياسية التي تم على أساسها مسعى الانضمام التركي [إلى الاتحاد الأوربي] تُشير إلى إمكانية الاندفاع بسرعة خلال عملية الانضمام قبل تشريع إصلاحات حقوق إنسان كافية أو السماح لها [أي الإصلاحات] بأن تأخذ مجراها. إن التعهد بأن مفاوضات الانضمام ستكون مشروطة، وتدريجية وبلا سقف زمني محدد أمرٌ مقنع، ولكن علينا أن ننتظر لنرى إن كان هذا سيطبق عملياً. فإذا كان منهج التعامل المتمثل في تقرير اللجنة في تشرين الأول ٢٠٠٤، والقرار بأن تركيا أوفت بمعايير كوبنهاكن، سيبقى فإن هذا سيقوض المنافع المرجوة من الانضمام، أي الحث على احترام حقوق الإنسان. إن العضوية يمكن أن تثّبت دون تشريعات وتنفيذ إصلاحات

كافية، وإن الاتحاد الأوربي يمكن أن يجد نفسه يتقبل بسرور دولة عضو نفذت تغييراً سطحياً لكنها ما تزال ذات عقلية أوتوقراطية عميقة الجذور عفا عليها الزمن. إن قوة المنهج المستقبلي للمفوضية في الأمر بالإصلاحات السياسية واستعراضها، والتزام قادة المجلس بالمبدأ سيكون أمراً حاسماً في هذا السياق.

أما بالنسبة للكورد، فإن إبقائهم بعيداً عن عملية الانضمام تمثل خطراً جدياً على طموحاتهم في [ظهور] تركيا جديدة تُحترم فيها حقوقهم الثقافية وحرياتهم السياسية، والأهم من ذلك يكون فيها قبول بهويتهم الكوردية. إن التحوّل في التوقعات التي عرضتها عملية الانضمام بالنسبة للكورد سيتقلص بصورة جوهرية ما لم تكن هناك صورة جانبية أقوى في مفاوضات الانضمام. وقد تم التوكيد على إن فشل الاتحاد الأوربي في الضغط باتجاه مناقشة حل سياسي للقضية الكوردية، أو جعل المشاركة التركية [في المفاوضات] تستلزم مثل هذا الحل أمراً قليل الاحتمال. وبالطبع، إن الوقت لم يفت بعد. إن على مؤسسات الاتحاد الأوربي، وبعد أن ضمنت تركيا الآن مركزها كشريك مفاوض مع الاتحاد الأوربي، إعادة النظر في منهج تعاملها مع القضية الكوردية وأن تشترك في مفاوضات تتسم بالشفافية مع الطرفين تدفع الخُطى باتجاه التسوية والحل. ومن الضروري جداً القيام بذلك قبل أن يفوت الوقت وتضيع هذه الفرصة لإنهاء سنوات الصراع والمعاناة الإنسانية تماماً.

- الهوامش:

(١) وهذه المعايير هي استقرار المؤسسات الضامنة للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات.

(٢) The European Commission , Enlargement, Pre-accession strategy- Pre-Accession Instruments: The Association Agreements'
<http://europa.eu.int/comm/enlargement/pas/assoc_agreements.htm>

(٣) Ibid .

(٤) ظهرت تسمية الجماعة الأوربية في سنة ١٩٦٧ كمصطلح جماعي لجماعة الفحم والفولاذ الأوربية (ECSC)، وجماعة الطاقة الذرية الأوربية (EURATOM)، والجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC). وفي سنة ١٩٩٣ غيرت الجماعة الأوربية تسميتها إلى الاتحاد الأوربي "The European Union".

(٥) Commission of the European Communities, Commission Opinion on Turkey's Request for Accession to the Community , SEC (٨٩) ٢٢٩٠ final/ ٢,٢٠ December١٩٨٩, <http://europa.eu.int/comm/enlargement/turkey/pdf/Sec٨٩_٢٢٩٠f_en.pdf>

(٦) European Commission, Interim Report Concerning the Reform Process, the Human Rights Situation and the Consolidation of Democracy in Turkey , Brussels, ٥ July ١٩٩٥ .

(٧) Human Rights Watch , Turkey: Human Rights Developments ١٩٩٥ .

(٨) Interview with Tansu Çiller tells Europe that now, its either yes or no , TIME Magazine , ٢٠ November ١٩٩٥, vol. ١٤٦, No.٢١ .

(٩) Human Rights Watch, ' Turkey: Human Rights Developments ١٩٩٥ .'

(١٠) International Republican Institute , ' Political Situation Update: Turkey ', ٢١ December ١٩٩٥ , <www.iri.org/pub.asp?id=١٣٢٦٤١٠١٧٥ <

(١١) Human Rights Watch, ' Turkey: Human Rights Developments ١٩٩٦'
<www.hrw.org/report/١٩٩٧/WR٩٧/HELSINKI-١٧.htm>

(١٢) Presidency Conclusions of the Copenhagen European Council, ٢١-٢٢ June ١٩٩٣,٧A (iii) at <http://www.europarl.eu.int/enlargement/ec/cop- en.htm>. Emphasis added .

(١٣) European Council in Copenhagen, ٢١-٢٢ June ١٩٩٣, ' Conclusions of the Presidency' , para. ٧A (iii)

(١٤) European Commission, ' Regular Report on Turkey's Progress Towards Accession ' , ٢٠٠٠

(١٦) European Commission, ' Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: Recommendation of the European Commission on Turkey's Progress towards accession ' , COM (٢٠٠٤) ٦٥٦ final , Brussels , ٦ October ٢٠٠٤ .

(١٦) وهي ؛ قانون الجمعيات، والقانون الجزائي الجديد، وقانون محاكم الاستئناف الوسيطة، وقانون الإجراءات الجنائية، والتشريع الذي تأسس بموجبه الشرطة القضائية، والتشريع الخاص بتنفيذ العقوبات والإجراءات.

European Commission, "Recommendation of the European Commission on Turkey's Progress towards accession."

(١٧) Council of the European Union , ' Brussels European Council , ١٦/١٧ December ٢٠٠٤ , Presidency Conclusions ' , ١٧ December ٢٠٠٤.

(١٨) Ibid.

(١٩) تظهر آخر استطلاعات الرأي العامة إن ٦٧٪ من الفرنسيين سيصوتون ضد عضوية تركيا في أي حال من الأحوال.

New York Post , "Turkey's EU Hurdles "١ January ٢٠٠٥.

(٢٠) BCC, ' Turkey EU entry as big as "D-Day" ', ٢٠ October ٢٠٠٤ .

(٢١) Guardian, ' Ecstatic reception for Erdogan ' , ١٨ December ٢٠٠٤.

(٢٢) Council of the European Union, ' Brussels European Council , ١٦/١٧ December ٢٠٠٤ , Presidency Conclusion .'

(٢٣) BBC, ' Turkey EU entry as big as "D-Day .' "

(٢٤) Quoted in the Washington Times, ' EU, Turkey set up talks on admission ' , ١٨ December ٢٠٠٤.

(٢٥) BBC, ' Bush backs Turkey's EU efforts ' , ١١ December ٢٠٠٢.

(٢٦) Guardian , ' Blair holds key as EU opens door to Turkey ' , ١٧ December ٢٠٠٤.

(٢٧) European Commission , ' Enlargement: Basic Arguments <http:// europa.eu.int/comm./enlargement/arguments/index.htm>

(٢٨) European Commission , ' Recommendation of the European Commission on Turkey's Progress Towards Accession

(٢٩)Council of the European Union, ' Brussels European Council , ١٦/١٧ December ٢٠٠٤, Presidency Conclusions '

(٣٠) Guardian, EU puts Turkey on a long road to accession ' , ٧ October ٢٠٠٤.

(٣١) Commission of the European Communities , ' Recommendation of the European Commission on Turkey's Progress Towards Accession .'

(٣٢) Council of the European Union , ' Brussels European Council , ١٦/١٧ December ٢٠٠٤ , Presidency Conclusion .'

(٣٣) Directive ٢٠٠٠/٤٣/EC .

(٣٤) الحقيقة أن مثل هذا الشرط قد حُذف من النص الأصلي،

M. Nowak , ' Human Rights Conditionality in Relation to Entry to , and Full Participation in , the EU ' , in P. Alston (ed.) , The EU and Human Rights (Oxford, Oxford University Press, ١٩٩٩) , p ٦٩٣ .

(٣٥) Charter of Fundamental Rights of the European Union , (٢٠٠٠/c٣٦٤/ ٠١)

(٣٦) Ibid. , Articles ٢١ and ٢٢ respectively .

(٣٧) صـرحت المفوضـية بـأن "البرلمـان، والمجلـس، والمفوضـية الأوربيـة لا يستطيعون، سواء كانوا يؤدون دوراً تشريعياً أو إدارياً أو صنع السياسة، تجاهل النص الذين أعلنوه بشكل مهيب وإنه جزء من مسودة الدستور الأوربي ".
http://europa.eu.int/comm/justic_home/unit/charte/en/about-impact.html

(٣٨) يمكن أن يتغير هذا وفقاً للتطورات المتعلقة بدستور الاتحاد الأوربي.

(٣٩) European Council in Copenhagen, ' Conclusion of Presidency .'

(٤٠) European Commission, ' Regular Report on Turkey's Progress Towards Accession ' , ٢٠٠٤

(٤١) Ibid. , p٣٥.

(٤٢) Ibid , p٣٥.

(٤٣) المادة (٤) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، المـادة ٢ (الفقـرة ٢) من ميثاق الأمم المتحـدة ضـد التعـذيب " قـرار المحكمـة الجنائيـة الدوليـة الخاصـة بيوغـسلافيا الـسابقة في قـضية Furundzija في ١٠ كـانون الأول ١٩٨٨، الفقرة (٣).

(٤٤) المادة (٤) من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي.

(٤٥) Nowak, ' Human Rights Conditionality ' , p٦٩١.

(٤٦)Luxemburg European Council , ' Presidency Conclusion ' , ١٢–١٣ December ١٩٩٧

(٤٧) European Commission / European Union , ' Agenda ٢٠٠٠: For a Stronger and Wider Union ' , Communication of the Commission , DOC ٩٧/٦ , Strasbourg , ١٥ July ١٩٩٧

(٤٨) European Commission , ' Agenda ٢٠٠٠ – Commission Opinion on Slovakia Application for Membership of the European Union ' , DOC/٩٧/٢٠ , Brussels , ١٥ July ١٩٩٧ .

(٤٩) European Commission , ' Regular Report on Turkey's Progress Towards Accession ' , ٢٠٠٤, p٥٥

(٥٠) المادة ٦ (الفقرة ١) من معاهدة الاتحاد الأوربي.